الإسلامية للتأمين
Islamic Insurance

التقرير السنوي للعام 2024

وفقاً لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين الصادر من مصرف قطر المركزي بقرار رقم (1) لسنة 2016

الإسلامية للتأمين
Islamic Insurance

الإسلامية للتأمين
Islamic Insurance

محتوي التقرير

كلمة رئيس مجلس الادارة

نبذة عن مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين و غرض تأسيس المجموعة

التزامات المجموعة اتجاه المساهمين في جميع اعمالها، رسالتنا، رؤيتنا المستقبلية، قيمنا، البيئة التشريعية

التأمين الإسلامي المبني على التعاون والتكافل.. أساس عملنا:

البيئة التشريعية والهيكل التنظيمي للمجموعة

تقرير الإدارة التنفيذية للمساهمين

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

البيانات المالية

تقرير الحوكمة

تقرير مدقق الحسابات المستقل على الحوكمة

تقرير مدقق الحسابات المستقل ICOFAR

كلمة رئيس مجلس الادارة

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه الكرام

السادة المساهمين الكرام ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة .. يسعدني أن أرحب بكم في اجتماع الجمعية العامة السنوي لمجموعة الإسلامية القطرية للتأمين .

لقد استطاعت مجموعتكم بفضل الله عز وجل تسجيل نتائج طيبة في عام 2024 ، تمثلت في تحقيق اشتِراكات تأمين بقيمة 551,136,023 ريال ، حيث تمكنت من تحقيق أرباح صافية في حساب المساهمين في عام 2024 بلغت 143,696,714 ريال . وقد حقق حساب المساهمين عائداً على السهم مقداره 0,96 ريال ، مقابل 0,95 ريال عن العام الماضي بنسبة نموّ قدرها 1 % .

ومما لاشك فيه فإن تقدم المجموعة وتطورها يعتمد على تحقيق الخطة الاستراتيجية المعتمدة لها للسنوات 2025 - 2027 والتي تهدف إلى زيادة حصة المجموعة في سوق التأمين القطري ، ورفع ربحية وجودة محفظة الأقساط ، وترشيد إجراءات العمل وتقديم الدعم الفني للشركات الزميلة داخل قطر وخارجها ، وتنويع مصادر الاستثمار ورفع نسبة التوطين .

وفي ضوء هذه النتائج المالية الطيبة ، وبعد التنسيق مع فضيلة الشيخ الدكتور/ وليد بن هادي - رئيس هيئة الرقابة الشرعية - فقد قرر مجلس الإدارة توزيع فائض للتأمين على حملة الوثائق بنسبة ¬¬5 % نقداً عن عام 2024م . وبالنسبة للمساهمين فإن مجلس الإدارة يوصي جمعيتكم الموقّرة بالموافقة على توزيع أرباح نقدية بنسبة 50 % من رأس المال المدفوع كما في 31/12/2024 أي مايعادل 0,50 ريال عن كل سهم .

ومع تقديرنا أن عام 2025 سيُشكّل تحدياً كبيراً للشركات المساهمة القطرية بسبب المنافسة بين الشركات وغيره من التحديات إلا أننا بالإسلامية للتأمين سنسعى جاهدين لتجاوز هذا العام بنجاح من خلال تحقيق خطط المجموعة وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات العملاء .

ويطيب لي في الختام أن أرفع أسمى آيات التقدير والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السُمو أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه وإلى معالي رئيس مجلس الوزراء لدعمهم المستمر . كما أتقدم بجزيل الشكر إلى مصرف قطر المركزي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وشركة إيداع وهيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة ولعملائنا ومساهمينا الكرام وأشكر كافة العاملين على جهودهم وتفانيهم في العمل . كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لكافة أعضاء مجلس الإدارة وجميع اللجان المنبثقة عنه لما قدموه من مجهود وافر خلال عام 2024 .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

جمال عبدالله الجمال

رئيس مجلس الادارة

نبذة عن مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين:

تأسست مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين (ش.م.ع.ق) كشركة مساهمة مقفلة في دولة قطر في 3 مايو 1994 وفقاً لأحكام قانون الشركات القطري رقم 11 لسنة 1981 تحت السجل التجاري رقم (16584)، ثم قامت المجموعة بتغيير وضعها القانوني لتصبح شركة مساهمة قطرية عامة مدرجة بتاريخ 12 ديسمبر 1999، وبناءً عليه تم إدراج أسهمها في بورصة قطر، وتحكم الشركة بقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته الصادرة بموجب قانون رقم 8 لسنة 2021 وتحت إشراف ورقابة مصرف قطر المركزي باعتبارها إحدى المؤسسات المالية بالدولة.

وبتاريخ 14/10/2018 وافقت الجمعية العامة الغير عادية على تغيير اسم المجموعة من "الشركة الإسلامية القطرية لتأمين" لتصبح "مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين"، بغرض ممارسة نشاط بيع وإدارة العقارات وتأسيس شركة عقارية مملوكة بنسبة 100% للمجموعة.

تعمل المجموعة بصفة أساسية في أعمال التأمينات العامة والتكافل (تأمينات الأشخاص) والتأمين الصحي وفقاً لنصوص الشريعة الإسلامية، كما تقوم المجموعة باستثمار أموال المساهمين وحملة الوثائق في كل من العقارات والأسهم والاستثمار في شركات زميلة.

يقع المركز الرئيسي للمجموعة بمبني المجموعة والكائن بطريق الدائري الثالث، الدوحة -قطر وهو محلها القانوني. ووفقا لعقد تأسيس المجموعة فيجوز لمجلس الإدارة إنشاء فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في قطر أو خارجها.

غرض تأسيس المجموعة:

تعمل المجموعة بصفة أساسية في أعمال التأمين وإعـادة التأمين وكالة عن حساب التأمين وفقاً لأحكام الشريعـة الإسلاميـة واستثمار رأس مال وموجـودات المجموعة، على غير أساس الربا في مختلف مجالات الاستثمار وعلى أسُس التأمين التعاوني والتكافلي ومبادئه، وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المجموعة على وجه الخصوص بالأعمال الآتية:

- التأمين ضد الحريق ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار الناشئة عن الحريق والزلازل والصواعق والأعاصير والانفجارات المنزلية والأضرار التي يحدثها سقوط الطائرات والمركبات الجوية الأخرى وغير ذلك مما يعتبر عُرفاً وعادة ضمن التأمين ضد الحريق.
- التأمين ضد الحوادث ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار الناشئة عن الحوادث الشخصية وحوادث العمل والسرقة وخيانة الامانة والاختلاس والاغتصاب والنهب وضد الأضرار الناجمة عن الأمراض وحوادث السيارات والمسافرين والتأمين على المسؤولية المدنية وكل ما يعتبر عُرفاً وعادة ضمن التأمين ضد الحوادث.
- التأمين البري والبحري والجوي ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار التي قد تحدث لوسائل النقل البري والبحري والجوي بما في ذلك الحمولة أو أي شيء يمكن تأمينه مما له علاقة بوسائل النقل المختلفة والبضائع والأمتعة والأموال كما تشمل أخطار المستودعات التجارية وأية أخطار عرضية وكل ما يعتبر شرعاً وعرفاً ضمن التأمين البري والبحري والجوي.
- التأمين التكافلي (البديل الشرعي للتأمين على الحياة) ويشمل التأمين التكافلي للأفراد والعائلات والجماعات وكل ما يعتبر شرعاً وعرفاً ضمن التأمين التكافلي.
- التأمين الصحي ويشمل التأمين الصحي للأفراد والعائلات والجماعات.
- العمل مقدراً ومثمّناً للخسائر في مجال التأمين.
- العمل وكيلاً لشركات التأمين الإسلامية.
- استثمار موجودات المجموعة التي تتكون من موجودات المساهمين وموجودات المؤمن لهم في المجالات المختلفة وتأسيس الشركات المختلفة التي تساعدها على تحقيق أهدافها.
- شراء واستئجار واستبدال وحيازة وبيع وتأجير والتصرف في أي من ممتلكات المجموعة.
- الاشتراك مع هيئات أو شركات أو مؤسسات تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو معاونتها على تحقيق أغراضها.
- تقديم الاستشارات الفنية في مجال التأمين.

التزامات المجموعة اتجاه المساهمين في جميع اعمالها:

تلتزم المجموعة في جميع أعمالها بالمبادئ الآتية:

- مباشرة جميع أعمالها في مجال التأمين على أسس التأمين التعاوني والتكافلي، ومبادئه الشرعية، وفي مجال استثمار ما يتوفر لديها من أموال وفي أي مجال آخر بوسائل خالية كلية من الربا ومن أي محظور شرعي وبما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.
- تحقيق مصلحة المؤمن لهم بما يضمن تعاونهم تعاوناً متبادلاً في تحمل الأضرار التي تلحق بأي منهم في حالة تحقق الأخطار المؤمن ضدها لدى المجموعة وذلك بتوزيع قيمة هذه الأضرار عليهم وفقاً للأسس التي يحددها مجلس إدارة المجموعة عملاً بمبادئ التأمين التعاوني.
- تنظيم عمليات التأمين التي تباشرها المجموعة بالطريقة التي تؤدي إلى إعادة كل أو جزء من الفائض الذي يتحقق في حسابات عمليات التأمين إلى المؤمن لهم وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة بعد موافقة هيئة الرقابة الشرعية عليها ، ويُمثل هذا الفائض قيمة الفرق بين صافي الاشتراكات (إجمالي الاشتراكات مخصوماً منها حصص مُعيدي التأمين وأجر الوكالة وعمولات الوسطاء والمخصصات الفنية) مُضافاً إليها صافي عوائد استثمار أموال المؤمن لهم (إجمالي عوائد استثمار أموال المؤمن لهم مخصوماً منها حصة المساهمين فيها "حصة المضاربة" وتكاليف الاستثمار المباشرة) ، وبين صافي التعويضات التي سُددت أو لم تُسدد للمؤمن لهم في حالة تحقق الأخطار المُؤمن منها لدى المجموعة (إجمالي التعويضات مخصوماً منها حصص معيدي التأمين في تلك التعويضات) ، ويضع مجلس الإدارة سياسة مفصلة لطرق ووسائل توزيع الفائض تُعرض على هيئة الرقابة الشرعية لاعتمادها سنوياً.
- القيام باستثمار الأموال المحصلة من المؤمن لهم والفوائض وإضافة صافي عوائد هذا الاستثمار لصالحهم بعد خصم نسبة من هذه العوائد لصالح المساهمين نظير قيامهم برعاية الأموال المنوّه عنها واستثمارها. وتحدد هيئة الرقابة الشرعية حصة المساهمين (حصة المضارب) في عوائد استثمارات أموال المؤمن لهم في نهاية كل سنة مالية.

رسالتنا:

نحن نقدم منتجات وخدمات تكافلية مبتكرة وشاملة بأسعار تنافسية وبمهنية عالية ترضي عملاءنا وتوفر لهم ولممتلكاتهم أجود مستويات الحماية والضمان.

رؤيتنا المستقبلية:

أن نكون الشركة الرائدة للتأمين التكافلي في قطر والمنطقة من خلال تعزيز سمعتنا المكتسبة في مجال ابتكار المنتجات وتعظيم عائدات حملة وثائق التأمين والمساهمين وتنمية الموارد البشرية.

قيّمنا:

أننا نتعهد بتطبيق قيّمنا التي نفتخر بها ونتبناها وهي:

- إن ولاءَنا الدائم واهتمامنا المطلق هو لحملة وثائق التأمين والمساهمين الذين يملكون كافة أنشطة وموجودات التأمين بالمجموعة.
- إن شغفنا بالابتكار يعكس التزامنا الثابت نحو تحقيق متطلبات ورغبات عملائنا وتعظيم مزايا وجودة منتجاتنا وخدماتنا.
- لأننا ملتزمون برعاية مصالح حملة وثائق التأمين والمساهمين فإننا نحرص أشد الحرص على عدم اتخاذ أي إجراء في أي من مجالات عملنا قد يعرض تلك المصالح لأقل درجات الخطر.
- لأن النمو المتواصل يمثل القوة المحركة للمجموعة فإننا نسعى دائماً لرفع مؤشرات أدائنا في كافة أوجه عملنا.
- أن نحترم موظفينا ونوجد لهم فرص الترقي في المجموعة ونشجعهم على تحسين جودة عملهم وزيادة انتاجيتهم من خلال برامج للحوافز يتم تحسينها بشكل مستمر.
- وأن نعمل دائماً على نشر الوعي التأميني التعاوني بين أفراد المجتمع لتعزيز التضامن فيما بينهم وتشجيعهم على التعاون لما فيه صالح للمجتمع ككل.

البيئة التشريعية:

تخضع مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين لعدد من الجهات الرقابية والتشريعية والتي تلتزم المجموعة بتعليماتها وتشريعاتها ذات الصلة وهم على سبيل الذكر -وليس الحصر-كالاتي:

- مصرف قطر المركزي
- هيئة قطر للأسواق المالية
- وزارة التجارة والصناعة
- كل الجهات الرقابية والتشريعية والقوانين والتشريعات ذات الصلة بطبيعة عمليات ونشاط المجموعة.
- كما وان المجموعة ملتزمة باحكام المادة (3) من حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للاسواق المالية وحوكمة شركات التامين الصادر عن مصرف قطر المركزي والذان يتم الاسترشاد بهم في اعداد هذا التقرير.

مجلس الادارة

تشكيل المجلس:

يتم تشكيل مجلس الإدارة للمجموعة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015م وتعديلاته رقم (8) لسنة 2021، والنظام الأساسي للمجموعة، بالإضافة الى أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016، والى مبادئ الحوكمة في شركات التأمين الصادرة من مصرف قطر المركزي بقرار رقم (1) لسنة 2016.

بناءً على آخر تعديل تم على تشكيل مجلس إدارة المجموعة طبقاً للانتخابات التي تمت في 9 أبريل 2023 يتكون مجلس الإدارة في دورته الحالية (2023-2025) من 9 أعضاء يمثلون نخبة من رجال الأعمال والشخصيات المشهود لها بالكفاءة والخبرات المتنوعة

ملاحظة : تنتهي دورة مجلس الإدارة الحالي بنهاية السنة المالية المنتهية في 31/12/2025، ووفقاً للمادة (17) من النظام الأساسي المعدل للمجموعة فانه في حال انتهاء مدة مجلس الإدارة قبل تصديق الجمعية العامة على التقارير المالية للمجموعة تمتد مدة المجلس إلى تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية للمجموعة.

مسؤوليات وواجبات المجلس:

يتمتع المجلس بأوسع السلطات لإدارة شؤون المجموعة ووضع استراتيجيات أعمالها وخططها المستقبلية وسياساتها واعتماد نظم العمل فيها ونظام الرقابة الداخلية المتبعة فيها والعمل على تطويره وكذلك تعيين الإدارة التنفيذية العليا وتقييم أدائها بحيث يتم ذلك من خلال اجتماعات المجلس المتعاقبة وكافة لجانه التنفيذية والرقابية كل فيما يخصه، وعليه فإن المجلس مسؤول أمام القانون والجهات الرقابية وكافة المساهمين عن تحقيق أهداف المجموعة والالتزام بالقانون واللوائح والتعليمات من الجهات الرقابية التي تخضع لها المجموعة؛ هذا ويلتزم أعضاء المجلس بالاطلاع على كافة مسؤولياتهم وواجباتهم (التنفيذية / الإشرافية) اتجاه المجموعة وإدارتها ومساهميها وأصحاب المصالح وفقاً لما يقره قانون الشركات والنظام الأساسي للمجموعة ونظم حوكمة الشركات الصادرة من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية،

اجتماعات مجلس الإدارة:

يعقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات على الأقل خلال العام ولا يجب انقضاء ثلاثة شهور دون عقد الاجتماع.

مسؤوليات وواجبات رئيس المجلس:

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس المجموعة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة المجموعة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة المجموعة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، وعليه أن ينفذ قرارات المجلس وأن يتقيّد بتوصياته، ويجوز له أن يفوّض غيره من أعضاء مجلس الإدارة او احد اعضاء الادارة التنفيذية العليا في بعض صلاحياته لمدة وموضوع محدد كما ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه.

فيما يلي أهم مسؤولياته:

- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
- الموافقة على جدول أعمال اجتماعه مع الأخذ بعين الاعتبار أي مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.
- تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة المجموعة.
- إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالمجموعة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس.
- إيجاد قنوات التواصل الفعليّة للمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس.
- إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعالة وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك.

جمال عبدالله الجمال

رئيس مجلس الادارة

ممثلا عن : نفسه

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة

المناصب الحالية:

- رئيس مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في المجموعة للرعاية الطبية.
- نائب الرئيس التنفيذي بنك قطر الدولي الإسلامي.

اعضاء المجلس:

فيما يلي قائمة بأعضاء مجلس الإدارة الحاليين تتضمن مناصبهم، وعما إذا كانوا أعضاء مستقلين أو غير مستقلين وأعضاء تنفيذيين أو غير تنفيذيين

اسم العضو	الصفة	مستقل / غير مستقل	تنفيذي / غير تنفيذي
جمال عبدالله احمد جاسم الجمال	رئيس مجلس الادارة	مستقل	غير تنفيذي
عبدالرحمن عبدالجليل العبدالغني	نائب رئيس مجلس الادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
شركة طريق الحق للتجارة **يمثلها :**محمد عبد الكريم عبدالله المير	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
شركة البيدخ للاستثمار **يمثلها : الشيخ/ ناصر بن عبدالعزيز بن ناصر آل ثاني**	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
مجموعة ثبير للاستثمار **يمثلها : الشيخ/ عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني**	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
شركة دار الثريا للاستثمار **يمثلها : الشيخ/ تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني**	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
المجموعة للرعاية الطبية **يمثلها : الشيخ/ ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني**	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
راشد ناصر راشد سريع الكعبي	عضو مجلس ادارة	مستقل	غير تنفيذي
خالد محمد اسد العمادي	عضو مجلس ادارة	مستقل	غير تنفيذي

يقوم السيد / **وليد ابراهيم أبوعرجة** بمهام أمين سر مجلس الإدارة كما يقوم بمهام مسؤول علاقات المستثمرين للمجموعة.

هيئة الرقابة الشرعية:

تُنشئ للمجموعة هيئة مستقلة يُطلق عليها اسم "هيئة الرقابة الشرعية"، وذلك للقيام بمهمة الرقابة على نشاطاتها حسب احكام الشريعة الاسلامية حيث تتكون هيئة الرقابة الشرعية من ثلاثة أفراد يُعينون من قبل الجمعية العامة العادية وذلك استناداً إلى توصيات مجلس الإدارة ويجب أن يكون أعضاء الهيئة من العلماء والخبراء المتخصصين في أحكام الفقه والشريعة الإسلامية وكذلك في مجالات الخدمات العامة والأنشطة المالية بحيث يتم التوصية باختيارهم بناءً على توفر المعايير العلمية والمهنية والقانونية المعمول بها محلياً ودولياً ويتم تعيين أعضاء الهيئة لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد.

نظرًا لتخصصنا في تقديم خدمات التأمين الإسلامي، يترأس فضيلة الشيخ الدكتور/ وليد محمد هادي هيئة الرقابة الشرعية، ويشارك في عضويتها كل من فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالعزيز خليفة القصار وفضيلة الشيخ الدكتور/ محمد احمين.

تم تعيين هؤلاء الأعضاء بواسطة الجمعية العامة العادية للمجموعة وتتبع لها مباشرةً وذلك للقيام بتقديم الرأي الملزم وإجراء الرقابة على كل ما يتعلق بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

فضيلة الشيخ / د. وليد محمد هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ / د. عبدالعزيز خليفة القصار
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ / د. محمد احمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

مؤهلات وخبرات الاعضاء:

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بمؤهلات علمية وخبرات عملية واسعة في الشؤون الإدارية والمالية، والتي تؤهلهم لتأدية مهامهم بصورة فعالة تحقق مصالح المجموعة وأهدافها وغاياتها، وفيما يلي بيان بنبذة عن السيرة الذاتية والمؤهلات العلمية والمناصب الحالية للسادة الأعضاء

عبد الرحمن عبد الجليل عبد الغني العبدالغني
نائب رئيس مجلس الادارة

ممثلا عن : نفسه

المؤهل العلمي: بكالوريوس علوم

المناصب الحالية:
- نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة بغرفة تجارة وصناعة قطر.
- عضو مجلس إدارة الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

محمد عبدالكريم عبدالله المير
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ طريق الحق للتجارة والخدمات

المؤهل العلمي: بكالوريوس تجارة قسم محاسبة

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.

الشيخ / ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ المجموعة للرعاية الطبية

المؤهل العلمي: بكالوريوس علوم

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين .
- عضو مجلس إدارة في بنك قطر الدولي الإسلامي.

الشيخ/ عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ مجموعة ثبير للاستثمار

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين .
- عضو مجلس إدارة في بنك قطر الدولي الإسلامي.
- عضو مجلس إدارة مجموعة الرعاية الطبية.

راشد بن ناصر سريع الكعبي
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : نفسه

المؤهل العلمي: ليسانس قانون

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين .
- رئيس مجلس إدارة إتمـاء القابضة .
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي.
- نائب رئيس مجلس الإدارة في مجموعة آل سريع القابضة .
- عضو في غرفة صناعة وتجارة قطر .

الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ دار الثريا للاستثمار

المؤهل العلمي: ماجستير إدارة أعمال

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في بنك قطر الدولي الإسلامي.
- عضو مجلس إدارة مجموعة الرعاية الطبية.

الشيخ/ ناصر بن عبدالعزيز بن ناصر آل ثاني
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ البـيدخ للإستثمار

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.

خالد محمد العمادي
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : نفسه

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في شركة ودام الغذائية.

الادارة التنفيذية العليا:

تتمثل الإدارة التنفيذية العليا في شخصية رئيس المجموعة السيد علي إبراهيم العبدالغني بالإضافة الى مجموعة من المدراء التنفيذيين والمستشارين والاداريين والقانونيين ورؤساء أقسام أخرين مسؤولين عن إدارة المجموعة من بينهم:

علي إبراهيم العبدالغني
رئيس المجموعة

زكي خميس عكيلة
المدير التنفيذي للشركة الإسلامية للاستثمار العقاري

نظام الدين عبد القادر
الرئيس التنفيذي للعمليات الفنية

محمد عباس الريس
المستشار الفني لرئيس المجموعة
رئيس قطاع السيارات

كريم صاليح
المدير التنفيذي للتكافل والطبي

محمد عبدالرؤوف الرشيد
المدير التنفيذي للسيارات

جمال ابراهيم الهادي
المدير التنفيذي للتعويضات العامة

رامي محمد الأغا
مدير التدقيق الداخلي

نجيب حنيفة
المدير التنفيذي لتقنية المعلومات

محمد أشرف صديقي
المدير التنفيذي لإدارة المخاطر

ياسر محمد العاملي
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية

محمد عبدالوهاب نصرالله
المدير التنفيذي للتأمينات العامة والطاقة

شريف زياد القاسم
رئيس الالتزام والابلاغ

صالح فتح الله
المدير التنفيذي للشؤون الإدارية والمشتريات

مؤهلات وخبرات الإدارة التنفيذية العليا:

تتميز الإدارة التنفيذية العليا لمجموعة الإسلامية القطرية للتأمين بوجود تنوع شامل وفي الخبرات والمهارات والمؤهلات العلمية والمهنية التي تمكنها من إدارة أعمال المجموعة بمهنية وحرفية عالية، ومنها الشهادات الأكاديمية المتنوعة ما بين الخلفية المحاسبية والاستثمارية والرقابة الداخلية وإدارة المخطر، بالإضافة الى الخبرة المهنية الطويلة في مجال التأمين وإعادة التأمين التي تتجاوز 30 عاماً. والذي من شأنه أن يساعد المجموعة في تطوير وتغطية البعد الإستراتيجي المطلوب من الإدارة والذي يعتمده مجلس الإدارة أو أي من لجانه؛ فضلا عن ذلك تبحث الإدارة دوماً عن إرساء وتفعيل أحدث وسائل التطوير المهني والتكنولوجي في تنفيذ أهدافها القصيرة والطويلة الأمد. كما أن التنوع في المؤهلات والخبرات المهنية يساعد الإدارة في تنفيذ مهامها اليومية بكفاءة وجودة عالية، وتسيير الأعمال اليومية للمجموعة.

كما أن الإدارة تنتهج أسلوب العمل الجماعي لتيسير الأعمال، وذلك عن طريق تشكيل لجان داخلية لمتابعة الجوانب التشغيلية والفنية وتطوير الإعمال سواء التشغيلية أو الإدارية، وعادةً تتكون هذه اللجان برئاسة أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا، وتكون اجتماعاتها بشكل دوري حسب طبيعة وأهداف كل لجنة.

صلاحيات ومسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا:

تحمل الإدارة التنفيذية العليا على عاتقها مسؤولية وضع وتنفيذ الخطط الإستراتيجية للمجموعة بشكل كامل ومباشر، وذلك بعد عرضها واعتمادها من مجلس الإدارة، كما أنها المسؤولة عن خطط العمل التشغيلية والإدارية بالمجموعة. ويجب أن تحرص الإدارة على تناغم تلك الإستراتيجيات والخطط مع رؤية وأهداف المجموعة العامة، لكي يتسنى للمجموعة الوصول الى أهدافها وغاياتها بكفاءة وفاعلية.

كما أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن تطبيق قرارات مجلس الإدارة، والحرص على تطبيقها سواء في عملياتها اليومية أو في خططها المستقبلية، كما يجب على الإدارة إخطار المجلس بالمستجدات والتحديات التي تواجهها المجموعة وتقدم لها توصياتها بأفضل الوسائل التي يمكن أن تتبعها المجموعة لمواجهة تلك التحديات والمخاطر، ومن ضمن أهداف الإدارة التنفيذية الرئيسية على سبيل الذكر – لا الحصر- الاتي:

- اقتراح الموازنة العمومية للمجموعة واعتمادها من المجلس والعمل على تحقيقها؛
- اقتراح السياسات والإجراءات التشغيلية والإدارية واعتمادها من المجلس والحرص على تطبيقها ضمن عمليات المجموعة؛
- الحرص على تقديم التوصيات والتقارير المطلوبة من المجلس أو أي من لجانه.

وبالمقابل يمنح مجلس الإدارة الصلاحيات الملائمة للإدارة التنفيذية العليا لتتمكن من مزاولة مهامها ومسؤولياتها المناطة بها بشكل فعال دون معوقات أو تأخير لعمليات التشغيل، وتشمل هذه الصلاحيات على سبيل الذكر – لا الحصر- صلاحيات التعيين والفصل لجميع المناصب الوظيفية فيها، عدا تلك المسؤولة أمام المجلس مباشرة ؛ وعلى الإدارة التنفيذية العليا إطلاع المجلس على التعيينات الرئيسية العليا من باب الاطلاع والعلم، ولكن تبقى المسؤولية في هذه التعيينات أو الفصل ملقاة على عاتق الإدارة التنفيذية العليا. كما يمنح مجلس الإدارة الصلاحيات المالية للإدارة التنفيذية ضمن الضوابط ومصفوفة الصلاحيات والسلطة المالية المعتمدة من المجلس بما فيها المشتريات والاستثمار في الأصول التشغيلية.

أعمال الإدارة التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023:

قامت الإدارة التنفيذية العليا خلال العام 2023 بالعديد من الأعمال والإنجازات في مجال التوسع الإستراتيجي في سوق التأمين المحلي وذلك تماشيا مع رؤية المجلس الإستراتيجية للمجموعة واعمالها التشغيلية، وفيما يلي على سبيل الذكر -لا الحصر- بعض الإنجازات للإدارة خلال العام:

- حافظت المجموعة على تصنيفها الصادر عن وكالة التصنيف العالمية أ.ام. بيست (AM Best) للقوة المالية للمجموعة عند درجة -A (ممتاز) و تصنيفها الائتماني طويل الامد للمصدر الى درجة a- (ممتاز) بالاضافة الى النظرة المستقبلية لها الى (مستقرة) خلال عام 2023

بيئة الرقابة الداخلية بالمجموعة:

الرقابة الداخلية:

يحدد مجلس الإدارة نظام الرقابة الداخلية للمجموعة، والذي يشمل آليات الرقابة الداخلية، وواجبات ومهام أقسام وفروع الإدارات التنفيذية العليا، ولوائحها وإجراءاتها الخاصة بالمسؤولية، وبرامج الوعي والتعليم للموظفين حول أهمية الرقابة الداخلية.

كما يشتمل المقترح المذكور أعلاه على خطة المجموعة في إدارة المخاطر والتي تتضمن تحديد المخاطر الكبرى التي تواجه المجموعة والتي قد تؤثر عليها وكيفية مواجهة تلك المخاطر، وخاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة، وإمكانية المجموعة في تنفيذ آليات تحديد المخاطر من حيث أثرها المتوقع واحتمالية حدوثها وتنفيذ الإجراءات الاحترازية لتفادي حدوثها او التخفيف من أثرها لتكون مقبولة بالنسبة لسعة المجموعة لتقبل المخاطر (Risk Appetite).

إدارات الرقابة الداخلية

لدى المجموعة عدد من إدارات الرقابة الداخلية والتحكم بالمجموعة وهم كالتالي:

- إدارة التدقيق الداخلي
- إدارة المخاطر
- إدارة الالتزام والإبلاغ
- الخبير الإكتواري

إدارة التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بأعمال التدقيق المختلفة على جميع أعمال وإدارات المجموعة التنفيذية والإدارية وذلك وفقاً لخطة التدقيق المعتمدة من لجنة التدقيق، ومن ثم تقوم بإصدار تقارير التدقيق الداخلي بشكل دوري للجنة.

كما تمتلك إدارة التدقيق الداخلي الخاصة بالمجموعة ميثاق يحدد مسؤولياتها وواجباتها تجاه المجموعة ، والذي يتم مراجعته بصفة دورية من قبِل لجنة التدقيق، وفيما يلي أهم مسؤوليات ومهام إدارة التدقيق الداخلي:

- تقييم نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في المجموعة ومدى تحقيقها لأهداف الإدارة العليا المرجوة، مع تقديم الاقتراحات والتوصيات التي ترفع من كفاءة تلك النظم.
- تقييم مدى التزام جميع الإدارات بتطبيق نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في المجموعة، مع تقديم التوصيات اللازمة لتلافي أوجه الضعف المكتشفة.
- تقييم كفاءة الأداء المالي للمجموعة مقارنة بالسنوات السابقة ومقارنة بالشركات المنافسة، لوضع يد الإدارة العليا للمجموعة على مواطن القوة والضعف في الأداء المالي للمجموعة وكيفية معالجة مواطن الضعف واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
- القيام بكافة المهام التي توكل للإدارة من قبل الإدارة التنفيذية بمعرفة وموافقة لجنة التدقيق.

إدارة المخاطر:

قامت المجموعة بإنشاء وحدة مستقلة لإدارة المخاطر تقوم بالعمل الدائم على تحديد وتقييم كافة المخاطر - بأنواعها - التي قد تتعرض لها المجموعة، ومن ثم وضع التصورات والتوصيات اللازمة لإدارة تلك المخاطر والتعامل معها وتلافي آثارها، وتقدم في ذلك التقارير الدورية للإدارة التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

كما تمتلك إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة ميثاق يحدد مسؤولياتها وواجباتها تجاه المجموعة ، والذي يتم مراجعته بصفة دورية من قبِل لجنة إدارة المخاطر، وفيما يلي أهم مسؤوليات ومهام إدارة المخاطر بالمجموعة:

- مساعدة مجلس الإدارة ولجانه والإدارة العليا في تطوير الإطار العام لإدارة المخاطر والمحافظة عليه.
- مراقبة وتقديم النصائح والفحص والإبلاغ عن جميع المخاطر المهمة المتوقعة بشكل معقول، وفي الوقت المناسب.
- تقييم الاحتمالات والافتراضات المتوقعة عند مواجهة خطر ما، من حيث عواقبه ومدة استمراره.
- رفع تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا عن خلفية مخاطر المجموعة، من الجانب التاريخي وما طرأ عليها من تطور، والإشكاليات التي تواجهها والخطوات المناسبة لأجل التخفيف منها مستقبلا.

إدارة الالتزام والإبلاغ:

تعمل إدارة الالتزام والإبلاغ بالمجموعة- في ظل استقلالية تنظيمية ملائمة - على التأكد من التزام جميع إدارات المجموعة التنفيذية بتنفيذ كافة القوانين والتعليمات التي تخضع لها أعمال المجموعة، وترفع التقارير اللازمة عن مدى التزام إدارات المجموعة لكلٍ من لجنة التدقيق والإدارة التنفيذية.

كما تمتلك إدارة الالتزام والإبلاغ الخاصة بالمجموعة ميثاق يحدد مسؤولياتها وواجباتها تجاه المجموعة ، والذي يتم مراجعته بصفة دورية من قبِل لجنة التدقيق، وفيما يلي أهم مسؤوليات ومهام إدارة الالتزام والإبلاغ بالمجموعة:

- متابعة مدى التزام المجموعة في تطبيق سياساتها الداخلية، ومدى التزامها خارجياً مع قوانين وتعليمات وتشريعات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعليمات مصرف قطر المركزي لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- التأكد من أن الأعمال التشغيلية تتم بشكل أخلاقي ومسؤول وموثوق به؛
- تحديد أوجه تضارب المصالح الفعلية والمحتملة وإدارتها بشكل فعال؛
- منع وقوع الجرائم المالية - قدر الإمكان - في المجموعة؛
- إبلاغ لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بشأن إي مسائل جوهرية تخص الالتزام أو عملية مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك مخاطر الالتزام الكبيرة التي تواجهها المجموعة، وأي انتهاكات أو تحقيقات هامة متعلقة بالالتزام أو متعلقة بعملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو بالغرامات أو الإجراءات التأديبية التي تمت من قبل مصرف قطر المركزي أو أي جهة حكومية منظمة أخرى تجاه المجموعة أو أي من موظفيها؛
- تقديم الاستشارات والدعم لمجلس إدارة والإدارة العليا بشأن مسائل الامتثال والالتزام؛
- تدريب موظفي المجموعة حول مسائل الامتثال. والالتزام وحول عملية مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب؛
- التفاعل مع مختلف الجهات الحكومية والرقابية حسب الحاجة في المجموعة؛
- وضع سياسات وإجراءات وضوابط متابعة للالتزام الخاصة بالمجموعة واتخاذ الخطوات المناسبة لضمان تطبيقها والتقيد بها.

تقرير الإدارة التنفيذية للمساهمين:

حققت المجموعة نتائج مالية مميزة خلال العام 2023م، محافظتاً على أدائها المتميز المسقر خلال أخر خمس سنوات من عمر الشركة كما هو موضح أدناه:

2024 مليون ريال قطري	2023 مليون ريال قطري	2022 مليون ريال قطري	2021 مليون ريال قطري	2020 مليون ريال قطري	
551	523	467	429	401	إجمالي الاشتراكات المكتتبة
(36)	(54)	22.1	44.7	73.5	صافي فائض التأمين/ (العجز)
144	143	101	83	76	صافي أرباح / (العجز) المساهمين

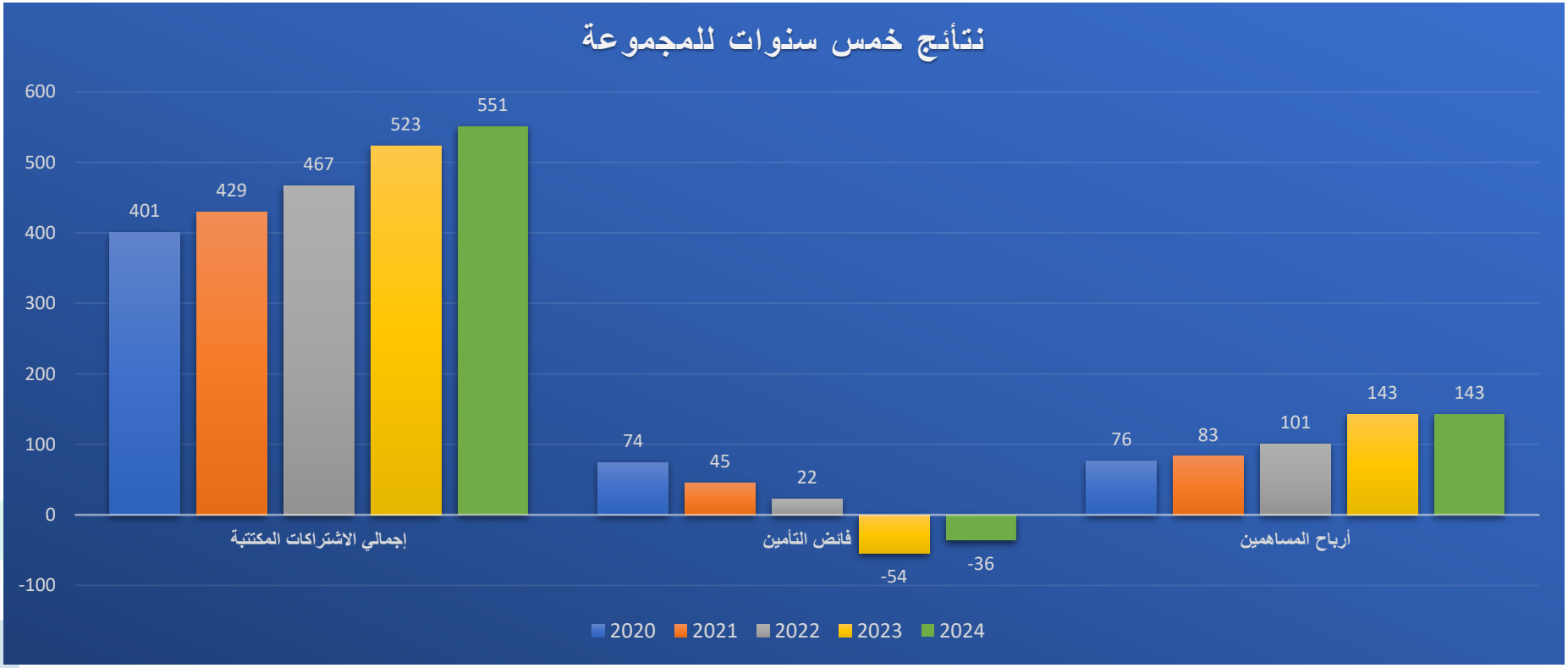

- حققت المجموعة معدل نمو بلغ 1٪ في إجمالي إيرادات المساهمين إذ بلغت 215,691 مليون ريال مقابل 204،760 مليون ريال عن الفترة المقابلة في العام 2023،
- صافي الربح حقق معدل نمو 1٪ محققاً 144 مليون ريال مقابل 143 مليون ريال عن الفترة المقابلة المنتهية في2023/12/31.
- حققت المجموعة نمو قدرة بلغ قدره 1٪ للعائد على السهم، إذ بلغ العائد على السهم 0,96 ريال للسهم مقابل 0,95 عن نفس الفترة العام المنصرم 2023.
- حققت المجموعة معدل نمو متصاعد في اشتراكات التأمين خلال العام والذي بلغ 5٪ بإجمالي 551 مليون ريال مقابل 523 مليون ريال عن نفس الفترة في العام السابق 2022.

	2023 مليون ريال قطري	2024 مليون ريال قطري
إيرادات المساهمين	205	205
صافي أرباح المساهمين	143	144
العائد على السهم	٪95	٪96

الإسلامية للتأمين
Islamic Insurance

بسم الله الرحمن الرحيم

17 فبراير 2025م

18 شعبان 1446 هـ

تقرير هيئة الرقابة الشرعية لمجموعة الإسلامية القطرية للتأمين

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .. وبعد ،

فقد راجعت هيئة الرقابة الشرعية عمليات مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين ، وعقوده ، ومنتجاته التي عرضت عليها ، واطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية 2024م وترى أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه .

فضيلة الشيخ الدكتور / وليد بن هادي

رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور / محمد إحمين

عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور / عبدالعزيز القصار

عضو هيئة الرقابة الشرعية

17th February 2025

18 th Sha'ban 1446 H

In the name of God, the most gracious, the most merciful

Report of the Sharia Supervisory Board of Qatar Islamic Insurance Group For the fiscal year ending on December 31, 2024

Praise be to God, and may blessings and peace be upon the Messenger of God, his family, his companions, and those who follow him...and after,

The Sharia Supervisory Board has reviewed the operations of the Qatar Islamic Insurance Group, its contracts, and the products that were presented to it, and reviewed the financial statements and profit and loss accounts for the fiscal year 2024 , and believes that they do not conflict with the provisions of Islamic Sharia.

May God grant everyone success in doing what he loves and is satisfied with.

H. E. Sh. Dr. Waleed Bin Hadi
Head of the Sharia Supervisory Board

H.E. Sh. Dr. Abdulaziz Al - Qassar
Member of the Sharia Supervisory Board

H.E. Sh. Dr. Mohamed Ahmaine
Member of the Sharia Supervisory Board

المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع

البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2024

المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع

البيانات المالية الموحدة
كما في و للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

المحتويات	**رقم الصفحة**
تقرير مدقق الحسابات المستقل	1 - 5
البيانات المالية الموحدة	
بيان المركز المالي الموحد	6-7
بيان إيرادات ومصروفات حاملي وثائق التأمين الموحد	8
بيان فائض حاملي وثائق التأمين الموحد	9
بيان الدخل الموحد للمساهمين	10
بيان الدخل الشامل للمساهمين الموحد	11
بيان التغيرات في حقوق ملكية المساهمين الموحد	12
بيان التدفقات النقدية الموحد	13
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	14-73

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في

المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها معا باسم "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024 وبيان إيرادات ومصروفات حاملي وثائق التأمين الموحد وبيان فائض حاملي وثائق التأمين الموحد وبيان دخل المساهمين الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد للمساهمين وبيان التغيرات في حقوق ملكية المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، ومن كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 ونتائج عملياتها الموحد والتغيرات في فائض حاملي الوثائق الموحد والتغيرات في حقوق ملكية المساهمين الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة والمراجعة للمالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس الرأي

قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (معايير التدقيق). قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير في الجزء الخاص *"بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة"* في هذا التقرير. إننا مستقلون عن المجموعة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (متضمنة معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد السلوك الأخلاقي الدولية) والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة في دولة قطر، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الأساسية، وفقا لحكمنا المهني، هي تلك الأمور التي لها الأهمية القصوى في أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تناولنا هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حول تلك البيانات المالية الموحدة، ولا نقدم رأيًا منفصلًا عن هذه الأمور.

تقييم مطلوبات عقود التكافل	
أنظر إيضاحات 4 (و) و5 و 8 حول البيانات المالية الموحدة	
أمر التدقيق الأساسي	**كيفية معالجة أمر التدقيق الأساسي في تدقيقنا**
ركزنا على هذا الأمر نظرًا لأن: • مطلوبات عقود تكافل المجموعة تمثل 71% من إجمالي مطلوباتها ذات الصلة بمطالبات مبلغ عنها ولم تتم تسويتها، ومطالبات متكبدة غير مبلغ عنها واحتياطيات فنية أخرى ومساهمات غير مكتسب واحتياطيات حسابية. • يتضمن تقييم مطلوبات عقود التأمين هذه درجة كبيرة من الأحكام فيما يتعلق بعدم اليقين في تقدير مدفوعات المنافع المستقبلية وتقييم تكرار وشدة المطالبات. يتضمن تقدير الاحتياطيات للمطالبات المتكبدة ولكن لم يبلغ عنها واحتياطيات الأقساط غير المكتسبة درجة كبيرة من الأحكام والافتراضات بالإضافة إلى استخدام توقعات وتقنيات اكتواري، ومن ثم اعتبرنا هذه النقطة من أمور التدقيق الأساسية؛ و • تستخدم أساليب تطوير المطالبات الداخلية والنماذج الاكتواري لدعم حساب احتياطيات التأمين التقنية. وقد يؤدي تعقيد النماذج إلى حدوث أخطاء نتيجة لبيانات غير دقيقة/غير كاملة، أو قد يكون تصميم النماذج أو تطبيقها غير مناسب. وتوضع الافتراضات المستخدمة في النماذج الاكتواري، مثل المطالبات التاريخية، التي يمكن استخدامها لتوقع اتجاه المطالبات المستقبلية، في تطبيق التقديرات والأحكام استنادا إلى تحليل التجربة والتوقعات المستقبلية من جانب الإدارة.	إجراءات تدقيقنا بمساعدة أخصائينا، عند الاقتضاء، المدرجة ضمن أمور أخرى: • اختبار تصميم ضوابط الرقابة الرئيسية ومدى فعاليتها التشغيلية على تسجيل عملية تكوين الاحتياطيات للمطالبات المبلغ عنها والمطالبات غير المبلغ عنها والأقساط غير المكتسبة، • اختبار عينات من المطالبات القائمة واستردادات إعادة التكافل ذات الصلة، والتركيز على تلك التي لها الأثر الأكبر على البيانات المالية الموحدة لتقييم ما إذا تم تقدير المطالبات والاستردادات ذات الصلة بالصورة الملائمة، • بالنسبة لخطوط الأعمال الرئيسية قمنا بتقييم معقولية الافتراضات الرئيسية مثل نسب الخسارة وعوامل المخاطر ومصروفات تسوية المطالبات والتكرار وشدة المطالبات المستخدمة في نماذج التقييم ومقارنتها مع البيانات التاريخية للمجموعة. • تقييم ما إذا كانت عملية وضع الاحتياطيات تنسجم من حيث المنهج مع المبرر الكافي للتغييرات في الافتراضات. استخدمنا معرفتنا في الصناعة لمقارنة منهجيات وضع الاحتياطيات بالمجموعة وتقديرات الخسائر. ركز تدقيقنا على خطوط الأعمال التي توجد بها حالات عدم يقين متأصلة. • تقييم كفاءة ومقدرات وموضوعية الخبراء الاكتواريين الخارجيين المكلفين من جانب المجموعة. • اختبرنا أيضا مدى ملاءمة المعلومات المقدمة إلى الخبراء الاكتواريين الخارجيين المكلفين من جانب المجموعة ودرسنا مجال عملهم والنتائج التي توصلوا إليها لدعم كفاية تقديرات الإدارة حول وضع احتياطيات المطالبات، و • تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بمطلوبات عقود التكافل في البيانات المالية الموحدة بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات عليها. من المتوقع أن يصبح التقرير السنوي متاحًا لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا.

رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نعبر ولن نعبر عن أي شكل من أشكال نتيجة التأكيد عليه.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة فإن مسؤوليتنا هي أن نقرأ المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه، وفي سبيل القيام بذلك، دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تنسجم بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو معرفتنا التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو يبدو عليها أنها تعرضت لتحريف جوهري.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، كلما كان ذلك ممكنا، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية ما لم يرغب مجلس الإدارة إما في تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافا للقيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من تحريفات جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائما عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكما مهنيا ونبقى على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا نقوم بـ:

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.

- إبداء نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.

- التخطيط والقيام بتدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية و مناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس الإبداء رأي حول البيانات المالية للمجموعة. إننا مسؤولون عن توجيه والإشراف على ومراجعة الأعمال التي تم إجراؤها لتدقيق المجموعة. وسنظل نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق المهمة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

نقوم أيضا بتزويد مجلس الإدارة ببيان التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات، متى كان ذلك ممكناً.

من الأمور التي تم تقديمها لمجلس الإدارة، نحدد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم فهي أمور التدقيق الأساسية. ونصف هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يمنع قانون أو لائحة من الافصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، وفي حالات نادرة جدا، أنه يجب عدم الكشف عن أمر ما في تقريرنا نظرا لأن الآثار السلبية لعدم الكشف عنه قد يتوقع بشكل منطقي أن تفوق منافع المصلحة العامة للكشف عنه في التقرير.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقًا لما يتطلبه قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لعام 2015، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقًا بموجب القانون رقم 8 لعام 2021، فإننا نفيد أيضًا بأن ("القانون المعدل") والأحكام ذات الصلة من التعليمات التنفيذية الصادرة عن مصرف قطر المركزي، فإننا نبلغ أيضًا:

(1) أننا لقد حصلنا على جميع المعلومات و التفسيرات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق.

(2) تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناتها المالية الموحدة مع تلك السجلات.

(3) تم تزويدنا بتقرير مجلس الإدارة لتحديد ما إذا كانت هناك أي معلومات مالية واردة فيه تتفق مع سجلات المجموعة ودفاترها.

(4) لا علم لنا بأي خرق للأحكام السارية لقانون الشركات التجارية القطري المعدل أو لبنود النظام الأساسي للشركة حدثت خلال العام قد يكون لها أثر جوهري على بيان المركز المالي الموحد للشركة أو أدائها كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

19 فبراير 2025
الدوحة
دولة قطر

يعقوب حبيقة
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم 289
بترخيص من قبل هيئة قطر للأسواق المالية: ترخيص
مدقق خارجي رخصة رقم: 120153

المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 ديسمبر 2024

بالريال القطري

	إيضاح	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
موجودات حاملي وثائق التأمين			
نقد وأرصدة لدى البنك	6	98,757,616	129,280,321
اشتراكات مدينة	7	101,537,465	102,041,042
مستحقات من إعادة تكافل		102,334,883	67,128,006
موجودات عقود معيدي التكافل	8	190,025,056	224,616,548
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	9 (أ)	51,563,843	50,810,156
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	9 (ب)	26,791,530	6,720,702
استثمارات عقارية	11 (أ)	94,699,300	98,421,071
مدفوعات مقدما و موجودات أخرى	13	35,564,728	38,437,916
الاستثمار في شركات زميلة	14	1,742,204	1,742,204
الممتلكات والمعدات	10 (أ)	27,228,766	24,495,940
موجودات حق استخدام	12 (أ)	4,065,342	4,175,216
إجمالي موجودات حاملي وثائق التأمين		**734,310,733**	747,869,122
موجودات المساهمين			
نقد وأرصدة لدى البنك	6	404,861,054	348,078,931
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	9 (أ)	8,072,685	7,932,139
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	9 (ب)	21,233,570	6,133,001
استثمارات عقارية	11 (ب)	104,537,809	109,834,093
استثمار في شركات زميلة	14	103,789,775	96,216,539
ممتلكات ومعدات	10 (ب)	9,418,724	9,418,724
موجودات حق الاستخدام	12 (ب)	4,428,583	4,934,720
إجمالي موجودات المساهمين		**656,342,200**	582,548,147
إجمالي الموجودات		**1,390,652,933**	1,330,417,269

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان المركز المالي الموحد (تابع)
كما في 31 ديسمبر 2024

بالريال القطري

	إيضاح	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
مطلوبات حاملي وثائق التأمين			
مستحقات لإعادة تكافل		57,510,989	32,747,638
مطلوبات التكافل التعاقدية	8	485,323,869	470,360,896
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	15	63,298,802	71,783,454
قائض غير مطالب به	18	14,025,004	17,888,432
إجمالي مطلوبات حاملي وثائق التأمين		**620,158,664**	592,780,420
حقوق ملكية حاملي وثائق التأمين			
احتياطي القيمة العادلة	9 (ج)	8,986,364	7,910,461
احتياطي العقارات	11 (ج)	12,351,795	13,435,430
احتياطي العملات الأجنبية لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		(4,238,613)	(4,129,999)
قائض محتفظ به		97,052,523	137,872,810
اجمالي حقوق ملكية حاملي وثائق التأمين		**114,152,069**	155,088,702
إجمالي حقوق ملكية ومطلوبات حاملي وثائق التأمين		**734,310,733**	747,869,122
مطلوبات المساهمين			
توزيعات أرباح غير مطالب بها		10,497,955	15,906,940
مطلوبات الإجارة	12 (ج)	464,438	912,129
ذمم تجارية دائنة ومطلوبات أخرى	19	51,763,105	35,889,136
إجمالي مطلوبات المساهمين		**62,725,498**	52,708,205
حقوق الملكية			
رأس المال	20	150,000,000	150,000,000
الاحتياطي القانوني	22	150,000,000	150,000,000
احتياطي عام	23	1,540,888	1,540,888
احتياطي العملات الأجنبية لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		(4,238,610)	(4,129,996)
احتياطي القيم العادلة	9 (ج)	258,392	(303,382)
احتياطي العقارات	11 (ج)	9,470,971	11,251,667
احتياطي حصة الشركات الزميلة	32	20,788,933	13,215,697
الأرباح المدورة		265,796,128	208,265,068
إجمالي حقوق ملكية المساهمين		**593,616,702**	529,839,942
إجمالي مطلوبات وحقوق ملكية المساهمين		**656,342,200**	582,548,147
إجمالي مطلوبات وحقوق ملكية حاملي الوثائق		**1,390,652,933**	1,330,417,269

اعتمد مجلس إدارة المجموعة هذه البيانات المالية الموحدة في 19 فبراير 2025 ووقعها بالنيابة عنهم:

السيد/ علي ابراهيم عبد الغني
الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ جمال عبد الله الجمال
رئيس مجلس الإدارة

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع

بيان إيرادات ومصروفات حاملي وثائق التأمين الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

بالريال القطري

	إيضاح	2024	2023
إيرادات التكافل			
إجمالي الاشتراكات	24 (ج)	551,136,023	523,493,363
حصة معيدي التكافل من إجمالي الاشتراكات	24 (ج)	(185,670,239)	(178,307,960)
صافي الاشتراكات المدورة		**365,465,784**	345,185,403
الحركة على الاشتراكات غير المكتسبة	24 (ج)	(23,079,206)	825,051
الاشتراكات المكتسبة		**342,386,578**	346,010,454
عمولة مدفوعة	24 (ج)؛ 26	(12,388,063)	(13,242,935)
التغير في العمولات المؤجلة	24 (ج)	(1,484,655)	(1,149,445)
إجمالي إيرادات التكافل		**328,513,860**	331,618,074
مصروفات التكافل			
إجمالي المطالبات المدفوعة	24 (ج)	263,637,054	251,352,526
حصة معيدي التكافل من المطالبات المدفوعة	24 (ج)	(96,021,951)	(59,429,601)
الحركة على المطالبات القائمة	24 (ج)	26,475,260	13,586,076
إجمالي مصروفات التكافل		**194,090,363**	205,509,001
صافي الفائض من عمليات التكافل		134,423,497	126,109,073
صافي إيراد الاستثمار	27	17,082,157	15,552,856
إهلاك موجودات حق الاستخدام		(109,874)	(109,874)
رسوم الوكالة	24 (ج)؛ 25	(165,993,754)	(162,440,954)
رسوم مضارب	27	(13,665,726)	(12,442,285)
ربح / (خسارة) القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	9 (ب)	(76,120)	9,457
الخسارة الائتمانية المتوقعة عن الموجودات المالية		(4,500,000)	(700,000)
خسارة انخفاض قيمة استثمار في شركات شقيقة	14	-	(20,000,000)
مصروفات أخرى		(3,315,540)	(589,499)
صافي العجز للسنة		**(36,155,360)**	(54,611,226)

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع

بيان فائض حاملي وثائق التأمين الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

بالريال القطري

	إيضاح	2024	2023
فائض مدور في بداية السنة		**137,872,810**	209,456,730
صافي العجز للسنة		(36,155,360)	(54,611,226)
إجمالي الفائض في نهاية السنة		**101,717,450**	154,845,504
توزيعات لحاملي الوثائق خلال السنة	16	(4,664,927)	(16,972,694)
رصيد الفائض المدور في نهاية السنة		**97,052,523**	137,872,810

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع

بيان الدخل الشامل للمساهمين الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

بالريال القطري

	إيضاح	2024	2023
الإيرادات			
إيرادات استثمارات المساهمين	17	12,465,870	9,655,632
حصة في ربح شركات شقيقة	14	17,103,236	13,810,902
رسوم الوكالة	25	165,993,754	162,440,954
إيرادات الإيجار		6,128,675	6,422,900
رسوم مضاربة المساهمين لإدارة محفظة استثمار المساهمين	27	13,665,726	12,442,285
إيرادات أخرى		340,378	272,850
إجمالي الايراد		**215,697,639**	205,045,523
المصروفات			
إهلاك موجودات حق الاستخدام	12 (ب)	(506,137)	(506,137)
إطفاء تكاليف الإجارة المؤجلة	12 (ج)	(28,909)	(47,505)
المصروفات العمومية والإدارية	28	(61,944,112)	(56,864,233)
عكس انخفاض القيمة / (الخسارة) على الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	9 (أ)	40,200	(285,385)
القيمة العادلة (الخسارة) / الربح من الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	9 (ب)	(46,379)	4,409
خسارة القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية		(3,515,588)	(547,391)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	29	(6,000,000)	(4,000,000)
إجمالي المصروفات		**(72,000,925)**	(62,246,242)
صافي الدخل		**143,696,714**	142,799,281
العائدات الأساسية للسهم	33	**0.958**	0.952

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع

بيان الدخل الشامل للمساهمين الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

بالريال القطري

	إيضاح	2024	2023
صافي الدخل للسنة		**143,696,714**	142,799,281
الدخل الشامل الآخر			
البنود التي قد لا يتم تصنيفها لاحقا إلى بيان دخل المساهمين الموحد			
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية من خلال القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		530,027	(1,256,176)
البنود التي يعاد تصنيفها لاحقا إلى بيان دخل المساهمين الموحد			
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية من خلال القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		31,747	107,098
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية		(1,780,696)	3,469,792
فروق صرف العملات الناشئة من تحويل استثمارات حقوق ملكية أجنبية		(108,614)	(920,840)
إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة		**(1,327,536)**	1,399,874
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**142,369,178**	144,199,155

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق ملكية المساهمين الموحد
للسنة المنتهية كما في 31 ديسمبر 2024

بالريال القطري

	رأس المال	الاحتياطي القانوني	احتياطي عام	احتياطي العملات الأجنبية لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	احتياطي العقارات	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي لحصة الربح في الشركات الزميلة	الأرباح المدورة	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2024	150,000,000	150,000,000	1,540,888	(4,129,996)	11,251,667	(303,382)	13,215,697	208,265,068	529,839,942
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	143,696,714	143,696,714
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	(108,614)	(1,780,696)	561,774	-	-	(1,327,536)
إجمالي الدخل الشامل				(108,614)	(1,780,696)	561,774	-	143,696,714	142,369,178
محول لاحتياطي حصة الأرباح في الشركات الشقيقة (إيضاح 32)	-	-	-	-	-	-	7,573,236	(7,573,236)	-
مساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (ايضاح 31)	-	-	-	-	-	-	-	(3,592,418)	(3,592,418)
توزيعات الأرباح المعلنة (ايضاح 21)	-	-	-	-	-	-	-	(75,000,000)	(75,000,000)
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**150,000,000**	**150,000,000**	**1,540,888**	**(4,238,610)**	**9,470,971**	**258,392**	**20,788,933**	**265,796,128**	**593,616,702**
الرصيد في 1 يناير 2023	150,000,000	145,553,708	1,540,888	(3,209,156)	7,781,875	845,696	4,934,795	149,262,963	456,710,769
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	142,799,281	142,799,281
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	(920,840)	3,469,792	(1,149,078)	-	-	1,399,874
إجمالي الدخل الشامل	-	-	-	(920,840)	3,469,792	(1,149,078)	-	142,799,281	144,199,155
محول إلى احتياطي قانوني (إيضاح 22)	-	4,446,292	-	-	-	-	-	(4,446,292)	-
محول لاحتياطي حصة الأرباح في الشركات الشقيقة (إيضاح 32)	-	-	-	-	-	-	8,280,902	(8,280,902)	-
مساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (ايضاح 31)	-	-	-	-	-	-	-	(3,569,982)	(3,569,982)
توزيعات الأرباح المعلنة (ايضاح 21)	-	-	-	-	-	-	-	(67,500,000)	(67,500,000)
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	150,000,000	150,000,000	1,540,888	(4,129,996)	11,251,667	(303,382)	13,215,697	208,265,068	529,839,942

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية كما في 31 ديسمبر 2024

بالريال القطري

	إيضاح	2024	2023
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل للسنة		143,696,714	142,799,281
عجز حاملي الوثائق للسنة		(36,155,360)	(54,611,226)
		107,541,354	88,188,055
تعديلات لـ:			
إهلاك موجودات ثابتة	28	1,515,142	1,577,133
إهلاك موجودات حق الاستخدام		616,011	616,011
إطفاء تكاليف الإجارة المؤجلة		28,909	47,505
صافي الربح المحقق من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		(53,410)	(1,182,200)
خسارة القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية		6,153,724	462,548
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	19	1,274,865	816,070
حصة في ربح / (الخسارة) شركات شقيقة	14	(17,103,236)	6,189,098
صافي مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية		4,500,000	700,000
خسارة انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	9 (أ)	(10,758)	1,023,650
خسارة / (ربح) القيمة العادلة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	9 (ب)	122,499	(13,866)
ربح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل		**104,585,100**	98,424,004
تغييرات في:			
اشتراكات مدينة		(3,996,423)	(15,985,151)
مدفوعات مقدما و موجودات أخرى		2,873,188	7,177,502
موجودات عقود معيدي التكافل		34,591,492	(12,358,004)
المستحقات من / الى معيدي التأمين - بالصافي		(10,443,526)	(10,822,260)
مطلوبات التكافل التعاقدية		14,962,973	25,119,029
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى		2,711,712	15,762,339
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**145,284,516**	107,317,459
فائض موزع على حاملي وثائق التأمين	18	(8,528,355)	(17,594,266)
مكافآت نهاية خدمة الموظفين مدفوعة	19	(189,678)	(456,068)
تكلفة تمويل مدفوعة		(28,909)	(47,505)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**136,537,574**	89,219,620
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
اقتناء موجودات ثابتة	10	(4,247,968)	(4,397,832)
صافي الحركة في ودائع الاستثمار		22,814,371	(88,076,951)
توزيعات أرباح مستلمة من شركات شقيقة	14	9,530,000	5,530,000
شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	9 (أ)	(707,667)	(11,919,164)
شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	9 (ب)	(37,003,847)	(5,527,936)
متحصلات من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		1,709,951	-
متحصلات من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		1,298,050	14,352,468
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(6,607,110)**	(90,039,415)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
مدفوعات الجزء الأصلي من مطلوبات الإجارة		(447,690)	(429,095)
توزيعات أرباح مدفوعة		(80,408,985)	(66,878,583)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(80,856,675)**	(67,307,678)
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما يعادله		**49,073,789**	(68,127,473)
النقد وما يعادله في 1 يناير		90,211,705	158,339,178
النقد وما يعادله في 31 ديسمبر	6	**139,285,494**	90,211,705

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

1 الوضع القانوني والأنشطة

تم تأسيس المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع ("الشركة الأم") في دولة قطر بتاريخ 30 أكتوبر 1993 كشركة مساهمة قطرية مقفلة بموجب قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 1981 بموجب السجل التجاري 16584. بتاريخ 12 ديسمبر 1999 غيرت الشركة الأم وضعها إلى شركة عامة مدرجة وبناء عليه فقد تم إدراج أسهمها في سوق بورصة قطر. العنوان المسجل للمجموعة هو شارع الدائري الثالث مقابل سينما الخليج، ص.ب 22676، دوحة.

تزاول الشركة الأم بصورة أساسية أعمال الاكتتاب العام والعقارات والسيارات والتكافل والصحة (الحياة) وفقا لنصوص الشريعة الإسلامية. تستثمر المجموعة أيضا رأسمالها في موارد أخرى في جميع الأنشطة ذات الصلة.

قامت المجموعة بتأسيس شركة تابعة مملوكة بالكامل "مجموعة قطر الإسلامية للاستثمار العقاري" والتي لم تبدأ عملياتها بعد كما في 31 ديسمبر 2024.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية الموحدة وفقا لقرار مجلس الإدارة الصادر في 19 فبراير 2024.

2 أساس الإعداد

(أ) فقرة الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالنسبة للأمور التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية، تستخدم المجموعة إرشادات من المعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

(ب) البيانات المالية الموحدة الرئيسية

وفقًا لمعيار المحاسبة المالية رقم 12 - العرض العام والإفصاح في البيانات المالية لشركات التكافل الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يتعين على المجموعة أن تعرض البيانات الموحدة للمركز المالي التي تشتمل على موجودات ومطلوبات المساهمين وحاملي الوثائق، وبيانات الدخل الموحدة للمساهمين، وإيرادات ومصاريف حاملي الوثائق، وفائض أو عجز حاملي الوثائق، والتغيرات في حقوق ملكية المساهمين، والتدفقات النقدية.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للمجموعة. تم تقريب جميع المبالغ لأقرب ريال قطري.

(د) أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا بعض البنود التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيانات الدخل والأدوات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة، وفقا للسياسات المحاسبية الرئيسية الواردة أدناه.

(ه) الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا لمعايير المحاسبة المالية قيام الإدارة بإجراء أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ ذات الصلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات الصادر عنها التقرير. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة مستمرة. يتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات بأثر مستقبلي.

2 أساس الإعداد (تابع)

(ه) الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات (تابع)

تم على وجه التحديد وصف المعلومات عن المجالات الهامة للشكوك حول التقديرات والأحكام الحرجة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة بالإيضاح رقم 5.

3 المعايير والتفسيرات والتعديلات على معايير المحاسبة والتقارير المنشورة

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي يسري مفعولها اعتبارا من 1 يناير 2024

خلال السنة، طبقت المجموعة المعايير والتعديلات على المعايير التالية عند أعداد هذه البيانات المالية الموحدة. إن تطبيق المعايير والتعديلات على المعايير التالية لم ينتج عنه تغييرات في صافي النتائج المعلنة سابقًا أو حقوق الملكية للمجموعة وليس له أي تأثير على البيانات المالية الموحدة.

(أ) معيار المحاسبة المالية 1 العرض العام و الإفصاحات في البيانات المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية العرض العام المنقح لمعيار المحاسبة المالية رقم 1 الإفصاحات في البيانات المالية لعام 2021. يصف هذا المعيار ويحسن متطلبات العرض والإفصاح الشاملة المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المعيار السابق. ينطبق على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية. يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 مع خيار الاعتماد المبكر.

ويتماشى تنقيح معيار المحاسبة المالية رقم 1 مع التعديلات التي أدخلت على الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية للهيئة المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية والمحاسبة.

وخلال هذه السنة، اعتمدت المجموعة معيار المحاسبة المالية رقم 1 (المعدل). ونتيجة لهذا الاعتماد، أدخلت التغير التالي على البيانات الأولية للمجموعة:

بيان الدخل الشامل

نتيجة لاعتماد معيار المحاسبة المالية 1 ، تمت إعادة تجميع بعض الأرقام أو تمثيلها لتكون متسقة مع عرض العام الحالي. لم تؤثر إعادة التجميع هذه على صافي الأرباح المعلنة سابقا وإجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات وإجمالي حقوق الملكية للمجموعة. علاوة على ذلك، اختارت المجموعة تقديم قائمة الدخل وقائمة الدخل الشاملة الأخرى كبيانين منفصلين.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة المصدرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول

لم تطبق المجموعة معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة التالية المصدرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد.

(أ) معيار المحاسبة المالية 42 العرض الإفصاحات في البيانات المالية لمؤسسات التكافل

يورد هذا المعايير مبادئي عرض والإفصاح عن البيانات المالية لمؤسسات التكافل وينص على مجموعة من البيانات المالية التي يجب على المؤسسات نشرها دوريا لاستيفاء احتياجات المعلومات العامة لدى مستخدمي البيانات المالية. إضافة إلى ذلك، يضع هذا المعيار مبادئ عامة لعرض المعلومات ويعكس بصورة كافية حقوق والتزامات مختلف المعنيين في نموذج أعمال التكافل. يجب قراءة هذا المعيار جنبا إلى جنب مع معيار المحاسبة المالية رقم 43 المحاسبة عن الاعتراف بالتكافل وقياسه.

هذا المعيار يلغي المعيار رقم 12 الحالي العرض العام الإفصاحات في البيانات المالية لشركات التأمين الاسلامية وهو يدخل التغييرات الرئيسية التالية:

3 المعايير والتفسيرات والتعديلات على معايير المحاسبة والتقارير المنشورة (تابع)

***المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة المصدرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول* (تابع)**

(ب) معيار المحاسبة المالية 42 العرض الإفصاحات في البيانات المالية لمؤسسات التكافل (تابع)

(أ) يتماشى المعيار مع إطار العمل المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بخصوص التقارير المالية (تعديل 2020) ومعيار المحاسبة المالية رقم 1 العرض العام الإفصاحات في البيانات المالية.

(ب) تم تعديل العرض والإفصاح في المعيار ليتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية والقواعد ذات الصلة بالتكافل بحيث يكون مشغولا التكافل مميزون عن أموال المشاركين (متضمنين المشاركين في صندوق التكافل والمشاركين في صندوق الاستثمار)؛

(ج) يعتبر المشاركون في صندوق التكافل والمشاركون في صندوق الاستثمار خارج موجودات الميزانية العمومية تحت الإدارة، لذا فهي منفصلة عن مشغل التكافل؛

(د) تم إدخال بيانات للمشاركين في صندوق التكافل المدار والمشاركين في صندوق الاستثمار المدار متضمنة بيانات منفصلة للمركز المالي والأنشطة المالية لصندوق التكافل المدر؛

(ه) تمت إعادة ترحيل الإفصاحات عن الزكاة والأعمال الخيرة وأموال القرض إلى الإيضاحات حول البيانات المالية بما يتماشى مع معيار المحاسبة المالية رقم 1؛ و

(و) تم إدخال تعريفات جديدة للتكافل ومؤسسة التكافل ومشغل التكافل وصندوق التكافل وصندوق الاستثمار.

يطبق هذا المعيار على جميع مؤسسات التكافل بغض النظر عن شكلها القانوني أو حجمها متضمنة عمليات نافذة التكافل وهو يسري لفترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 مع السماح بتبنيه مبكرا.

ستقيم المجموعة أثر تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية الموحدة.

(ج) معيار المحاسبة المالية رقم 43 المحاسبة عن التكافل: الاعتراف والقياس

يلغي هذا المعيار معايير المحاسبة المالية التالية؛ معيار المحاسبة المالية رقم 13 - الإفصاح عن أساس تحديد وتخصيص الفائض أو العجز لشركات التأمين الإسلامية، ومعيار المحاسبة المالية رق 15 - المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية ومعيار المحاسبة المالية رقم 19 - الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامي وهو يدخل التغييرات الرئيسية التالية:

(أ) يتماشى المعيار مع إطار العمل المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بخصوص التقارير المالية (تعديل 2020) ومعيار المحاسبة المالية رقم 1 العرض العام و الإفصاحات في البيانات المالية.

(ب) المعالجات المحاسبية الرئيسية فيما يتعلق بترتيبات التكافل تمت مضاهاتها مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما على مستوى العالم والاشتراطات التنظيمية الجديدة (متى انطبق ذلك).

(ج) تم إدخال معالجات محاسبية جديدة فيما يتعلق بالأمور التي لم تتم معالجتها أو المعايير التي تم إلغائها او "لا تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمحاسبة عن المخصصات (أو الالتزام، حسب مقتضى الحال) بالنسبة لترتيبات التكافل والمعالجة المحاسبية وعرض مكون الاستثمار.

(د) المعالجات المحاسبية الموضحة في المعيار مربوطة بمبادئ الشريعة الإسلامية والقواعد المتعلقة بالتكافل، متضمنة حقوق والتزامات أصحاب المصلحة المعنيين بترتيبات التكافل.

(ه) تم إدراج تعريفات جديدة للمصطلحات المحاسبية فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية الجديدة، إضافة إلى التعريفات المحسنة بالنسبة للمصطلحات المستخدمة سابقا؛ و

3 المعايير والتفسيرات والتعديلات على معايير المحاسبة والتقارير المنشورة (تابع)

***المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي يسري مفعولها اعتبارا من 1 يناير 2024* (تابع)**

(ج) معيار المحاسبة المالية رقم 43 المحاسبة عن التكافل: الاعتراف والقياس (تابع)

(و) تم إدخال معالجات محاسبية فيما يتعلق بالمعاملات التابعة، وخصوصا المعاملات والأرصدة بين مختلف أصحاب المصلحة في مؤسسات التكافل، أي المحاسبة عن رسوم الوكالة والقرض الحسن.

بموجب النصوص الانتقالية لهذا المعيار، تم النص على المناهج التالية عن التطبيق لأول مرة.

1 منهج مستقبلي بالكامل - ما إذا كان من اللازم إدراج آثار الانتقال منذ بداية أقرب فترة معروضة في البيانات المالية، ومع ذلك فإن الإفصاح عن أثر مثل هذا التطبيق في كل سطر بند وعلى العائدات الأساسية والمخففة للسهم يجب أن لا يكون إلزاميا.

2 المنهج المستقبلي المعدل - بحيث يجب أخذ آثار الانتقال إلى الأرباح المدورة، إضافة إلى الفائض أو العجز المتراكم في أموال التكافل المعنية في بداية الفترة المالية الحالية؛ أو

3 خيار القيمة العادلة - -بحيث يجب تحديد باقي هامش أو مكون خسارة التكافل بالمخصص لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ الانتقال (بداية الفترة الحالية) على أنه الفرق بين القيمة العادلة لترتيبات التكافل في ذلك التاريخ والقيمة العادلة للتدفقات النقدية للاستيفاء مقاسة في ذلك التاريخ ويجب تعديل الآثار ذات الصلة في الأرباح المدورة لمؤسسة التكافل إضافة إلى الفائض أو العجز المتراكم في أموال التكافل المعنية.

ينطبق المعيار على مؤسسات التكافل (متضمنة صفتها على أنها مشغلة للتكافل) ولمشاركي صناديق التكافل المدارين ولمشاركي صناديق الاستثمار المدارين فيما يتعلق بما يلي (أ) ترتيبات التكافل، متضمنة ترتيبات إعادة التكافل المصدرة؛ (ب) ترتيبات إعادة التكافل المحتفظ بها؛ (ج) عقود الاستثمار ذات المزايا التقديرية أو بدونها والتي يتم إصدارها بجانب، وكجزء من، ترتيبات التكافل؛ و (د) المعاملات التابعة المتعلقة بعمليات التكافل. يصبح المعيار ساري المفعول لفترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 مع وجود خيار بتطبيقه مبكرا.

(د) معيار المحاسبة المالية رقم 48 الهدايا والجوائز الترويجية

بنص هذا المعيار على متطلبات المحاسبة والتقارير المالية المطبقة على الهدايا والجوائز الترويجية الممنوحة من قبل المؤسسات المالية الاسلامية. يصنف المعيار هذه في (أ) الهدايا الترويجية التي يحدث فيها الاستحقاق فورا (ب) الهدايا الترويجية المعلن عنها مسبقا على أن يتم منحها في تاريخ مستقبلي و (ج) برامج الولاء عندما يتم تراكم الالتزام على مدى فترة زمنية.

يصبح هذا المعيار ساري المفعول في أو بعد 1 يناير 2026 مع خيار التطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي تأثير كبير من تطبيق هذا المعيار.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة

في البيانات المالية لسنة 2025 ستطبق المجموعة معيار المحاسبة المالية رقم 43 لأول مرة. لم تطبق المجموعة مبكرا أي معيار أو تفسير أو تعديل آخر تم إصداره ولكنه لم يصبح ساري المفعول.

قامت المجموعة بخطوات كبيرة في تنفيذ معيار المحاسبة المالية رقم 43 وهي تعمل في المجالات التالية لإكمال الانتقال إلى معيار المحاسبة المالية رقم 43:

3 المعايير والتفسيرات والتعديلات على معايير المحاسبة والتقارير المنشورة (تابع)

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة **(تابع)**

- تواصل المجموعة العمل على ضبط دمج النظام المتبقي والضوابط الداخلية المطلوبة لتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم 43.
- تقنيا افتراضات وأحكام وتقدير السياسات المحاسبية الجديدة تخضع للتغيير حتى تنتهي المجموعة من أول بيانات مالية تتضمن بيانات التطبيق الأولي.
- الانتهاء من النسق والإفصاح عن معيار المحاسبة المالية 43 في البيانات المالية السنوية الممتثلة.
- مواصلة المشاركة مع اللجنة التنفيذية والشركة من خلال مختلف مبادرات التدريب.

معيار المحاسبة المالية رقم 43 "المحاسبة عن التكافل: الاعتراف والقياس"

حيث يحل معيار المحاسبة المالية رقم 43 محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 عقود التأمين للفترات السنوية في أي بعد 1 يناير 2025 ستتبع المجموعة المنهج بأثر رجعي بالكامل وستقوم بتعديل معلومات المقارنة لسنة 2024 عند تطبيق النصوص الانتقالية.

حاليا تعمل الإدارة جنبا إلى جنب مع خبراء من أطراف ثالثة ويتوقع أن يتم إجراء تغيير على الأنظمة المحاسبية والسياسات المحاسبية وإعداد البيانات المالية وفقا لمعيار المحاسبة المالية رقم 43 وسيتم إكماله قبل الربع الأول في السنة المالية 2025. بناء عليه، سيتم تعديل معلومات المقارنة لسنة 2024 بسبب تطبيق مثل هذه التغييرات. في الوقت الحالي الإدارة بصدد التحقق من تقدير معقول للأثر المالي على صافي الربح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وحقوق الملكية كما في 1 يناير 2024 و31 ديسمبر 2024.

التغييرات على التصنيف والقياس

طبيعة التغييرات في السياسات المحاسبية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

لن يغير تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم 43 من تصنيف ترتيبات التكافل لدى المجموعة.

كان يسمح للمجموعة في السابق بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 بمواصلة المحاسبة باستخدام سياساتها المحاسبية السابقة. لكن يضع معيار المحاسبة المالية رقم 43 مبادئ محددة لتسجيل وقياس ترتيبات التكافل المصدرة وترتيبات إعادة التكافل التي تحتفظ بها المجموعة. ستطبق المجموعة منهج تخصيص الاشتراك على مجموعات ترتيبات التكافل التي تصدرها ومجموعة إعادة التكافل التي تحتفظ بها عندما تكون فترات الاستحقاق 12 شهرا أو أقل. استنادا إلى التقييم المؤدى فإن نموذج استحقاق منهج تخصيص الاشتراك مؤهل وسيتم تطبيقه على جميع الترتيبات فيما عدا عمر ائتمان المجموعة وهو عقد ذي فترة طويلة ونموذج قياس عمر ائتمان المجموعة سيكون المنهج العام.

مبادئ القياس منهج تخصيص الاشتراك تختلف عن منهج الاشتراك المكتسب المستخدم من جانب المجموعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 في المجالات الرئيسية التالية:

- عند الاعتراف الأولي يتم قياس مخصص فترة الاستحقاق المتبقية بموجب منهج تخصيص الاشتراك على النحو التالي:
  - الاشتراك، إن وجد، المستلم (أو المستحق الاستلام) عند الاعتراف المبدئي؛
  - ناقصا: رسوم الوكالة؛
  - ناقصا: أي تدفقات نقدية من اقتناء تكافل في ذلك التاريخ، ما لم يتم الاعتراف بها كمصروف؛ و
  - يضاف أو يخصم: المبلغ الناشئ من إلغاء الاعتراف في تاريخ الاعتراف بالموجود أو المطلوب عن التدفقات النقدية من اقتناء تكافل.

3 المعايير والتفسيرات والتعديلات على معايير المحاسبة والتقارير المنشورة (تابع)

***المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة* (تابع)**

معيار المحاسبة المالية رقم 43 "المحاسبة عن التكافل: الاعتراف والقياس" (تابع)

التغييرات على التصنيف والقياس (تابع)

- تتوقع المجموعة أن يكون الوقت بين تقديم كل جزء من الخدمات وتاريخ استحقاق الاشتراك ذي الصلة لن يزيد عن سنة. عندما يكون تاريخ استحقاق الاشتراك والفترة ذات الصلة بالخدمات أكثر من 12 شهرا، قيمت المجموعة بأن الفرق بين إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة وقيمها العادلة ليس جوهريا، وبالتالي فإنه لا يتم تسجيل مثل هذا الفرق كتكلفة مؤجلة. مع ذلك، بالنسبة لعمر الائتمان، وعندما يكون تاريخ استحقاق الاشتراك وفترة الخدمات ذات الصلة أكثر من 12 شهرا قيمت المجموعة المبلغ على أنه جوهري وبالتالي قامت بتعديل القيمة العادلة للمخصص لفترة الاستحقاق المتبقية بناء على ذلك.

- قياس مخصص فترة الاستحقاق المتبقية يتضمن تقييما صريحا لتعديل المخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية عندما تكون مجموعة من الترتيبات شاقة وذلك بغرض احتساب مكون الخسارة (السابق) فإن هذه قد تشكل جزءً من مخصص احتياطي المخاطر السارية). لو أشارت الحقائق والظروف في أي وقت، قبل وخلال فترة الاستحقاق، أن مجموعة من الترتيبات شاقة، عندها ستعترف المجموعة بخسارة في صندوق تكافل المشاركين وتزيد من المخصص لفترة الاستحقاق المتبقية إلى حد التقديرات الحالية لاستيفاء التدفق النقدي لمدة الاستحقاق المتبقية.

- قياس التزام المطالبات المتكبدة للمنافع (والذي كان يسمى في السابق مطالبات قائمة متكبدة لم يعلن عنها) سيتم تحديده على أساس القيمة المتوقعة وهو يتضمن تعديل مخاطر صريح للمخاطر غير المالية. يتضمن الالتزام التزام المجموعة بدفع مصروفات التكافل المتكبدة الأخرى. ستعترف المجموعة بالالتزام للمطالبات المتكبدة عن المنافع من مجموعة الترتيبات بمبلغ يعد التدفقات النقدية للاستيفاء المتعلقة بالمطالبة المتكبدة. في حالة توزيع التدفقات النقدية الخارجة على مدى فترة تزيد عن سنة واحدة ويكون الفرق بين إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة وقيمتها العادلة جوهريا ستقوم المجموعة بتعديل القيمة الدفترية للمخصص لفترة الاستحقاق المتبقة إلى قيمتها العادلة وستسجل هذا الفرق مبدئيا كتكلفة مؤجلة.

- ستقوم المجموعة بتخصيص التدفقات النقدية للاقتناء على مجموعات ترتيبات التكافل المصدرة أو المتوقع إصدارها باستخدام أساس منتظم ومنطقي. تتضمن التدفقات النقدية للتكافل من الاقتناء تلك التي تنسب بصورة مباشرة إلى المجموعة. عندما يتم دفع التدفقات النقدية للتكافل (أو عندما يتم الاعتراف بالالتزام عن طريق تطبيق معايير محاسبة مالية آخر) قبل الاعتراف بمجموعة التكافل ذات الصلة يتم الاعتراف بأصل اقتناء تدفقات نقدية من تكافل. عندما يتم الاعتراف بترتيبات التكافل يتم الاعتراف بالجزء ذي الصلة بأصل التدفقات النقدية للتكافل ويتم إدراجه في القياس عند الاعتراف المبدئي بمخصص التكافل لفترة الاستحقاق المتبقية للمجموعة ذات الصلة.

- قياس أصل فترة الاستحقاق الباقية (الذي يعكس اشتراكات إعادة التكافل المدفوع لإعادة التكافل المحتفظ به) يتم تعديله ليتضمن مكون استرداد الخسارة ليظهر الاسترداد المتوقع لخسائر الترتيب الشاق عندما تؤدي هذ الترتيبات إلى إعادة تأمين الترتيبات المباشرة الشاقة. ستطبق المجموعة نفس السياسات المحاسبية لقياس مجموعة من ترتيبات إعادة التكافل، والتي يتم تكييفها متى كان ذلك ضروريا لتظهر المزايا التي تختلف عن ترتيبات التكافل. لعمر الائتمان لن تقوم المجموعة أيضا بتعديل التدفقات النقدية المستقبلية للفرق بين إجمالي التدفقات النقدية والقيمة العادلة لهذه التدفقات النقدية لرصف هذا المنهج مع خطوط الأعمال الأخرى.

- رسوم الوكالة التي يتم تحميلها من جانب مشغل التكافل على المشاركين في أموال التكافل سيتم إطفاؤها على نمط الخدمة المقدمة لجميع خطوط الأعمال.

3 المعايير والتفسيرات والتعديلات على معايير المحاسبة والتقارير المنشورة (تابع)

***المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة* (تابع)**

معيار المحاسبة المالية رقم 43 "المحاسبة عن التكافل: الاعتراف والقياس" (تابع)

التغييرات على التصنيف والقياس (تابع)

- تكاليف (أو مكاسب) خدمة اقتناء التكافل متضمنة مصروفات التخصيص المتعلقة بترتيب التكافل والتي يتم أو (سيتم استلامها) ودفعها أو (سيتم دفعها) قبل الاعتراف بترتيب التكافل سيتم تسجيلها كمصروف أو دخل في دفاتر المجموعة مباشرة، فيما عدا عمر الائتمان حيث أنه سيتم إطفاؤه استنادا إلى نموذج العائدات. بالنسبة لمبالغ العمولة المصنفة على أنها مصروفات اقتناء، افترضت المجموعة عدم وجود ذمم مدينة أو دائنة، حيث أنه تتم مقاصة هذه المبالغ مع الاشتراك. لتفادي الخسائر والجهد غير الضروريين تعتبر المجموعة أن هذه المبالغ قد تمت تسويتها مباشرة، بالنظر إلى عدم أهميتها.
- لا تصدر المجموعة أي ترتيبات بمزايا مشاركة مباشرة.

العرض والافصاح

سيؤدي معيار المحاسبة المالية رقم 43 إلى التغيير الكبير عن كيفية عرض والافصاح عن ترتيبات التكافل وترتيبات إعادة التكافل في البيانات المالية للمجموعة.

بالنسبة للعرض في بيان المركز المالي ستقوم المجموعة بتجميع ترتيبات التكافل وإعادة التكافل المصدرة وترتيبات إعادة التكافل المحتفظ بها، على التوالي، وعرضها بصورة منفصلة:

- محفظة ترتيبات التكافل وإعادة التكافل المصدرة التي تعتبر أصولا
- محفظة ترتيبات التكافل وإعادة التكافل المصدرة التي تعتبر التزامات
- محفظة إعادة التكافل المحتفظ بها والتي تعتبر أصولا
- محفظة إعادة التكافل المحتفظ بها والتي تعتبر التزامات

المحافظ المشار إليها أعلاه هي تلك المحافظ التي تم إنشاؤها عند الاعتراف المبدئي وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 43. تتضمن محافظ ترتيبات التكافل المصدرة أي أصول من تدفقات نقدية من اقتناء تكافل. الوصف المفصل في بيان إيراد حاملي الوثائق والمصروفات ستتغير بصورة كبيرة مقارنة مع السنة الماضية. حاليا أعلنت المجموعة عن البنود التالية:

- إجمالي الاشتراكات
- حصة إعادة التكافل
- صافي الاشتراكات
- التغير في الاشتراك غير المكتسب – بالصافي
- صافي الاشتراكات غير المكتسبة
- إجمالي المطالبات المدفوعة
- الاستردادات من إعادة التكافل والأخرى
- التغير في المطالبات القائمة والمتكبدة لكنه غير معلن – عنها
- إيراد العمولة
- مصروف العولة
- صافي نتائج الاكتتاب
- الفائض من عمليات التكافل
- رسوم الوكالة

3 المعايير والتفسيرات والتعديلات على معايير المحاسبة والتقارير المنشورة (تابع)

***المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة* (تابع)**

معيار المحاسبة المالية رقم 43 "المحاسبة عن التكافل: الاعتراف والقياس" (تابع)

العرض والافصاح (تابع)

بدلا عن ذلك، يتطلب معيار المحاسبة المالية رقم 43 العرض المنفصل لـ:

- اشتراكات التكافل
- تكاليف التكافل
- صافي نتائج إعادة التكافل
- إطفاء التكلفة المؤجلة (المتعلقة بمخصص ترتيبات التكافل)
- إطفاء التكلفة المؤجلة (المتعلقة بمخصص ترتيبات إعادة التكافل)
- دخل / مصروف المشاركين الآخرين

4 السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية الواردة أدناه بانسجام في جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة، فيما عدا التغييرات الناتجة من تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة خلال السنة الحالية كما هو مذكور في الإيضاح رقم 3.

(أ) أساس التوحيد

1. الشركة التابعة

إن البيانات المالية الموحدة تتكون من البيانات المالية للمجموعة وشركاتها التابعة كما في 31 ديسمبر 2024 (ويشار إلى مجتمعة بـ "المجموعة"). تتحقق السيطرة عندما تكون المجموعة معرضة إلى أو لديها حقوق في العائدات المتغيرة نتيجة لارتباطها بالمؤسسة المستثمر فيها ويستطيع التأثير على هذه العائدات من خلال سلطته على المؤسسة المستثمر فيها. وتسيطر المجموعة على وجه التحديد على شركة مستثمر فيها فقط وحصرا عندما يكون لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الموجودة التي تعطيها المقدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة بالشركة المستثمر فيها)؛
- التعرض إلى أو الحقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها؛ و
- المقدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها التي تؤثر على مبلغ عائداتها.

بشكل عام ، هناك افتراض بأن غالبية حقوق التصويت تؤدي إلى السيطرة. لدعم هذا الافتراض و عندما يكون لدى المجموعة أقل من الأغلبية في التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر فيها، تدرس المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها ويتضمن ذلك:

- الترتيب التعاقدي مع حاملي الأصوات الأخرى في الشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق المجموعة في التصويت وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجوعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المؤسسة المستثمر فيها أم لا إذا أشارت الوقائع والظروف إلى تغيير في واحد أو أكثر من البنود الثلاث المذكورة أعلاه. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تفرض المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة وينتهي بانتهاء أو فقدان السيطرة على الشركة التابعة. تدرج موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة في البيانات المالية الموحدة من التاريخ الذي تحصل فيه المجموعة على السيطرة حتى التاريخ الذي تتوقف فيه المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) أساس التوحيد (تابع)

1. الشركة التابعة

ينسب الربح أو الخسارة إلى حاملي حقوق ملكية الشركة الأم للمجموعة والمساهمة غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك عجز في رصيد المساهمة غير المسيطرة. عند الضرورة يتم إجراء تعديلات في البيانات المالية للشركات التابعة لتتطابق سياساتها المحاسبية مع تلك المتبعة من قبل المجموعة. يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل عند التوحيد.

التغيير في حقوق ملكية شركة تابعة بدون فقدان السيطرة، تتم المحاسبة عنه كمعاملة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة ، فإنها تلغي الاعتراف بالموجودات ذات الصلة (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات والمساهمة غير المسيطرة ومكونات حقوق الملكية الأخرى بينما يتم الاعتراف بأي مكسب أو خسارة ناتجة في الربح أو الخسارة. يتم إثبات أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة.

2. المساهمات غير المسيطرة

تعامل المجموعة المساهمات غير المسيطرة على أنها معاملات مع حاملي حقوق ملكية المجموعة. بالنسبة للمشتريات من المساهمة غير المسيطرة فإن الفرق بين أي مقابل مدفوع والحصة النسبية المقتناة من القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة يتم تسجيله ضمن حقوق الملكية. يتم أيضا تسجيل الأرباح أو الخسائر من استبعاد المساهمة غير المسيطرة أيضا في حقوق الملكية.

عند توقف سيطرة المجموعة أو نفوذها الهام، يعاد قياس أي مساهمة محتفظ إلى قيمتها العادلة مع الاعتراف بالقيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية الأولية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتفظ بها كشركة شقيقة أو ترتيب مشترك أو موجود مالي. بالإضافة إلى ذلك ، فإن أي مبالغ معترف بها سابقًا في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك الشركة تتم المحاسبة عنها كما لو أن المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة بشكل مباشر. قد يعني هذا أن المبالغ المعترف بها سابقًا في حقوق الملكية الأخرى تتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

إذا تم تخفيض حصة المساهمة في شركة شقيقة مع الاحتفاظ بنفوذ هام، تتم إعادة تصنيف حصة تناسبية فقط من المبالغ المعترف بها سابقًا في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد حيثما كان ذلك مناسبًا.

3. المعاملات المستبعدة عند التوحيد

يتم استبعاد الأرصدة والإيراد والمصروفات فيما بين شركات المجموعة (فيما عدا أرباح أو خسائر معاملة بالعملة الأجنبية) التي تنشأ من المعاملات فيما بين شركات المجموعة إعداد البيانات المالية الموحدة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة الإيرادات غير المحققة، ولكن فقط إلى الحد الذي لا يوجد فيه دليل على وجود خسائر انخفاض في القيمة.

(ب) الاعتراف بالإيراد

يتم الاعتراف بالإيراد إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه تدفق منافع اقتصادية للمجموعة.

إجمالي الاشتراكات
إجمالي الاشتراكات (الاشتراكات) تمثل وثائق التأمين المكتتب بها خلال السنة، بالصافي من رد الأموال والحسومات الممنوحة. يتم الاعتراف بإجمالي اشتراكات أعمال التكافل في التاريخ الذي تبدأ فيه وثيقة التأمين.

صافي مصروفات / إيراد العمولة ومقدم رسوم العمولة
يتم إطفاء صافي العمولة على مدى الفترة التي يتم خلالها جني الاشتراكات ذات الصلة. صافي إيراد العمولة ومقدم رسوم العمولة المتعلقة بفترات المخاطر التي تمتد إلى ما بعد نهاية السنة المالية يتم إدراجها ضمن "الاشتراكات والذمم المدينة الأخرى" في بيان المركز المالي الموحد.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) الاعتراف بالإيراد (تابع)

رسوم الوكالة
يحق لصندوق المساهمين الحصول على رسوم إدارة سنوية ثابتة لاشتراكات التكافل المستلمة خلال العام. تحتسب رسوم الوكالة كنسبة مئوية من اشتراكات التكافل. المعدل الفعلي لكل سنة يتم تحديده من جانب هيئة الرقابة الشرعية بالتنسيق مع مجلس إدارة المجموعة.

حصة المضاربة
تمثل حصة المضارب أتعاب الإدارة المستحقة للمساهمين من جانب حاملي الوثائق نظير إدارة استثماراتهم. النسبة المئوية المعينة من صافي الدخل من استثمارات حاملي الوثائق يتم الاعتراف بها كحصة مضاربة. المعدل الفعلي لكل سنة يتم تحديده من جانب هيئة الرقابة الشرعية بالتنسيق مع مجلس إدارة المجموعة.

إيراد توزيعات أرباح
يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلام تلك التوزيعات أو عند استلامها.

إيرادات الإيجار

يتم الاعتراف بإيراد الإيجار في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإجارة.

الإيرادات من الودائع
يتم الاعتراف بالإيراد من الودائع لدى بنوك على أساس حصة المجموعة في الأرباح الموزعة من جانب البنوك بالأخذ في الاعتبار المبلغ الأصلي القائم.

(ج) حصة معيدي التكافل من الاشتراكات

حصة معيدي التكافل من الاشتراكات هي المبالغ التي يتم دفعها إلى معيدي التأمين وفقا لعقود إعادة التكافل لدى المجموعة. يتم الاعتراف حصة إعادة التكافل في الاشتراكات في التاريخ الذي تبدأ فيه وثيقة التأمين.

(د) المطالبات

تتكون المطالبات من المبالغ مستحقة الدفع لحاملي وثائق التأمين والأطراف الأخرى ومصروفات تسوية الخسارة ذات الصلة بالصافي من القيمة المتبقية وغيرها من المستردّات ويتم تحميلها للدخل عند تكبدها. يتضمن إجمالي المطالبات تحت التسوية التكلفة التقديرية الإجمالية للمطالبات المتكبدة وغير المسددة في نهاية فترة التقرير سواءً أكان معلن عنها أم لا.

يتم تحديد مخصصات المطالبات المعلن عنها وغير المسددة كما في نهاية فترة التقرير بناء على تقديرات الحالات الفردية. تستند تقديرات الحالة على المبالغ المقيمة للخسائر الفردية، وعندما لا يتم إجراء تقييمات للخسائر، يتم إثبات التقديرات في ضوء المعلومات المتاحة حاليا، والخبرة السابقة للمطالبات المماثلة وفي بعض الحالة فيما يتعلق بالمبالغ المؤمن لها. تتم مراجعة تقديرات الحالة بصورة دورية لضمان بأن مبالغ المطالبة القائمة المعترف بها كافية لتغطية المدفوعات المستقبلية المتوقعة متضمنة تكاليف تسوية المطالبات المتوقعة ويتم تحديثها عندما تصبح المعلومات الجديدة متاحة.

لا تخصم المجموعة التزامها للمطالبات غير المدفوعة حيث أنه يتوقع سداد معظم المطالبات خلال 12 شهرا من فترة التقرير.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(هـ) احتياطي المخاطر غير المنتهية (الاشتراكات غير المكتسبة)

إيراد الاشتراك بموجب الوثيقة يتم الاعتراف به على مدى فترة التكافل من تاريخ بدء الوثيقة المتعلق بها وحتى انتهائها.

يمثل احتياطي المخاطر غير المنتهية الجزء المقدر من صافي دخل الاشتراكات والذي يتعلق بفترات التكافل اللاحقة لتاريخ بيان المركز المالي الموحد. يتم احتساب الاحتياطي باستخدام العدد الفعلي للأيام المنصرمة. يتم تصنيف حصة معيدي التأمين من المطلوبات المقدرة لمبالغ مفصح عنها ولكن لم يتم تسويتها و المطالبات المتكبدة والغير مبلغ عنها واحتياطي المخاطر غير المنتهية بشكل منفصل كموجودات إعادة التكافل في بيان المركز المالي الموحد.

يتم تحديد احتياطي الاشتراكات غير المكتسبة لالتزامات ما قبل المطالبات بموجب سياسات التكافل من خلال تقسيم قيمة اجمالي الوثيقة علي فترتها، أي يتم تقسيم إجمالي عدد الأيام التي يتم توفير التغطية لها بموجب وثيقة التكافل" ومضروبة في "عدد الأيام غير المنتهية". بالنسبة للهندسة، يتم استخدام معادلة غير خطية لتحديد احتياطي الاشتراكات غير المكتسبة. النسبة للمنتجات الهندسية مثل المقاولين (جميع المخاطر)، تزداد المخاطر خطيًا مع مدة المشروع بحيث تكون المخاطر التي تتم مواجهتها 100٪ عند انتهاء العقد. يُعتبر المعدل الذي تُكتسب به الاشتراكات على أن يزيد بنفس المعدل الذي تزداد فيه المخاطر التي تواجهها على مدى عمر الوثيقة. ينتج عن هذا أن يتم جني أغلب الاشتراكات بقرب حلول نهاية الوثيقة. بالنسبة للوثائق البحرية، تستخدم المجموعة 25٪ من الاشتراكات المكتتبة باعتبارها احتياطي الاشتراكات غير المكتسبة.

(د) المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) نتيجة لحدث سابق، فمن المحتمل أن تكون المجموعة مطالبة بتسوية الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقرير، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي ، فإن قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

عندما يتوقع استرداد بعض أو جميع المنافع الاقتصادية المطلوبة لسداد مخصص من طرف ثالث، يتم الاعتراف بذمة مدينة كموجود لو كان مؤكدا على نحو كبير أن السداد سيتم استلامه وأنه يمكن قياس المبلغ المدين بصورة موثوق بها.

مخصص المطالبات القائمة

يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القائمة في تاريخ معرفة المطالبات وهو يغطي الالتزام للخسارة ومصروفات تسوية الخسارة استنادا إلى تقارير الخسارة من مقيمي خسائر مستقلين وأفضل تقدير لدى الإدارة. تتم مراجعة طريقة إجراء هذه التقديرات وتحديد الالتزام الناتج بشكل مستمر.

على وجه الخصوص يجب إجراء التقديرات لكل من التكلفة المتوقعة النهائية للمطالبات المعلن عنها في نهاية فترة التقرير والتكلفة المتوقعة النهائية للمطالبات المتكبدة ولكن لم يبلغ عنها في نهاية فترة التقرير. التقنية الأساسية المطبقة من جانب الإدارة عند تقدير تكلفة المطالبات المعلنة المتكبدة ولم يبلغ عنها هي استخدام اتجاهات سداد المطالبات الماضية بهدف التنبؤ باتجاهات سداد المطالبات المستقبلية.

مطالبات متكبدة غير مبلغ عنه

يتضمن مخصص المطالبات أيضًا التزامًا للمطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. تم تعيين خبير اكتواري مستقل كل سنة لاحقة لتقييم كفاية الاحتياطيات للوفاء بالالتزامات المستقبلية القائمة. يتم احتساب الالتزام بشكل عام في تاريخ التقرير بعد النظر في التقرير الاكتواري المستقل والاتجاهات التاريخية والبيانات التجريبية و الافتراضات الحالية التي قد تتضمن هامشًا للانحرافات السلبية. لا يتم خصم الأحتياطي عن القيمة الزمنية للنقود.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(و) المخصصات (تابع)

مصاريف تعديل الخسائر غير المخصصة

يمثل مخصص مصروفات تعديل الخسائر غير الموزعة تقديرًا للمدفوعات النهائية للخسائر ومصاريف التسوية ذات الصلة من المطالبات التي تم الإفصاح عنها ولكن لم يتم دفعها. تقديرات احتياطي الخسارة هي توقعات بتكلفة التسوية النهائية وإدارة المطالبات عند التسوية النهائية. تستند هذه التقديرات إلى الحقائق والظروف المعروفة لنا بعد ذلك، ومراجعة أنماط التسوية التاريخية، وتقديرات الاتجاهات في تكرار المطالبات وشدتها، وتوقعات تكاليف الخسارة، والتفسيرات المتوقعة للنظريات القانونية للمسؤولية وعوامل أخرى. عند إنشاء المخصص، نأخذ في الاعتبار أيضًا المبالغ المُستردّة المقدرة من إعادة التكافل والإنقاذ والحلول. تتم مراجعة المخصص بشكل منتظم من قبل الخبير الاكتواري للمجموعة.

مخصص العجز في الاشتراكات

في نهاية كل فترة تقرير، يتم تكوين مخصص العجز في الإشتِراكات الناشئ عن عقود التكافل العامة عندما تتجاوز القيمة المتوقعة للمطالبات والمصروفات المنسوبة إلى الفترات غير المنتهية من وثائق التكافل المعمول بها في تاريخ التقرير مخصص الاشتراكات غير المكتسبة والمطالبات المسجلة بالفعل فيما يتعلق بتلك الوثائق. يتم تكوين مخصص العجز في الاشتراكات بالرجوع إلى فئات الأعمال في تاريخ بيان المركز المالي الموحد بناءً على التقديرات الاكتوارية.

الاحتياطيات الحسابية

يتم احتساب الاحتياطيات الحسابية على أنها القيمة الاكتوارية للتدفقات النقدية المستقبلية المستحقة، والتي تأخذ المخاطر الفعلية في الاعتبار. يتم تقييم موجودات عقود التأمين على أساس قيمتها السوقية الحقيقية (على أفضل تقدير).

مكافآت الموظفين

1) خطط الاشتراكات *المحددة*

بموجب القانون يطلب من المجموعة دفع اشتراكات إلى صندوق التقاعد الحكومي للموظفين القطريين وتحسب كنسبة مئوية من رواتب الموظفين القطريين. تقتصر التزامات المجموعة على هذه الاشتراكات وتصرف عند استحقاقها.

2) مكافآت نهاية خدمة الموظفين

يتم تكوين مخصص لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين ويصبح مستحق الدفع عند إكمال فترة الخدمة. يتم احتساب المخصص وفقا لنصوص قانون العمل القطري استنادا إلى رواتب الموظفين وفترة التوظيف المتراكمة في تاريخ التقرير.

ليس لدى المجموعة أي توقع لتسوية التزامات مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها على المدى القريب، وبالتالي يصنف هذا على أنه مطلوب غير متداول. لا يتم خصم المخصص حيث أن الفرق بين المخصص المذكور في بيان المركز المالي وصافي القيمة الحالية لا يتوقع أن يكون مهما.

(ز) الفائض في صندوق حاملي الوثائق

يمثل الفائض في صندوق حاملي الوثائق مكاسب متراكمة من أنشطة التكافل ويتم توزيعها على المشتركين حسب سنة الاكتتاب عند تطور الأعمال. تحتسب المجموعة فائض الاكتتاب المنسوب إلى حاملي الوثائق على أساس الفصل بين نوعين من أنواع التأمين. تخصص المجموعة فائض الاكتتاب بعد خصم المطالبات المدفوعة لهم خلال الفترة المالية، والتي يتم اعتمادها من جانب هيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة.

لدى المجموعة سياسة للاعتراف بالفائض غير المطالب به في الدخل الآخر في حالة عدم المطالبة به لمدة 5 سنوات.

(ح) ذمم تكافل مدينة

يتم تسجيل أرصدة التكافل المدينة بالمبلغ الأصلي للفاتورة ناقصاً مخصص أي انخفاض في قيمة الديون المشكوك في تحصيلها. يتم وضع تقدير للديون المشكوك في تحصيلها عندما يصبح من غير المحتمل تحصيل المبلغ بكامله. يتم شطب الديون الرديئة عند تكبدها. لو كان هناك دليل موضوعي على أن الاشتراكات المدينة قد انخفضت قيمتها نتيجة لواحد أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف المبدئي، تخفض المجموعة القيمة الدفترية لذمم التكافل المدينة بناء على ذلك وتعترف بخسارة الانخفاض في القيمة تلك في بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق موحد.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ح) ذمم تكافل مدينة

يتم تقدير مخصص انخفاض قيمة ذمم التكافل المدينة على أساس منتظم بعد تحليل الذمم المدينة حسب أعمارها.

بالنسبة لفئات معينة من الموجودات، مثل ذمم التكافل المدينة، فإن الموجودات التي تم تقييمها على أنها ليست منخفضة القيمة بشكل فردي يتم تقييمها بالإضافة إلى ذلك للانخفاض في القيمة على أساس جماعي. يمكن أن يشمل الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة محفظة الذمم المدينة خبرة المجموعة السابقة في تحصيل المدفوعات، وزيادة في عدد المدفوعات المتأخرة في المحفظة بعد متوسط فترة الائتمان، بالإضافة إلى التغيرات الملحوظة في الظروف الاقتصادية الوطنية أو المحلية المرتبطة بذلك التعثر في الذمم المدينة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة بالنسبة لجميع الموجودات المالية باستثناء الاشتراكات المدينة، حيث يتم تخفيض القيمة الدفترية من خلال استخدام حساب مخصص. عندما تعتبر الاشتراكات المدينة غير قابلة للتحصيل يتم شطبها في مقابل حساب المخصص. المبالغ المستردة اللاحقة للمبالغ المشطوبة سابقاً تقيد مقابل حساب المخصص. التغيرات في القيمة الدفترية لحساب المخصص يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد / بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد.

(ط) موجودات إعادة التكافل

تتنازل المجموعة عن مخاطر التكافل في سياق الأعمال العادية لجميع أعمالها. تمثل موجودات عقود إعادة التكافل الأرصدة المستحقة من شركات إعادة التكافل. يتم تقدير المبالغ القابلة للاسترداد بطريقة تتفق مع مخصص المطالبات القائمة ووفقًا لعقد إعادة التكافل.

تتم مراجعة موجودات إعادة التكافل لانخفاض القيمة عند نهاية كل فترة تقرير أو بشكل أكثر تكراراً عندما يكون هناك مؤشر يشير إلى الانخفاض خلال سنة التقرير. يحدث الانخفاض في القيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي نتيجة لحدث وقع بعد الاعتراف الأولي بأصل إعادة التكافل بأن المجموعة قد لا تتلقى جميع المبالغ المستحقة بموجب شروط العقد ويكون لهذا الحدث تأثير يمكن قياسه بشكل موثوق على المبالغ التي ستحصل عليها المجموعة من إعادة التكافل. يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان إيرادات ومصاريف حاملي الوثائق الموحد.

لا يعفى التنازل عن ترتيبات إعادة التأمين المجموعة من التزاماتها تجاه أصحاب وثائق التأمين.

يتم الاعتراف بالاشتراكات والمطالبات على إعادة التكافل المتحاملي على أنها إيرادات ومصروفات بنفس الطريقة كما لو كانت إعادة التكافل تعتبر تعاملاً مباشراً، مع الأخذ في الاعتبار تصنيف منتجات معاملات الأعمال المعاد تأمينها.

تمثل مطلوبات عقود إعادة التكافل الأرصدة المستحقة لشركات إعادة التكافل. تقدر المبالغ مستحقة الدفع بما يتفق مع عقد إعادة التكافل ذي الصلة بها.

يتم تسجيل الأقساط والمطالبات على أساس إجمالي لكل من إعادة التكافل المتنازل عنها وإعادة التكافل المفترضة.

(ي) استثمارات مالية

تشتمل استثمارات الأوراق المالية على استثمارات في أدوات مالية من نوع الدين وحقوق الملكية.

التصنيف
معيار المحاسبة المالية رقم 33 "الاستثمار في الصكوك، والأسهم وغيرها من الأدوات المماثلة"، ويتم تصنيف كل استثمار على أنه استثمار في:

(أ) أدوات حقوق الملكية
(ب) أدوات دين، متضمنة (نقدية وغير نقدية)؛ و
(ج) أدوات استثمار أخرى

ما لم يتم ممارسة خيارات الاعتراف المبدئي غير القابلة للإلغاء المنصوص عليها في الفقرة 10 من المعيار، يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات على أنها تقاس لاحقًا بأي من (1) التكلفة المطفأة أو (2) القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو (3) القيمة العادلة من خلال بيان الدخل، على أساس كليهما:

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ي) استثمارات مالية

(أ) نموذج أعمال المجموعة لإدارة الاستثمارات، و
(ب) خصائص التدفق النقدي المتوقع للاستثمار تتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي الأساسية.

(1) *التكلفة المطفأة*
يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال التكلفة المطفأة إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

(أ) يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بهذا الاستثمار من أجل تحصيل التدفقات النقدية المتوقعة حتى تاريخ استحقاق الأداة.
(ب) يمثل الاستثمار إما أداة دين أو أداة استثمار أخرى لها عائد فعال معقول يمكن تحديده.

(2) *القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية*
يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

(أ) يتم الاحتفاظ به في نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه عن طريق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
(ب) يمثل الاستثمار إما أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها عائد فعال معقول يمكن تحديده.

(3) *القيمة العادلة من خلال بيان الدخل*
يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ما لم يتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو إذا تم تطبيق التصنيف غير القابل للإلغاء عند التحقق المبدئي.

تصنيف غير قابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي

يجوز للمجموعة إجراء اختيار غير قابل للإلغاء لتعيين استثمار معين، عند الاعتراف المبدئي، على النحو التالي:

(أ) أداة من نوع حقوق الملكية يمكن قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية؛ و
(ب) أداة من نوع الدين غير النقدي أو أداة استثمار أخرى، كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم اتساق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ بطريقة أخرى من قياس الموجودات أو الالتزامات المرتبطة أو الاعتراف بالمكاسب و الخسائر عليهم على أسس مختلفة.

الاعتراف وإلغاء الاعتراف
يتم الاعتراف باستثمارات الأوراق المالية في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الموجود، وفي ذلك التاريخ تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم إلغاء الاعتراف باستثمارات الأوراق المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر ومزايا الملكية بشكل جوهري.

القياس

(أ) الاعتراف المبدئي
يتم الاعتراف باستثمارات الأوراق المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكاليف المعاملة، باستثناء تكاليف المعاملة المتكبدة للحصول على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم تحميلها على بيان إيرادات ومصروفات ودخل حاملي الوثائق.

(ب) القياس اللاحق
يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بأرباح أو خسائر إعادة القياس الناتجة في بيان إيرادات ومصروفات ودخل حاملي الوثائق الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصًا أي مخصص انخفاض القيمة. يتم الاعتراف بجميع المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية الإطفاء وتلك الناتجة عن إلغاء الاعتراف أو انخفاض قيمة الاستثمارات في بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد وبيان الدخل الموحد.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ي) استثمارات مالية (تابع)

(ب) القياس اللاحق (تابع)

الاستثمارات التي ليس لها سعر سوق مدرج أو طرق أخرى مناسبة يمكن من خلالها اشتقاق مقياس موثوق للقيمة العادلة عندما يتعذر تحديدها على أساس مستمر، يتم إثباتها بالتكلفة. إذا كان من الممكن تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة في تاريخ لاحق، فيجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة.

مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للموجود أو المطلوب المالي هي المبلغ الذي يتم به قياس الموجود أو المطلوب المالي عند الاعتراف الأولي، مطروحًا منه أقساط سداد رأس المال، زائد أو ناقص الإهلاك التراكمي باستخدام طريقة الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ الأولي المعترف به و مبلغ الاستحقاق مطروحًا منه أي تخفيض لانخفاض القيمة. يشمل حساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن في مقابله مبادلة أصل أو سداد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة تجارية حرة. تقيس المجموعة القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة باستخدام سعر الشراء في السوق لتلك الأداة عند إقفال الأعمال في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة للاستثمار حيث لا يوجد سعر سوق مدرج، يتم تحديد تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى، والتي هي نفسها إلى حد كبير أو تستند إلى تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل المجموعة بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود التي لها نفس شروط وخصائص المخاطر.

(ك) الموجودات المالية

جميع الموجودات المالية والمطلوبات المالية يتم الاعتراف بها مبدئيا عندما تصبح المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة ويلغى الاعتراف بها عندما تفقد المجموعة الحقوق التعاقدية التي تشتمل على الموجودات المالية. يتم إدراج أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن عدم الاعتراف بالموجودات المالية في الدخل مباشرة.

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى الفئات المحددة التالية: الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والموجودات المالية الأخرى (النقدية في البنوك). يعتمد التصنيف على طبيعة وغرض الموجودات المالية ويتم تحديده في وقت الاعتراف المبدئي بصافي القيمة الدفترية عند التحقق المبدئي.

(1) النقد وما يعادله

يتكون النقد و ما يعادله من النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل. يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

يتم إظهار النقد و ما يعادله بالصافي من المسحوب على المكشوف من بنوك لغرض التدفقات النقدية

(2) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصصات الخسارة المتوقعة لخسائر الائتمان على الأدوات المالية الأخرى التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة للأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي بها، والتي يتم قياسها على أنها الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا.

تصنف المجموعة الموجودات والتعرضات إلى ثلاث فئات بناءً على طبيعة المخاطر التي تنطوي عليها (مثل مخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى) وتحدد ثلاثة مناهج لتقييم الخسائر لكل فئة من فئات الموجودات هذه: 1) منهج خسائر الائتمان، 2) منهج صافي القيمة القابلة للتحقق و 3) منهج انخفاض القيمة.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ك) الموجودات المالية (تابع)

لغرض هذا المعيار، يجب تصنيف الموجودات والتعرضات، على النحو التالي:

(أ) الأصول والتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (الخاضعة لمنهج الخسائر الائتمانية):

(1) الذمم المدينة؛ و
(2) تعرضات خارج الميزانية العمومية

(ب) مواد المخزون (التي تخضع لمنهج صافي القيمة القابلة للتحقق).

(ج) أصول التمويل والاستثمار الأخرى والتعرضات التي تخضع لمخاطر بخلاف مخاطر الائتمان (تخضع لمنهج انخفاض القيمة) باستبعاد المخزون.

منهج الخسائر الائتمانية

يستخدم هذا المنهج منهج قياس مزدوج للذمم المدينة والتعرضات خارج الميزانية العمومية، والتي بموجبها يتم قياس مخصص الخسارة إما كخسارة ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهرًا أو خسارة ائتمانية متوقعة مدى الحياة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

ينطبق منهج خسائر الائتمان مع نموذج "خسارة الائتمان المتوقعة" الاستشرافي على الموجودات المالية التي تخضع لمخاطر الائتمان. كما يطلب أيضا عددٌ من الأحكام المهمة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة مثل:

- تحديد معايير الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- وضع عدد السيناريوهات المستقبلية وترجيحاتها النسبية لكل نوع من أنواع المنتجات/ الأسواق والخسارة الائتمانية المتوقعة المصاحبة لها؛ و
- وضع مجموعة من الأصول المالية المتماثلة لأغراض قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة
الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقديرات المرجحة لخسائر الائتمان. يتم قياسها على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: كالقيمة الحالية لجميع حالات النقص في النقد (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)،
- الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: كالفرق بين إجمالي مبلغ القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة،

الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية
في كل تاريخ تقرير، تقيم الشركة ما إذا كانت هناك موجودات مالية مسجلة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها الائتمانية. يعتبر الموجود المالي "ذو قيمة ائتمانية منخفضة" عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي.

يتضمن الدليل على انخفاض القيمة الائتمانية لموجود مالي البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- مواجهة العميل أو المصدر لصعوبة مالية كبيرة؛
- خرق للعقد مثل حادثة التعثر أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- اختفاء السوق النشطة للورقة المالية بسبب الصعوبات المالية.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ك) الموجودات المالية (تابع)

منهج انخفاض القيمة

يجب أن تشمل الموجودات (أو مجموعة الموجودات ذات الخصائص المشتركة) الخاضعة لنهج الانخفاض في القيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الأخرى والتعرضات المعرضة لمخاطر بخلاف مخاطر الائتمان (بخلاف المخزون)، بخلاف الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

خسارة انخفاض القيمة هي المبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. في حالة الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، فإن الانخفاض الكبير أو المطول في القيمة العادلة لاستثمار أقل من تكلفته يعد أيضًا دليلًا موضوعيًا على انخفاض القيمة. في حالة وجود أي دليل على استثمارات من نوع حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، فإن الخسارة التراكمية المعترف بها سابقًا في بيان التغيرات في حقوق الملكية يتم حذفها من حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد.

(2) التغيير في التقدير والعكس

يجب على المجموعة إعادة تقييم تقديرات الانخفاض في القيمة وخسائر الائتمان (بما في ذلك التغيرات في المراحل المعنية من مخاطر الائتمان) ومخصصات التعرض خارج الميزانية العمومية والمخصصات مقابل الالتزامات والعقود المرهقة وتعديل صافي القيمة الممكن تحقيقها في تاريخ كل تقرير.

يجب الاعتراف بالتغييرات في التقديرات (بما في ذلك الاسترداد) في بيان الدخل الموحد لفترة إعادة تقييمها.

بالنسبة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يعتبر الانخفاض الكبير أو المستمر في القيمة العادلة للأوراق المالية عن تكلفتها دليلاً موضوعياً على انخفاض القيمة.

عندما يعتبر استثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية منخفض القيمة، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقًا في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد / بيان إيرادات ومصاريف حاملي الوثائق للسنة.

فيما يتعلق بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة المعترف بها سابقًا من خلال بيان الدخل الموحد من خلال بيان الدخل / بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد. يتم الاعتراف بأي زيادة في القيمة العادلة لاحقة لخسارة انخفاض القيمة في حقوق الملكية ويتم تجميعها تحت عنوان احتياطي القيمة العادلة. فيما يتعلق بالاستثمارات في سندات الدين، يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة لاحقًا من خلال بيان الدخل إذا كان من الممكن ربط الزيادة في القيمة العادلة للاستثمار بشكل موضوعي بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة.

(3) إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالموجود المالي عندما لا تعود المجموعة تسيطر على الحقوق التعاقدية التي تتكون من الموجود المالي، وهو ما يحدث عادة عند بيع الموجود، أو عندما يتم تمرير جميع التدفقات النقدية المتعلقة بالموجود إلى طرف مستقل.

(4) المقاصة

يتم إجراء مقاصة الأصول والالتزامات المالية فقط عندما يكون هناك حق قانوني وحق شرعي قابل للتطبيق لمقاصة المبالغ المعترف بها ويرغب المجموعة إما في السداد على أساس الصافي أو في تحقيق الأصل وسداد الالتزام في نفس الوقت.

(ل) الاستثمار في شركات شقيقة *(الشركات التي يحاسب عنها بطريقة حقوق الملكية)*

تتم المحاسبة عن الاستثمار في الشركة الشقيقة باستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي تصبح فيه تلك الشركات المستثمر فيها شركة شقيقة. عند الاستحواذ على استثمار في شركة شقيقة فإن أي فائض في تكلفة الاستثمار على حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات التي يمكن تحديدها في الشركة المستثمر فيها يتم الاعتراف به على أنه شهرة ويتم إدراجها ضمن القيمة الدفترية للاستثمارية فائض في حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد على تكلفة الاستثمار، بعد إعادة التقييم، يتم الاعتراف به مباشرة في الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم فيها اقتناء الاستثمار.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ل) الاستثمار في شركات شقيقة *(الشركات التي يحاسب عنها بطريقة حقوق الملكية) (تابع)*

يتم تطبيق اشتراطات معيار المحاسبة المالية رقم 36 لتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بخسارة انخفاض في القيمة فيما يتعلق باستثمار المجموعة في الشركة الشقيقة. عندما يكون ذلك ضروريا، يتم اختبار القيمة الدفترية بأكملها للاستثمار (متضمنة الشهرة) لانخفاض القيمة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 كأصل واحد وذلك بمقارنة مبلغه القابل للاسترداد (الأعلى من القيمة قيد الاستخدام والقيمة العادلة ناقصا تكلفة البيع) مع قيمته الدفترية. لا يتم تخصيص خسارة انخفاض القيمة المعترف بها في الاستثمارات إلى أي موجود، متضمنا الشهرة يشكل جزءًا من القيمة الدفترية للاستثمار. يتم الاعتراف بأي عكس لخسارة الانخفاض في القيمة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 إلى الحد الذي يزيد فيه المبلغ القابل للاسترداد للاستثمار لاحقًا.

توقف المجموعة استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه شركة شقيقة. عندما تحتفظ المجموعة بمساهمة في شركة شقيقة سابقا وتكون المساهمة المحتفظ بها موجودا ماليا، تقيس المجموعة المساهمة المحتفظ بها بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ وتعتبر القيمة العادلة على أنها قيمتها العادلة عند الاعتراف المبدئي وفقا لمعيار المحاسبة المالية رقم 30. الفرق بين القيمة الدفترية للشركة الشقيقة في تاريخ توقف طريقة حقوق الملكية، والقيمة العادلة لأي مساهمة محتفظ بها وأي متحصلات من استبعاد جزء من المساهمة في المشروع المشترك يتم إدراجها في تحديد الربح أو الخسارة عند استبعاد الشركة الشقيقة. بالإضافة إلى ذلك، تحاسب المجموعة عن جميع المبالغ المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة الشقيقة كما لو أن المجموعة قد استبعدت مباشرة الموجودات والمطلوبات ذات الصلة للشركة الشقيقة. لذا، لو كان من المفترض إعادة تصنيف ربح أو خسارة معترف بهما سابقا في الدخل الشامل الآخر من جانب تلك الشركة الشقيقة إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة عندها ستقوم المجموعة أيضا بإعادة تصنيف الربح أو الخسارة من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة (كتعديل إعادة تصنيف) عند استبعاد الشركة الشقيقة. عندما تقوم المجموعة بتخفيض حصة ملكيتها في شركة شقيقة ولكنها تستمر في استخدام طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بإعادة التصنيف إلى الربح أو الخسارة نسبة الربح أو الخسارة التي تم الاعتراف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بذلك التخفيض في حصة الملكية إذا كان سيتم إعادة تصنيف هذا الربح أو الخسارة إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

عندما تتعامل إحدى شركات المجموعة مع شركة شقيقة للمجموعة، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركة الشقيقة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة فقط إلى حد الحصص في الشركة الشقيقة التي لا تتعلق بالمجموعة.

(ن) الممتلكات والمعدات

الاعتراف والقياس

يتم تسجيل الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الإهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. تتضمن التكلفة النفقات التي تنسب بصفة مباشرة إلى اقتناء الموجود. تتضمن تكلفة الموجودات التي تم تشييدها ذاتيًا تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأي تكاليف أخرى تُعزى مباشرةً إلى وضع الموجودات في حالة صالحة للعمل للاستخدام المقصود منها ، وتكاليف تفكيك وإزالة العناصر واستعادة الموقع الذي توجد فيه.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال بند من بنود الممتلكات والمعدات في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية مضمنة في البند إلى المجموعة ويمكن قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء الذي تم استبداله. يتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للممتلكات والمعدات في بيان الدخل الموحد أو في بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد عند تكبدها.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ن) الممتلكات والمعدات (تابع)

الإهلاك

يتم احتساب الاهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات الثابتة بخلاف الأرض بملكية حرة والتي يتم تحديدها على أن لها عمر غير محدد وذلك على النحو التالي:

مباني	%4
أجهزة كمبيوتر ومعدات	%25
أثاث وتركيبات	%25
المركبات	%25

الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم الباقية وطرق الإهلاك تتم مراجعتها في نهاية كل سنة مالية ويتم تعديلها لو كان ذلك مناسبا، بأثر التغييرات في التقديرات التي تتم المحاسبة عنها بأثر مستقبلي.

الربح (الخسائر) من الاستبعاد

يتم تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أحد بنود الموجودات الثابتة على أنه الفرق بين متحصلات المبيعات والقيمة الدفترية للموجود ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد أو في بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجود على الفور إلى مبلغها القابل للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للموجود أكبر من قيمته الاستردادية المقدرة.

إعادة تصنيف الى استثمارات عقارية

عندما يتغير استخدام العقار من عقار يشغله المالك إلى عقار استثماري، يعاد قياس العقار إلى القيمة العادلة ويعاد تصنيفه وفقًا لذلك. يتم الاعتراف بأي مكسب ناتج عن إعادة القياس هذا في الربح أو الخسارة الموحد إلى الحد الذي يعكس فيه خسارة انخفاض سابقة في قيمة ممتلكات محددة، مع الاعتراف بأي مكسب متبقي في بيان الدخل الموحد وعرضه في احتياطي إعادة التقييم. يتم الاعتراف بأي خسارة في بيان الدخل الموحد أو بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد. ومع ذلك، وبقدر ما يتم تضمين مبلغ في فائض إعادة التقييم لتلك الممتلكات، يتم الاعتراف بالخسارة في بيان الدخل الموحد أو بيان إيرادات ومصروفات حاملي الموثق الموحد ويخفض فائض إعادة التقييم ضمن حقوق الملكية.

العمل الرأسمالي قيد التنفيذ

يمثل العمل الرأسمالي الجاري المشاريع في سياق البناء لغرض استخدامها في المستقبل. يتم تنفيذ الأعمال الرأسمالية الجارية بتكلفة ، مخصوما منها أي خسارة معترف بها في انخفاض القيمة. عند الانتهاء ، سيتم نقل هذه المشاريع إلى الممتلكات والمعدات.

(س) الاستثمارات العقارية

تعتبر الأراضي والمباني عقارات استثمارية فقط عندما يتم الاحتفاظ بها لكسب الإيجارات أو لزيادة رأس المال على المدى الطويل أو كليهما.

يتم قياس الاستثمارات العقارية مبدئيًا بالتكلفة متضمنة تكاليف المعاملة وتكاليف الاقتراض التي تنسب مباشرة إلى انشاء الموجودات وباستبعاد تكلفة الخدمة اليومية للاستثمار العقاري. في أعقاب الاعتراف المبدئي يتم تسجيل الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة التي تعكس ظروف السوق في تاريخ التقرير.

أي مكاسب غير محققة ناشئة من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المسجلة بالقيمة يجب تعديلها في حقوق الملكية في مقابل "احتياطي القيمة العادلة للعقار". أي خسائر غير محققة ناشئة من إعادة قياس القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المسجلة بالقيمة يجب تعديلها في احتياطي القيمة العادلة إلى الحد الذي لا تزيد فيه هذه الخسائر عن الرصيد الائتماني المتاح لهذا الاحتياطي. في الحالة التي تزيد فيها هذه الخسائر عن الرصيد المتاح يتم الاعتراف بالخسائر غير المحققة في بيان الدخل الموحد أو بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد. في الحالة التي تتعلق فيها هذه الخسائر باستثمارات عقارية تم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد أو بيان إيرادات ومصروفات حاملي الموثق الموحد في الفترة المالية السابقة يجب الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد أو بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد في الفترة المالية الحالية، فإن المكاسب غير المحققة المتعلقة بالفترة المالية الحالية يجب الاعتراف بها إلى حد استرداد مثل هذه الخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(س) الاستثمارات العقارية (تابع)

يتم تحديد القيم العادلة استنادا إلى إعادة التقييم السنوي الذي يتم إجراؤه من قبل مقيمين خارجيين مستقلين معتمدين يطبقون نموذج التقييم الموصى به من لجنة معايير التقييم الدولية.

يلغى الاعتراف عن بند الاستثمار العقاري عند استبعاده أو عندما يصبح من غير المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه. أي ربح أو خسارة ناشئة من إلغاء الاعتراف بالموجود يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد أو بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد في السنة التي يلغى فيها الاعتراف عن الموجود بعد تسوية الرصيد المتاح في حساب احتياطي القيمة العادلة للعقارات المنسوب إلى الأصل المستبعد.

عقارات قيد الإنشاء
العقارات في طور الإنشاء للإيجار يتم تسجيلها بالتكلفة ناقصا أي خسارة انخفاض قيمة معترف بها. تشمل التكلفة الأتعاب المهنية ، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، يتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقًا للسياسة المحاسبية للمجموعة. إهلاك هذه الموجودات بنفس طريقة العقارات والمعدات الأخرى، يبدأ عندما تصبح الموجودات جاهزة للاستخدام في الغرض المنشود منها.

(ف) موجودات حق الاستخدام

الاعتراف والقياس

يتم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار بالتكلفة، والتي تشمل المبلغ الأولي لمطلوب الإجارة (انظر السياسة المحاسبية "مطلوبات الإجارة") المعدلة بأي مصروف إجارة مدفوع مقدما ومستحقا يتم في أو قبل تاريخ البدء، بالإضافة إلى أي تكاليف أولية مباشرة متكبدة وتقدير تكاليف تفكيك وإزالة الموجود الأساسي أو استعادة الموجود الأساسي أو الموقع الذي يوجد فيه، ناقصًا أي حوافز إيجار مستلمة.

القياس اللاحق
يتم لاحقًا قياس بنود حق استخدام الأصول بالتكلفة ناقصًا الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة.

يتم احتساب الإهلاك لشطب تكلفة موجود حق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة الإجارة وعمرها الإنتاجي، أيهما يأتي أولا. يتم إهلاكه على مدى عمره الانتاجي، لو كانت اتفاقية الإجارة تنقل ملكية موجود حق الاستخدام إلى المجموعة بنهاية مدة عقد الإجارة أو تعكس أن المجموعة سوف تمارس خيار الشراء بنهاية فترة الإجارة. يتم تحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة لموجودات حق الاستخدام على نفس أساس تلك الخاصة بالممتلكات والمعدات.

بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تعديل القيمة الدفترية لموجود حق الاستخدام بشكل دوري لبعض عمليات إعادة القياس لمطلوبات الإجارة ذات الصلة (انظر السياسة المحاسبية "التزامات الإجارة").

إلغاء الاعتراف
يتم إلغاء الاعتراف ببند من بنود موجودات حق الاستخدام في نهاية مدة عقد الإجارة أو إلغاء عقد الإجارة أو نقل السيطرة على الموجود الأساسي. في حالة انتقال السيطرة على الموجود إلى المجموعة، يتم إعادة تصنيف القيمة الدفترية لموجود حق الاستخدام إلى الممتلكات والآلات والمعدات.

(ص) انخفاض القيمة

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية في تاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض قيمة الأصل أو مجموعة من الأصول. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد. عندما يكون من غير الممكن تقدير المبلغ القابل للاسترداد لموجود فردي، تقدر المجموعة المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي ينتمي إليها الموجود عندما يمكن تحديد أساس معقول وثابت للتخصيص، يتم أيضًا تخصيص موجودات المجموعة لوحدات انتاج النقد الفردية، أو بخلاف ذلك يتم تخصيصها لأصغر مجموعة من وحدات انتاج النقد التي يمكن تحديد أساس توزيع معقول وثابت لها.

المبلغ القابل للاسترداد هو القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع والقيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى. عند تقييم القيمة قيد الاستخدام يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم لما قبل الضريبة الذي يعكس التقييمات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة لذلك الموجود.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ص) انخفاض القيمة (تابع)

لو تم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) على أنه أقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى مبلغه القابل للاسترداد.

يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة مباشرة في بيان الدخل ما لم يتم إدراج الموجود ذي الصلة بقيمة إعادة التقييم، ففي هذه الحالة يتم التعامل مع خسارة الانخفاض في القيمة على أنها انخفاض في إعادة التقييم.

(ق) المصروفات العمومية والإدارية

يتم تحميل المصروفات العمومية والإدارية في بيان الدخل الموحد لحاملي الأسهم.

(ر) العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئيا بسعر العملة الوظيفية السائد بتاريخ المعاملة. يجري تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية وفق سعر الصرف السائد في نهاية فترة التقرير. يجري تحويل البنود غير النقدية التي تقاس من حيث التكلفة التاريخية المسجلة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف كما في تاريخ المعاملة الأولية ولا تعدل لاحقا يجري تحويل البنود غير النقدية التي تقاس من حيث القيمة العادلة المسجلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم إدراج جميع فروق صرف العملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد أو بيان إيرادات ومصروفات حاملي وثائق التأمين الموحد إلا عندما يتعلق الأمر ببنود يتم فيها الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر مباشرة في حقوق الملكية، حيث يتم بعد ذلك الاعتراف بالأرباح أو الخسائر بالصافي من عنصر الصرف في حقوق الملكية.

(ش) القيم العادلة

تقيس المجموعة الأدوات المالية وبعض الأدوات غير المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل بيان مركز مالي موحد. القيمة العادلة المتعلقة بالإفصاحات عن مثل هذه الادوات مفصح عنها في الإيضاحات التالية:

- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالإيضاح 9.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالإيضاح 9.
- إفصاحات كمية عن ترتيب قياس القيمة العادلة بالإيضاح 36.
- إفصاحات عن طرق التقييم والتقديرات والافتراضات الهامة بالإيضاح 36.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه نظير بيع موجود أو دفعه نظير تحويل مطلوب في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن المعاملة لبيع الموجودات أو نقل المطلوبات تتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب أو
- في غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر فائدة للموجودات أو المطلوبات.

ويجب أن يتيسر للمجموعة الوصول إلى السوق الرئيسية أو الأكثر ملاءمة. القيمة العادلة لموجود أو مطلوب تقاس باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون بالسوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، بافتراض أن يتصرف المشاركون في السوق بما يحقق أفضل منفعة اقتصادية لهم.

وتصنف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس القيمة العادلة لها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، والموضحة أدناه بناء على مدخلات المستوى الأدنى التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة
- المستوى 2: المدخلات، بخلاف الأسعار المدرجة المضمنة في المستوى 1، التي يمكن ملاحظتها للموجود أو المطلوب، سواء كان ذلك بصورة مباشرة (أي الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار)
- المستوى 3: مدخلات الموجودات أو المطلوبات التي لا تستند إلى البيانات التي يمكن ملاحظتها بالسوق (المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها).

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ش) القيم العادلة (تابع)

لو كانت المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة لموجود أو مطلوب تقع ضمن مستويات مختلفة من ترتيب القيمة العادلة، عندها يتم تصنيف قياس القيمة العادلة بأكمله في نفس مستوى ترتيب القيمة العادلة لأدنى مستوى مدخل مهم لكامل القياس.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي تدرج في البيانات المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كان قد حدث إجراء تحويلات بين المستويات في الترتيب عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناء على أدنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

تحدد المجموعة السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكرر مثل الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وللقياس غير المتكرر.

يشار مقيمون خارجيون في تقييم الموجودات والمطلوبات الهامة مثل مطلوبات عقود التكافل. يتم اتخاذ قرار بشأن مشاركة المقيمين الخارجيين سنويا من جانب الإدارة بعد مناقشة وموافقة لجنة التدقيق بالمجموعة. تشمل معايير الاختيار معرفة السوق والسمعة والاستقلالية وما إذا كان يتم الحفاظ على المعايير المهنية. تقرر المجموعة، بعد مناقشات مع المقيمين الخارجيين للمجموعة، ما هي تقنيات التقييم والمدخلات التي سيستخدمونها لكل حالة.

في تاريخ كل تقرير تحلل المجموعة التغيرات في قيم الموجودات والمطلوبات المطلوب إعادة قياسها أو إعادة تقييمها حسب السياسات المحاسبية للمجموعة. لهذا التحليل تتحقق المجموعة من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم عن طريق مقارنة المعلومات في احتساب التقييم مع العقود والمستندات الأخرى ذات الصلة. تقوم المجموعة، بالتعاون مع المقيمين الخارجيين للمجموعة، أيضا بمقارنة التغير في القيمة العادلة لكل موجود ومطلوب مع المصادر الخارجية لتحديد ما إذا كان التغير معقولا.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات ومستوى تدرج القيمة العادلة الموضح أعلاه.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية / الربح أو الخسارة

أدوات حقوق الملكية المدرجة

القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية التي تتم المتاجرة النشطة بها في أسواق مالية منتظمة يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار العروض بالسوق للموجودات في تاريخ إقفال العمل في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

الصناديق المدارة

القيمة العادلة للصناديق المدارة التي تتم المتاجرة النشطة بها في أسواق مالية منتظمة يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار العروض بالسوق للموجودات في تاريخ إقفال العمل في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة

في كل فترة تقرير ، تقوم الإدارة داخليًا بتقدير القيم العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة باستخدام طريقة صافي قيمة الموجودات المعدلة المسموح بموجب تقنية التقييم في المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 13.

السندات وأدوات الدين المدرجة

القيمة العادلة لأدوات الدين التي تتم المتاجرة النشطة بها في أسواق مالية منتظمة يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار العروض بالسوق للموجودات وأسعار العرض للمطلوبات في تاريخ إقفال العمل في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للموجود.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ت) الإجارة

المجموعة كمستأجر (الإيجار التشغيلي)

عند إبرام العقد تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يمثل إجارة أو يحتوي على إجارة. يعتبر العقد على أنه يمثل إجارة، أو يحتوي على إجارة إذا كان ينقل الحق في السيطرة على استخدام الموجود المعين لمدة زمنية بمقابل. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام موجود معين تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان:

- ينطوي العقد على استخدام موجود محدد - قد يتم تحديد ذلك بصورة ضمنية أو صريحة ويجب أن يكون مميزا من الناحية الفعلية أو يمثل كل كفاءة الموجود الفعلي المتميز. إذا كان للمورد حق استبدال جوهري، فلن يتم تحديد الموجود؛
- لدى المجموعة الحق في الحصول على جميع المنافع الاقتصادية من استخدام الموجود طوال فترة الاستخدام؛ و
- لدى المجموعة الحق في توجيه استخدام الموجود. لدى المجموعة هذا الحق عندما يكون لديها حقوق اتخاذ القرار ذات الصلة بتغيير كيفية وغرض استخدام الموجود. في حالات نادرة عندما يتم التحديد المسبق للقرار حول كيفية والغرض من استخدام الموجود يكون لدى المجموعة الحق في توجيه استخدام الموجود لو كان لدى المجموعة الحق في تشغيل الموجود؛ أو قامت المجموعة بتصميم الموجود بالصورة التي تحدد مسبقا كيفية والغرض من استخدامه.

عندما يتم إثبات أن المجموعة مستأجرة، يتم الاعتراف بموجود حق الاستخدام (انظر السياسة المحاسبية "موجودات حق الاستخدام") ومطلوب الإجارة في تاريخ بدء الإجارة.

تدرج التزامات الإجارة مبدئيا بعد خصم: (1) إجمالي مبلغ الإيجارات مستحقة الدفع عن مدة الإجارة و (2) تكلفة الإجارة المؤجلة ذات الصلة، وهي تمثل الفرق بين إجمالي التزام الإجارة والتكلفة الأولية لموجودات حق الاستخدام. يتم إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة على مدى فترة الإجارة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي في بيان الدخل ضمن بيان الدخل الموحد.

تشتمل مدفوعات الإيجار المضمنة في قياس مطلوب الإجارة على ما يلي:

- مدفوعات إيجار ثابتة ناقصا أي حوافز مدينة.
- مدفوعات إجارة متغيرة متضمنة الإيجارات الإضافية المقاسة بالصورة المطلوبة بأفضل تقديرات تطبق معدلات المؤشر والافتراضات الأخرى في تاريخ البدء.
- مدفوعات إيجار إضافية، إن وجدت، لتحديد الإجارة، لو كانت مدة الإجارة تعكس أن المستأجر سيقوم بممارسة خيار إنهاء الإجارة، بدون الإخلال باشتراطات الشريعة الإسلامية.

الإجارة قصيرة الأجل وإجارة الموجودات ذات القيمة المنخفضة
اختارت المجموعة عدم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإجارة للإجارة قصيرة الأجل التي لها فترة إيجار لـ 12 شهرا أو أقل والإجارة ذات الموجودات المنخفضة القيمة. تعترف المجموعة بمدفوعات الإجارة المصاحبة لهذه الإيجارات كمصروف بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإجارة.

الإجارة - المجموعة كمستأجر (الإيجار التمويلي):
تم تصنيف إجارة الممتلكات والمعدات التي تتحمل فيها المجموعة بشكل جوهري جميع مخاطر ومنافع الملكية كعقود إجارة تمويلية. تتم رسملة الإجارة التمويلية عند بدء الإجارة بالقيمة العادلة للعقار المستأجر والقيمة الحالية لأدنى مدفوعات إجارة، أيهما أقل. يتم تخصيص كل دفعة إجارة بين المطلوبات ومصروفات الإجارة لتحقيق معدل ثابت على رصيد التمويل القائم. يتم عرض التزامات الإجارة ذات الصلة، بالصافي من مصروفات الإجارة، في بيان المركز المالي الموحد كمطلوبات إجارة تمويلية. تم تحميل عنصر التكلفة لتكلفة الإجارة على الربح أو الخسارة خلال فترة الإجارة وذلك لإنتاج معدل عائد دوري ثابت على الرصيد المتبقي من المطلوب لكل فترة. يتم إهلاك الموجودات المقتناة بموجب إجارة تمويلية بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإجارة وأعمارها الاقتصادية الانتاجية أيهما أقصر، ما لم يكن هناك تأكد معقول من أن المجموعة ستحصل على الملكية بنهاية فترة الإيجار، ففي هذه الحالة يتم إهلاك الموجودات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة.

تم تصنيف عقود الإجارة التي يحتفظ فيها المؤجر بجزء كبير من مخاطر ومزايا الملكية على أنها عقود إجارة تشغيلية. يتم الاعتراف بالمدفوعات بموجب إجارة تشغيلية (بالصافي من أي حوافز مستلمة من المؤجر) في بيان الدخل الموحد على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإجارة.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ث) العائدات للسهم

يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة لحاملي الأسهم العادية بالمجموعة على عدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة. يحتسب عائد السهم المخفف بتعديل العائدات وعدد الأسهم بأثر أي أدوات مخففة.

(خ) التقارير القطاعية

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة يقوم بمزاولة أنشطة أعمال يمكن للمجموعة أن تجني منها إيرادات وتتكبد مصروفات ويتضمن ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالتعاملات مع أي من المكونات الأخرى بالمجموعة. نتائج القطاع المعلن عنها للإدارة العليا تتضمن بنودا منسوبة بصورة مباشرة للقطاع إضافة إلى تلك التي يمكن تخصيصها على نحو معقول. تشتمل البنود غير المخصصة بصورة رئيسية على موجودات الشركة ومصروفات المركز الرئيسي. تتم مراجعة جميع نتائج القطاع التشغيلي بصورة منتظمة من جانب الإدارة لاتخاذ قرارات حول الموارد المخصصة للقطاع وتقييم أدائه والذي تتوفر له معلومات مالية منفصلة.

لأغراض الإدارة، المجموعة منظمة في وحدات أعمال استنادا إلى أنشطة أعمالها ولديها أربعة قطاعات يصدر عنها التقرير وهي، التكافل والاستثمار والعقارات وقطاع التكافل غير المخصص الذي يمثل نتائج أعمال التكافل وإعادة التكافل.

إضافة إلى ذلك فإن قطاع التكافل منظم في أربعة خطوط تكافل رئيسية تدار وتعمل بصورة مستقلة. خطوط التكافل الرئيسية هي:

- الحوادث العامة: إصدار عقود توفر تغطية شاملة لممتلكات المؤمن له و عقود لتغطية كل خطوة لسلاسل التوزيع متضمنة البضائع قيد النقل والتخزين وشحنات المشاريع لشحنات تخصصية لحماية المؤسسات من العديد من المخاطر المتنوعة لأي من السفن.
- الحياة والصحة: توفير غطاء لحماية المؤمن له ماليا من الحوادث غير المنظورة التي تسبب إصابة أو ضررا جسديا. يعوض الغطاء الوفاة / الإصابة العرضية والعجز الدائم الكلي ونفقات العلاج وتكاليف نقل الطوارئ.
- السيارات: إصدار عقود توفر تغطية شاملة لسيارات المؤمن له والطرف الثالث.

(ذ) صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

فقا لقانون قطر رقم 13 لسنة 2008 والتوضيحات ذات الصلة المصدرة في سنة 2012 والتي تنطبق على جميع شركات المساهمة القطرية المدرجة ذات الأسهم المتداولة، تقوم المجموعة بتكوين مخصص بنسبة 2.5% من صافي ربحها إلى صندوق دعم للأنشطة الاجتماعية والرياضية الحكومي.

(ض) توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيع الأرباح على مساهمي الشركة كمطلوب في البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الفترة التي تتم فيها الموافقة على توزيعات الأرباح من قبل مساهمي الشركة.

(ظ) هيئة الرقابة الشرعية

تخضع أنشطة المجموعة إلى رقابة لجنة شرعية يُعينها المساهمون. تؤدي هيئة الرقابة الشرعية دور رقابي من أجل تحديد ما إذا كانت عمليات المجموعة تتم بما يتفق مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

(أأ) احتياطي عام

وفقاً للنظام الأساسي للمجموعة، يجوز لمجلس الإدارة إنشاء احتياطي عام ضمن حقوق ملكية المساهمين للوفاء بالعجز في الاشتراكات التي قد تنشأ.

(أب) الاحتياطي القانوني

يتم احتساب الاحتياطي القانوني وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للشركة بنسبة 10% من صافي ربح السنة. يجب الاحتفاظ بهذا الاحتياطي حتى يصل إلى 100% من رأس المال المدفوع وهو غير قابل للتوزيع فيما عدا في الحالات المنصوص عليها في تعليمات مصرف قطر المركزي وأحكام قانون الشركات التجارية القطري.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أج) حصة في ربح شركات شقيقة

وفقًا لتعليمات مصرف قطر المركزي بتاريخ 4 مارس 2019 ، يجب تحويل حصة أرباح الشركات الشقيقة من الأرباح المحتجزة إلى احتياطي حصة في أرباح الشركات الشقيقة. توزيعات الأرباح المعلنة والمستلمة من الشركات الشقيقة هي الجزء القابل للتوزيع من هذا الاحتياطي.

5 الافتراضات الهامة والمصادر الرئيسية للشكوك حول التقديرات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، والموضحة في الإيضاح 4، يتعين على الإدارة اتخاذ أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تظهر بسهولة من مصادر أخرى. تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة مستمرة. يتم الاعتراف بمراجعات التقييمات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقييم إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل، والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ التقرير، والتي تنطوي على مخاطر كبيرة في أن تتسبب في تعديل جوهري على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعتمد مخصصات الخسارة للموجودات المالية على افتراضات حول مخاطر التخلف عن السداد ومعدلات الخسارة المتوقعة. تستخدم المجموعة حكمًا عند وضع هذه الافتراضات واختيار المدخلات في احتساب الانخفاض في القيمة، بناءً على الخبرة السابقة للمجموعة، وظروف السوق الحالية بالإضافة إلى التقديرات المستقبلية في نهاية كل فترة تقرير. لتفاصيل الافتراضات الرئيسية المستخدمة في عمليات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة راجع الإيضاحات الفردية التي تعالج الموجودات المالية.

انخفاض قيمة الاشتراكات المدينة

تُراجع إدارة المجموعة بشكل دوري البنود التي تصنف على أنها ذمم مدينة لتقييم ما إذا كان يجب تسجيل مخصص انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة الموحد. تقدر الإدارة المبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات هامة حول العديد من العوامل التي تنطوي على درجات متغيرة وممكنة من الأحكام والشك.

المطالبات المقدمة بموجب عقود تكافل

تقدير الالتزام النهائي الناشئ من المطالبات المقدمة بموجب عقود تكافل هو أكثر تقدير محاسبي حساس لدى المجموعة. هناك العديد من مصادر الشكوك التي تحتاج إلى الدراسة عند تقدير الالتزام الذي ستقوم المجموعة بدفعه لهذه المطالبات. التكلفة النهائية لمقاصة المطالبات يتم تقديرها باستخدام تشكيلة من طرق وضع احتياطيات للخسارة. تفترض هذه التقنيات بأن الخبرة الذاتية للمجموعة حول المطالبات تعتبر مؤشرا لتطور انماط المطالبات مستقبليا وبالتالي التكلفة النهائية للمطالبة. يتم اشتقاق الافتراضات المستخدمة، متضمنة نسب الخسارة وتضخم المطالبات مستقبلا بصورة ضمنية من تطور بيانات المطالبات التاريخية التي تستند إلى التوقعات.

على الرغم من تطبيق الأحكام لتقييم المدى الذي قد لا تنطبق عليه الاتجاهات السابقة في الاتجاهات المستقبلية المتوقع ظهورها. أيضًا، يتضمن تقدير المطالبات المتكبدة ولم يبلغ عنها باستخدام النماذج الإحصائية تقديرًا تم إجراؤه لمواجهة حالات طارئة معينة مثل أحكام المحكمة غير المتوقعة وغير المواتية التي قد تتطلب دفع تعويضات أعلى من المقدرة في الموجود وتسوية المطالبات، والتي قد تستغرق وقتًا أطول من المتوقع، مما يؤدي إلى مدفوعات فعلية كونها أعلى من المقدرة.

يتم تحميل مصاريف تسوية المطالبات عند تكبدها على الدخل استنادا إلى الالتزام المقدر للتعويضات المستحقة لحاملي العقود أو الأطراف الثالثة التي تضررت من قبل أصحاب العقود. يتم تقدير الالتزامات غير المدفوعة باستخدام مدخلات التقييمات للحالات الفردية المبلغ عنها للمجموعة وتقديرات الإدارة للمطالبات المتكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها. تتم مراجعة طريقة إجراء هذه التقديرات وتحديد الالتزام الناتج بشكل مستمر. يتم تضمين أي فرق بين المخصصات الفعلية والمخصصات التي تم تكوينها في بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد في سنة التسوية.

5 الافتراضات الهامة والمصادر الرئيسية للشكوك حول التقديرات (تابع)

اختبار كفاية الالتزام

في تاريخ كل تقرير، يتم إجراء اختبارات كفاية الالتزامات للتأكد من كفاية التزامات عقود التكافل. عند إجراء هذه الاختبارات، يتم استخدام أفضل التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ومعالجة المطالبات والمصروفات الإدارية. يتم عرض أي عجز بشكل منفصل، ضمن مطلوبات حاملي الوثائق وحقوق الملكية في بيان المركز المالي الموحد.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن لدى المجموعة الموارد لمواصلة أعمالها في المستقبل المنظور. ظلت الشركة تجني أرباحا، ولديها مراكز صافي موجودات ورأس مال عامل موجبة. اضافة إلى ذلك ، فإن الإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية قد تثير شكوكًا كبيرة حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. لذا يستمر إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تتبع الشرطة معيار المحاسبة المالية رقم 33 "الاستثمار في الصكوك، والأسهم والأدوات المماثلة" لتحديد متى انخفضت قيمة الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. يتطلب هذا التحديد حكما هاما. عند القيام بهذا الحكم، تقيم الشركة، ضمن عوامل أخرى، ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة. تحدد الشركة أن الاستثمارات المالية على أنها قد انخفضت قيمتها عندما يكون هناك انخفاض "مهم" أو "طويل الأجل" في القيمة العادلة إلى أدنى من تكلفتها. تحديد ما هو "هام" أي انخفاض في القيمة السوقية بنسبة 30٪، أو "طويل الأمد" أي استمرار الانخفاض لمدة تسعة أشهر، يتطلب حكمًا ويتم تقييمه بناءً على العوامل النوعية والكمية، لكل استثمار في الأوراق المالية على حدة. عند إصدار حكم بشأن انخفاض القيمة، تقيم الشركة، ضمن عوامل أخرى، الأدلة على التدهور في الوضع المالي للمنشأة، وتأثير التأخير في التنفيذ، وأداء الصناعة والقطاع، والتغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

تقييم الاستثمارات العقارية

تستند القيم العادلة إلى قيم السوق، وهي المبلغ المقدر الذي يمكن به بشكل معقول تبادل الممتلكات في تاريخ التقييم بين مشتري راغب وبائع راغب في معاملة على أساس تجاري حيث يتصرف كل من المشتري والبائع بمعرفة وحكمة ودون إكراه.

في أعقاب الاعتراف المبدئي يتم تسجيل الاستثمارات العقارية للمجموعة بالقيمة العادلة التي تعكس ظرف السوق في تاريخ التقرير. يستند تقييم الحاجة إلى مقيم داخلي أو خارجي إلى الحجم والموقع ودرجة التعقيد التي ينطوي عليها تقييم العقار. في حالة توفر الخبرة داخليا تستخدم المجموعة مقيما داخليا للتقييم العادل للاستثمارات العقارية.

تحديد مدة الإجارة للعقود مع خيارات التجديد والإنهاء

تحديد مدة الإيجار للعقود مع خيارات التجديد والإنهاء، تحدد المجموعة مدة الإيجار كمدة غير قابلة للإلغاء للإيجار، مع أي فترات مشمولة بخيار تمديد الإيجار إذا كان من المؤكد بشكل معقول أنه سيتم ممارسته، أو أي فترات مشمولة بخيار إنهاء الإيجار، إذا كان من المؤكد بشكل معقول أنه لن يتم ممارسته.

6 النقد والأرصدة لدى البنوك

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد وما يعادله على نقد بالصندوق ولدى البنوك وودائع ذات فترات استحقاق أصلية تقل عن ثلاثة أشهر. النقد وما يعادله في نهاية السنة المالية كما يظهر في بيان التدفقات النقدية يمكن تسويته مع البنود ذات العلاقة به في بيان المركز المالي على النحو التالي:

	2024	2023
حاملي وثائق التأمين		
النقد بالصندوق	562,016	581,173
ودائع استثمارية (بنوك إسلامية) (1)	60,262,580	108,076,951
الحسابات الجارية (2)	35,832,001	18,521,178
حسابات توفير (بنوك إسلامية)	2,472,993	2,472,993
تكافل لحاملي الوثائق (1)	**99,129,590**	129,652,295
ناقصا: الخسارة الائتمانية المتوقعة	(371,974)	(371,974)
الإجمالي حسب بيان المركز المالي	**98,757,616**	129,280,321
المساهمون		
ودائع استثمارية (بنوك إسلامية) (1)	305,000,000	280,000,000
الحسابات الجارية (2)	187,665	327,400
حسابات توفير (بنوك إسلامية)	100,230,819	68,308,961
الإجمالي للمساهمين (2)	**405,418,484**	348,636,361
ناقصا: الخسارة الائتمانية المتوقعة	(557,430)	(557,430)
الإجمالي حسب بيان المركز المالي	**404,861,054**	348,078,931
إجمالي النقد والأرصدة لدى البنوك قبل الخسارة الائتمانية المتوقعة (1+2)	**504,548,074**	478,288,656
ناقصا: ودائع ذات فترات استحقاق أصلية أكثر من تسعين يوما	(365,262,580)	(388,076,951)
إجمالي النقد وما يعادله حسب بيان التدفقات النقدية	**139,285,494**	90,211,705

(1) تحتسب أرباح على ودائع الاستثمار بنسبة تتراوح ما بين 4,0% إلى 6,1% (4,0% إلى 6,1% في 2023).

(2) تتضمن الحسابات الجارية حسابات جارية لدى بنوك غير إسلامية تستخدم لاشتراكات حاملي وثائق التأمين التي تدفع بواسطة بطاقات الائتمان.

7 اشتراكات مدينة

	2024	2023
اشتراكات مدينة	136,264,973	132,268,550
ناقصا: الخسارة الائتمانية المتوقعة عن الاشتراكات المدينة	(34,727,508)	(30,227,508)
في 31 ديسمبر	**101,537,465**	102,041,042

تشتمل الاشتراكات المدينة على عدد كبير من العملاء وبصفة أساسية في دولة قطر. هناك أربعة حسابات عملاء تمثل 24% من الاشتراكات المدينة كما في 31 ديسمبر 2024 (38% في 2023).

	2024	2023
0 - 60 يوما	8,649,139	29,492,423
61 - 90 يوما	7,633,440	8,195,760
91 - 180 يوما	48,520,132	30,791,692
181 - 365 يوم	40,401,538	37,319,250
أكثر من 365 يوم	31,060,724	26,469,425
الإجمالي	**136,264,973**	132,268,550

7 اشتراكات مدينة (تابع)

التغير في الخسارة الائتمانية المتوقعة عن الاشتراكات المدينة على النحو التالي:

	2024	2023
الرصيد في 1 يناير	30,227,508	29,527,508
المصروف للسنة	4,500,000	700,000
الرصيد في 31 ديسمبر	**34,727,508**	30,227,508

8 موجودات عقود إعادة التكافل ومطلوبات عقود التكافل

	2024	2023
اجمالي مطلوبات عقود التكافل		
مطالبات مبلغ عنها ولم تتم تسويتها	150,546,924	171,733,456
مطالبات متكبدة لكن غير مبلغ عنها واحتياطيات أخرى	130,870,580	98,262,805
مساهمات غير مكتسبة	203,906,365	200,364,635
	485,323,869	470,360,896
حصة معيدي التكافل في مطلوبات التكافل		
مطالبات مبلغ عنها ولم تتم تسويتها	81,073,514	122,025,706
مطالبات متكبدة لكن غير مبلغ عنها واحتياطيات أخرى	58,675,438	32,777,262
مساهمات غير مكتسبة	50,276,104	69,813,580
	190,025,056	224,616,548
صافي مطلوبات التكافل		
مطالبات مبلغ عنها ولم تتم تسويتها	69,473,410	49,707,750
مطالبات متكبدة لكن غير مبلغ عنها واحتياطيات أخرى	72,195,142	65,485,543
مساهمات غير مكتسبة	153,630,261	130,551,055
	295,298,813	245,744,348

المبالغ المستحقة من معيد التكافل تستحق تعاقديا خلال 3 أشهر كحد اقصى من تاريخ دفع المطالبات.

8 موجودات عقود إعادة التكافل ومطلوبات عقود التكافل (تابع)

1/8 التغير في موجودات عقود إعادة التكافل ومطلوبات عقود التكافل

	2024			2023		
	إجمالي مطلوبات التكافل	**موجودات عقود إعادة التكافل**	**الصافي**	إجمالي مطلوبات التكافل	موجودات عقود إعادة التكافل	الصافي
في 1 يناير						
مطالبات معلن عنها غير مسددة	171,733,456	122,025,706	49,707,750	143,167,012	102,529,006	40,638,006
مطالبات متكبدة ولكنه غير معلن عنها واحتياطيات أخرى	98,262,805	32,777,262	65,485,543	100,533,188	39,563,977	60,969,211
اشتركات غير مكتسبة	200,364,635	69,813,580	130,551,055	201,541,667	70,165,561	131,376,106
الإجمالي	**470,360,896**	**224,616,548**	**245,744,348**	445,241,867	212,258,544	232,983,323
التغيرات خلال السنة						
مطالبات معلن عنها غير مسددة	(21,186,532)	(40,952,192)	19,765,660	28,566,444	19,496,700	9,069,744
مطالبات متكبدة ولكنه غير معلن عنها واحتياطيات أخرى	32,607,775	25,898,176	6,709,599	(2,270,383)	(6,786,715)	4,516,332
اشتركات غير مكتسبة	3,541,730	(19,537,476)	23,079,206	(1,177,032)	(351,981)	(825,051)
الإجمالي	**14,962,973**	**(34,591,492)**	**49,554,465**	25,119,029	12,358,004	12,761,025
في 31 ديسمبر						
مطالبات معلن عنها غير مسددة	150,546,924	81,073,514	69,473,410	171,733,456	122,025,706	49,707,750
مطالبات متكبدة ولكنه غير معلن عنها واحتياطيات أخرى	130,870,580	58,675,438	72,195,142	98,262,805	32,777,262	65,485,543
اشتركات غير مكتسبة	203,906,365	50,276,104	153,630,261	200,364,635	69,813,580	130,551,055
الإجمالي	**485,323,869**	**190,025,056**	**295,298,813**	470,360,896	224,616,548	245,744,348

9 الاستثمارات المالية

(أ) استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

	31 ديسمبر 2024		31 ديسمبر 2023	
	حاملي وثائق التأمين	**المساهمون**	حاملي وثائق التأمين	المساهمون
استثمارات مدرجة (1)	**38,789,832**	**4,141,735**	38,419,981	3,866,901
ناقصا: التغير التراكمي في القيمة العادلة	9,411,738	568,676	8,367,582	42,644
الإجمالي (1)	**48,201,570**	**4,710,411**	46,787,563	3,909,545
استثمارات غير مدرجة (2)	**7,518,146**	**7,518,143**	7,737,146	7,741,138
ناقصا: احتياطي العملات الأجنبية لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	(4,238,613)	(4,238,610)	(4,129,999)	(4,129,996)
ناقصا: التغير التراكمي في القيمة العادلة	(587,803)	(587,803)	(587,803)	(591,798)
الإجمالي (2)	**2,691,730**	**2,691,730**	3,019,344	3,019,344
استثمارات دين (3)	**542,605**	**686,758**	907,058	1,051,211
ناقصا: التغير التراكمي في القيمة العادلة	162,429	18,277	130,682	(13,470)
ناقصاً: خسارة انخفاض القيمة	(34,491)	(34,491)	(34,491)	(34,491)
الإجمالي (3)	**670,543**	**670,544**	1,003,249	1,003,250
إجمالي الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (1+2+3)	**51,563,843**	**8,072,685**	50,810,156	7,932,139

(1) تشكل الاستثمارات المدرجة بصورة أساسية أوراق مالية مدرجة في بورصة قطر.

(2) تمثل الاستثمارات غير المدرجة استثمارات في شركات تعتبر المجموعة مساهما مؤسساً فيها. يتم تسجيل هذه الاستثمارات بالتكلفة ناقصا الانخفاضات في القيمة حيث أنه لا يمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات بصورة موثوق بها.

التغيرات في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية كما يلي:

	2024	2023
الرصيد في 1 يناير	58,742,295	64,040,049
إضافات	707,667	11,919,164
استبعادات	(1,244,641)	(13,170,268)
عكس / (خسائر) انخفاض القيمة للسنة	10,758	(1,023,650)
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	1,637,677	(1,181,320)
التغيرات في احتياطي العملات الأجنبية للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية للسنة	(217,228)	(1,841,680)
الرصيد في 31 ديسمبر (إيضاح 1)	**59,636,528**	58,742,295

9 الاستثمارات المالية (تابع)

(أ) استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (تابع)

إيضاح 1

تم عرض الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان المركز المالي الموحد كالتالي:

	31 ديسمبر 2024		31 ديسمبر 2023	
	حاملي وثائق التأمين	**المساهمون**	حاملي وثائق التأمين	المساهمون
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**51,563,843**	**8,072,685**	50,810,156	7,932,139

(ب) استثمارات من فئة حقوق الملكية من خلال بيان الدخل

تم عرض الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2024		31 ديسمبر 2023	
	حاملي وثائق التأمين	**المساهمون**	حاملي وثائق التأمين	المساهمون
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**26,791,530**	**21,233,570**	6,720,702	6,133,001

يشكل هذا استثمارات في صكوك محلية

التغيرات في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية كما يلي:

	2024	2023
الرصيد في 1 يناير	12,853,703	7,311,901
إضافات	37,003,847	5,527,936
استبعادات	(1,709,951)	-
(خسارة) / ربح القيمة العادلة	(122,499)	13,866
الرصيد في 31 ديسمبر	**48,025,100**	12,853,703

(ج) احتياطي القيمة العادلة

إن التغير في احتياطي القيمة العادلة من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية هو كما يلي:

	31 ديسمبر 2024		31 ديسمبر 2023	
	حاملي وثائق التأمين	**المساهمون**	حاملي وثائق التأمين	المساهمون
استثمارات مدرجة				
الرصيد في 1 يناير	8,367,582	38,649	8,628,031	1,271,782
صافي التغير خلال السنة	1,044,156	530,027	(260,449)	(1,233,133)
استثمارات مدرجة- بالقيم العادلة (1)	**9,411,738**	**568,676**	8,367,582	38,649
استثمارات غير مدرجة (2)	**(587,803)**	**(587,803)**	(587,803)	(587,803)
استثمارات أخرى (3)	**162,429**	**18,277**	130,682	(13,470)
استثمار في شركات شقيقة (4)	**-**	**259,242**	-	259,242
الرصيد في 31 ديسمبر (4+3+2+1)	**8,986,364**	**258,392**	7,910,461	(303,382)

10 الممتلكات والمعدات

(أ) حاملي الوثائق

	الأرض	المباني	أجهزة كمبيوتر ومعدات	الأثاث والتركيبات	المركبات	أعمال قيد التنفيذ	الإجمالي
التكلفة:							
الرصيد في 1 يناير 2023	2,097,093	11,338,253	13,634,455	4,756,380	1,325,999	1,035,560	34,187,740
إضافات خلال السنة	-	-	710,690	1,527,142	160,000	2,000,000	4,397,832
محول خلال السنة (إيضاح 11)	9,418,724	-	-	-	-	-	9,418,724
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	11,515,817	11,338,253	14,345,145	6,283,522	1,485,999	3,035,560	48,004,296
إضافات خلال السنة	-	-	411,437	24,830	-	3,811,701	4,247,968
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**11,515,817**	**11,338,253**	**14,756,582**	**6,308,352**	**1,485,999**	**6,847,261**	**52,252,264**
إهلاك متراكم:							
الرصيد في 1 يناير 2023	-	5,093,839	12,065,322	4,213,358	558,704	-	21,931,223
الإهلاك للسنة (إيضاح 26)	-	420,824	710,328	284,588	161,393	-	1,577,133
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	-	5,514,663	12,775,650	4,497,946	720,097	-	23,508,356
الإهلاك للسنة (إيضاح 26)	-	420,845	609,902	296,338	188,057	-	1,515,142
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**-**	**5,935,508**	**13,385,552**	**4,794,284**	**908,154**	**-**	**25,023,498**
القيمة الدفترية:							
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**11,515,817**	**5,402,745**	**1,371,030**	**1,514,068**	**577,845**	**6,847,261**	**27,228,766**
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	11,515,817	5,823,590	1,569,495	1,785,576	765,902	3,035,560	24,495,940

10 ممتلكات ومعدات (تابع)

(ب) المساهمين

	أرض	إجمالي
ألتكلفة:		
الرصيد في 1 يناير 2023/ 1 يناير 2024	9,418,724	9,418,724
المحول من الاستثمارات العقارية (ايضاح 11)		
إهلاك متراكم:		
الرصيد في 1 يناير 2023 / 31 ديسمبر 2023 / 31 ديسمبر 2024	-	-
القيمة الدفترية:		
الرصيد في 31 ديسمبر 2023 / 31 ديسمبر 2024	**9,418,724**	9,418,724

11 الاستثمارات العقارية

تشتمل الاستثمارات العقارية على الاستثمار في الأراضي والمباني في قطر لكسب إيرادات الإيجار وتحقيق زيادة رأسمالية من هذه العقارات. إن الحركة في الاستثمارات العقارية خلال السنة على النحو التالي:

	2024	2023
(أ) حاملي وثائق التأمين		
في 1 يناير	98,421,071	105,678,371
تحويل إلى الممتلكات والآلات والمعدات ملكية (1)	-	(9,418,724)
صافي (خسارة) / ربح القيمة العادلة	(3,721,771)	2,161,424
الرصيد في 31 ديسمبر	**94,699,300**	98,421,071
(ب) المساهمون		
في 1 يناير	109,834,093	116,330,416
تحويل إلى الممتلكات والآلات والمعدات ملكية (1)	-	(9,418,724)
صافي (خسارة) / ربح القيمة العادلة	(5,296,284)	2,922,401
الرصيد في 31 ديسمبر	**104,537,809**	109,834,093

تتكون العقارات الاستثمارية مما يلي:

حاملي وثائق التأمين		
المبنى	76,428,269	79,431,971
الأرض	18,271,031	18,989,100
	94,699,300	98,421,071
المساهمون		
المبنى	86,165,728	90,531,212
الأرض	18,372,081	19,302,881
	104,537,809	109,834,093

كما في 31 ديسمبر 2024 تم تحديد القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة العقارية على أساس تقييم تم بواسطة مقيمي عقارات خارجيين مستقلين، لديهم المؤهلات المهنية المعترف بها والخبرة الحديثة في موقع وفئة العقارات التي يجري تقييمها. تم تحديد القيمة العادلة استنادا إلى مزيج من منهج الدخل ومنهج الشركات المماثلة في السوق الذي يعكس أسعار أحدث معاملة للعقارات المماثلة. تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجودات بين مشتري مطلع وراغب وبائع مطلع وراغب في معاملة تجارية حرة في تاريخ التقييم. كما في 31 ديسمبر 2024 بلغت القيمة العادلة في تاريخ التقييم 199.24 مليون ريال قطري (208.26 مليون ريال قطري في 31 ديسمبر 2023) لاستثمارات عقارية للمساهمين وحاملي الوثائق.

(i) لا يوجد لدى المجموعة قيود على إمكانية تحقيق عقاراتها الاستثمارية وليس لديها التزامات تعاقدية سواء لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية.

11 استثمارات عقارية (تابع)

(ج) التغير في الاحتياطي العقاري على النحو التالي:

	الإجمالي	حاملي وثائق التأمين	المساهمون
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	19,140,724	11,358,849	7,781,875
صافي خسارة القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية	5,546,373	2,076,581	3,469,792
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	24,687,097	13,435,430	11,251,667
صافي خسارة القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية	(2,864,331)	(1,083,635)	(1,780,696)
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**21,822,766**	**12,351,795**	**9,470,971**

فيما يلي وصف لتقنيات التقييم المستخدمة من قبل الشركة والمدخلات الرئيسية للتقييم لجميع العقارات الاستثمارية:

2024

نوع العقارات	تقنية التقييم	مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها	مدى المتوسط المرجح
العقارات التجارية والسكنية والصناعية	منهجية الدخل	إيراد الإيجار الشهري (م م)	55 ريال قطري - 140 ريال قطري
		معدل الرسملة	%6.50 - %7.25
		نسبة الشغور	%5 - %7
		مصروفات التشغيل غير المستردة	%5 - %7
الأرض	طريقة السوق القابلة للمقارنة		4.843 ريال قطري – 5.382 ريال قطري

2023

نوع العقارات	تقنية التقييم	مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها	مدى المتوسط المرجح
العقارات التجارية والسكنية والصناعية	منهجية الدخل	إيراد الإيجار الشهري (م م)	30 ريال قطري إلى 175 ريال قطري
		معدل الرسملة	%6.5 إلى %9.5
		نسبة الشغور	%5 إلى %7
		مصروفات التشغيل غير المستردة	%5 إلى %7
الأرض	طريقة السوق القابلة للمقارنة		4.843 ريال قطري إلى 5.920 ريال قطري

منهج الدخل

منهج الدخل هو طريقة تقييم يستخدمها المثمنون والمستثمرون العقاريون لتقدير قيمة الدخل من العقارات المنتجة. وتستند هذه المنهجية إلى فرضية التوقع، أي توقع الفوائد المستقبلية. التقنية الأكثر استخدامًا لتقييم القيمة السوقية ضمن منهج الدخل هو طريقة رسملة الدخل، بحيث يتم تقدير القيمة العادلة للعقار استنادا إلى صافي الدخل التشغيلي الطبيعي المنتج من العقار والذي يتم تقسيمه بمعدل الرسملة (الخصم).

11 استثمارات عقارية (تابع)

طريقة السوق القابلة للمقارنة

بموجب منهج السوق القابل للمقارنة، يتم تقدير القيمة العادلة للعقار بناءً على معاملات مقارنة. يستند منهج السوق المقارنة على مبدأ الاستبدال والذي لن يدفع بموجبه المشتري المحتمل أكثر للعقار من تكلفة شراء عقار بديل مقارن. وحدة المقارنة التي تطبقها المجموعة هي السعر للمتر المربع.

تم تصنيف قياس القيمة العادلة لجميع العقارات الاستثمارية على أنه قيمة عادلة من المستوى 3 استنادا إلى مدخلات تقنية التقييم المستخدمة.

تحليل الحساسية

كما في 31 ديسمبر 2024، إذا كان سعر القدم المربع للأرض للاستثمارات العقارية أعلى / أقل بنسبة 1٪ مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، لكان التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية أعلى / (أقل) بمبلغ 1.99 مليون ريال قطري (2.08 مليون ريال قطري في 2023).

12 الإجارة

تعرض الشركة موجودات حق استخدام بشكل منفصل في بيان المركز المالي الموحد. القيم الدفترية لموجودات حق الاستخدام كما يلي:

(أ) موجودات حق الاستخدام - حاملي الوثائق

	2024	2023
الرصيد في 1 يناير	4,175,216	4,285,090
الإهلاك	(109,874)	(109,874)
الرصيد في 31 ديسمبر	**4,065,342**	4,175,216

(ب) موجودات حق الاستخدام - المساهمين

	2024	2023
الرصيد في 1 يناير	4,934,720	5,440,857
الإهلاك	(506,137)	(506,137)
الرصيد في 31 ديسمبر	**4,428,583**	4,934,720

(ج) مطلوبات الإجارة - المساهمين

	2024	2023
في 1 يناير	912,129	1,341,224
إطفاء تكاليف الإجارة المؤجلة	28,909	47,505
المدفوع خلال السنة	(476,600)	(476,600)
في 31 ديسمبر	**464,438**	912,129

13 مدفوعات مقدما و موجودات أخرى

	2024	2023
وسطاء وذمم مدينة أخرى	1,186,674	1,026,883
ناقصا: مخصص الخسارة لائتمانية المتوقعة (أ)	(718,913)	(718,913)
	467,761	307,970
مدفوعات مقدماً	18,207,349	14,155,545
مستحقات من وسيط استثمار	5,317,656	5,725,525
إيراد استرداد مستحق	334,000	487,000
إيرادات الاستثمار المستحقة	300,001	4,472,778
عمولة مؤجلة	2,497,314	3,981,969
ذمم الموظفين المدينة	4,992,871	6,459,603
إيرادات الإيجار المستحقة	3,447,776	2,847,526
	35,564,728	38,437,916

(أ) الحركة في مخصص انخفاض قيمة الوسطاء والذمم التجارية المدينة الأخرى على النحو التالي:

	2024	2023
الرصيد في 1 يناير	718,913	718,913
مصروف / (رد) للسنة	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر	**718,913**	718,913

14 الاستثمار في شركات شقيقة

لدى المجموعة الاستثمار التالي في شركات شقيقة:

اسم الشركة الشقية	النشاط الرئيسي	الدولة	2024	2023
شركة تسهيلات الاسلامية ذ.م.م**	تمويل إسلامي	قطر	**%51**	%51
شركة المقاول ذ.م.م**	الإنشاءات	قطر	**%51**	%51
المكتب القطري الموحد ذ.م.م	التأمين التكافلي	قطر	**%25**	%25
شركة مكين القابضة ش.م.ق.ع.*	عقارات	قطر	**%10**	%10

* تحتفظ المجموعة بنسبة 10% في شركة مكين القابضة، ومع ذلك، وبسبب النفوذ الهام الواضح من تمثيل المجموعة في مجلس الإدارة تمت معاملتها على أنها شركة شقيقة.

** تحتفظ المجموعة بنسبة 51% في شركة تسهيلات الإسلامية ذ.م.م وشركة مقاول ذ.م.م، ومع ذلك ليس لدى المجموعة سيطرة على عمليات الشركة. هناك نفوذ هام، لذا فلا تعتبرها المجموعة كشركات تابعة وتعاملها على أنها شركات شقيقة.

الحركات في الاستثمار في شركات شقيقة كما يلي:

	31 ديسمبر 2024		31 ديسمبر 2023	
	حاملي وثائق التأمين	المساهمون	حاملي وثائق التأمين	المساهمون
الرصيد في 1 يناير	1,742,204	96,216,539	21,742,204	87,935,637
حصة (الخسارة) / الربح للسنة	-	17,103,236	-	13,810,902
توزيعات أرباح مستلمة خلال السنة	-	(9,530,000)	-	(5,530,000)
ناقصا: انخفاض قيمة الاستثمار في شركات شقيقة	-	-	(20,000,000)	-
الرصيد في 31 ديسمبر	**1,742,204**	**103,789,775**	1,742,204	6,216,539

14 الاستثمار في شركات شقيقة (تابع)

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لحصة المجموعة في الاستثمار في الشركات الشقيقة:

	2024	2023
إجمالي الموجودات	**817,043,639**	783,954,992
إجمالي المطلوبات	**323,778,242**	317,274,506
صافي الموجودات	**493,265,397**	466,680,328
مقابل إضافي مدفوع بالزيادة لحصة في صافي أصول	**22,350,000**	22,350,000
حصة المجموعة في صافي موجودات شركات شقيقة	**107,123,891**	100,477,663
الإيرادات	**20,870,080**	18,393,025
حصة المجموعة من الربح	**17,103,236**	4,589,098

15 ذمم دائنة ومطلوبات أخرى - حاملي الوثائق

	2024	2023
مستحقات لموردين	59,645,085	68,678,840
ذمم دائنة أخرى	3,653,717	3,104,614
	63,298,802	71,783,454

16 فائض قابل للتوزيع

قرر مجلس الإدارة في اجتماعه المؤرخ في 15 فبراير 2024 تخصيص مبلغ 4,664,927 ريال قطري (16,972,794 ريال قطري في سنة 2023) من نتائج عمليات التكافل للسنة كفائض قابل للتوزيع لحاملي الوثائق وفقا لقرار هيئة الرقابة الشرعية.

17 إيرادات استثمارات المساهمين

	2024	2023
الربح المحقق من بيع الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	26,705	497,047
إيراد توزيعات أرباح	911,504	606,962
رسوم إدارية من شركة تسهيلات الاسلامية ذ.م.م	635,882	664,902
إيراد ربح عن ودائع بنكية	10,891,779	7,886,721
	12,465,870	9,655,632

18 فائض غير مطالب به

	2024	2023
الرصيد في بداية السنة	17,888,432	18,510,004
تحويلات خلال السنة	4,664,927	16,972,694
موزعة خلال السنة	(8,528,355)	(17,594,266)
	14,025,004	17,888,432

19 ذمم دائنة ومطلوبات أخرى - المساهمين

	2024	2023
مخصص حافز الموظفين	11,000,000	7,081,289
مكافآت نهاية خدمة الموظفين (1)	13,822,086	12,736,899
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مستحقة (إيضاح 28)	6,615,815	4,000,003
ذمم دائنة أخرى	20,325,204	12,070,945
	51,763,105	35,889,136

19 ذمم دائنة ومطلوبات أخرى – المساهمين (تابع)

(1) *مكافآت نهاية الخدمة للموظفين*

	2024	2023
الرصيد في 1 يناير	12,736,899	12,376,897
المصروف للسنة	1,274,865	816,070
مكافآت نهاية خدمة موظفين مدفوعة	(189,678)	(456,068)
الرصيد في 31 ديسمبر	**13,822,086**	12,736,899

20 رأس المال

الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة:	2024	2023
رأس المال	**150,000,000**	150,000,000
عدد الأسهم بقيمة 1 ريال قطري للسهم الواحد	**150,000,000**	150,000,000

21 توزيعات الأرباح

قرر مجلس الإدارة في إجتماعهم المنعقد بتاريخ 19 فبراير 2025 للجمعية العمومية التالية اعتماد توزيع أرباح نقدية بنسبة 50% بمبلغ 0.5 ريال قطري للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، بإجمالي مبلغ 75.000.000 قطري. يخضع هذا لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية التالية.

قرر اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ فبراير 15 2024 اعتماد توزيع أرباح نقدية المقترحة من جانب مجلس الإدارة بنسبة 50% بمبلغ 0.5 ريال قطري للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بإجمالي مبلغ 75.000.000 ريال قطري.

قرر اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 9 ابريل 2023 اعتماد توزيع أرباح نقدية المقترحة من جانب مجلس الإدارة بنسبة 45% بمبلغ 0.45 ريال قطري للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، بإجمالي مبلغ 67,500,000 ريال قطري

22 الاحتياطي القانوني

يتم احتساب الاحتياطي القانوني وفقاً لنصوص لوائح مصرف قطر المركزي وأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للشركة بنسبة 10% من صافي ربح السنة. يجب الاحتفاظ بهذا الاحتياطي حتى يصل إلى 100% من رأس المال المدفوع وهو غير قابل للتوزيع فيما عدا في الحالات المنصوص عليها في تعليمات مصرف قطر المركزي وأحكام قانون الشركات التجارية القطري. خلال السنة بلغ الاحتياطي القانوني للمجموعة نسبة 100% من رأس المال المدفوع لذا لم يكن هناك تحويل خلال السنة (4.446.292 ريال قطري في 2023).

23 الاحتياطي العام

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز لمجلس الإدارة إنشاء احتياطي عام ضمن حقوق ملكية المساهمين للوفاء بالقصور في الاشتراكات الذي قد ينشأ. خلال السنة الحالية وسنة المقارنة لم يتم تحويل أي مبالغ للاحتياطي العام.

24 معلومات القطاع

(أ) القطاعات التشغيلية

القطاعات التشغيلية الرئيسية للمجموعة لحاملي الوثائق والمساهمين كما يلي:

	31 ديسمبر 2024					31 ديسمبر 2023				
	الاكتتاب ريال قطري	**الاستثمارات ريال قطري**	**العقارات ريال قطري**	**غير مخصصة ريال قطري**	**الإجمالي ريال قطري**	الاكتتاب ريال قطري	الاستثمارات ريال قطري	العقارات ريال قطري	غير مخصصة ريال قطري	الإجمالي ريال قطري
صافي الدخل	**(31,570,257)**	**44,402,558**	**(25,049)**	**94,734,102**	**107,541,354**	36,331,881	17,572,362	5,960,352	28,323,460	88,188,055
إجمالي الموجودات	**429,462,132**	**716,812,277**	**199,237,109**	**45,141,415**	**1,390,652,933**	432,261,535	646,913,993	208,255,164	43,024,600	1,330,417,269
إجمالي المطلوبات	**671,921,769**	**10,497,955**	**-**	**464,438**	**682,884,162**	628,669,556	15,906,940	-	912,129	645,488,625

(ب) القطاعات الجغرافية

تمارس المجموعة نشاطاتها داخل دولة قطر فقط.

24 معلومات القطاع (تابع)

(ج) صافي عمليات الاكتتاب

	31 ديسمبر 2024				31 ديسمبر 2023			
	الحوادث العامة	**المركبات**	**التكافل والصحة**	**الإجمالي**	الحوادث العامة	المركبات	التكافل والصحة	الإجمالي
إجمالي الاشتراكات	127,909,004	141,579,138	281,647,881	551,136,023	129,282,019	163,041,514	231,169,830	523,493,363
حصة معيدي التأمين	(108,110,236)	(25,222,101)	(52,337,902)	(185,670,239)	(106,650,813)	(26,102,638)	(45,554,509)	(178,307,960)
صافي الاشتراكات	**19,798,768**	**116,357,037**	**229,309,979**	**365,465,784**	22,631,206	136,938,876	185,615,321	345,185,403
الحركة على الاشتراكات غير المكتسبة	(2,994,472)	12,339,529	(32,424,263)	(23,079,206)	(2,347,859)	8,711,336	(5,538,426)	825,051
صافي الاشتراكات المكتسبة	**16,804,296**	**128,696,566**	**196,885,716**	**342,386,578**	20,283,347	145,650,212	180,076,895	346,010,454
العمولات؛ بالصافي	15,166,676	(4,257,609)	(23,297,130)	(12,388,063)	12,079,587	(7,403,048)	(17,919,474)	(13,242,935)
التغير في العمولات المؤجلة	(638,013)	(813,642)	(33,000)	(1,484,655)	(78,101)	(1,348,478)	277,134	(1,149,445)
إجمالي إيرادات التكافل (1)	**31,332,959**	**123,625,315**	**173,555,586**	**328,513,860**	32,284,833	136,898,686	162,434,555	331,618,074
إجمالي المطالبات المدفوعة	42,335,589	88,109,689	133,191,776	263,637,054	15,683,198	105,843,220	129,826,108	251,352,526
إعادة تكافل ومستردات أخرى	(36,352,147)	(12,898,644)	(46,771,160)	(96,021,951)	(11,106,955)	(5,883,277)	(42,439,369)	(59,429,601)
الحركة في المطالبات القائمة	2,694,011	12,283,379	11,497,870	26,475,260	6,719,546	(12,491,910)	19,358,440	13,586,076
صافي المطالبات المتكبدة (2)	**8,677,453**	**87,494,424**	**97,918,486**	**194,090,363**	11,295,789	87,468,033	106,745,179	205,509,001
صافي الفائض / (العجز) من عمليات التكافل (1-2)	**22,655,506**	**36,130,891**	**75,637,100**	**134,423,497**	20,989,044	49,430,653	55,689,376	126,109,073

25 رسوم الوكالة

يتم تكوين مخصص رسوم الوكالة للمساهمين بنسبة 30٪ من 7 يناير 2024 (نسبة 33% في مايو 2023) من إجمالي الاشتراكات للفترة بعد اعتمادها من مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية.

26 صافي العمولة - حاملي الوثائق

	2024	2023
الربح من معيدي التأمين	23,359,026	2,119,512
عمولة للوكلاء ومعيدي التأمين	(35,747,089)	(15,362,447)
	(12,388,063)	(13,242,935)

27 صافي إيرادات الاستثمار - حاملي الوثائق

	2024	2023
إيرادات الإيجار	5,513,275	5,734,700
إيراد توزيعات أرباح	3,513,400	2,213,362
الربح المحقق من بيع الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	26,705	685,153
إيرادات استثمار الودائع البنكية	10,891,779	7,886,721
مصروفات الاحتفاظ	(534,090)	(1,342,828)
إيرادات أخرى	338,666	1,029,170
خسارة انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	(29,442)	(738,265)
ربح / (خسارة) القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية (إيضاح 11)	(2,638,136)	84,843
إيراد استثمارات حاملي الوثائق	**17,082,157**	15,552,856
حصة المساهمين في استثمار حاملي الوثائق		
إيراد (رسوم مضارب)*	(13,665,726)	(12,442,285)
صافي إيرادات استثمار حاملي الوثائق	**3,416,431**	3,110,571

*تمثل حصة المضارب وهي أتعاب الإدارة المستحقة للمساهمين من جانب حاملي الوثائق نظير إدارة استثماراتهم. تحتسب الرسوم بنسبة 80% (نسبة 80% في 2023) من صافي الإيرادات المستلمة عن استثمارات حاملي وثائق التأمين. تحدد هيئة الرقابة الشرعية النسبة الفعلية لكل سنة بعد التنسيق مع مجلس إدارة المجموعة.

28 المصروفات العمومية والإدارية

	2024	2023
تكاليف الموظفين	42,696,534	36,868,100
مصاريف الإصلاح والصيانة	8,814,701	7,983,032
المرافق	1,357,613	1,991,254
الأتعاب المهنية	2,487,163	1,928,767
إهلاك الممتلكات والمعدات (إيضاح 10)	1,515,142	1,577,133
مصروفات تأمين	1,306,597	1,075,631
مصروفات الإعلانات	213,851	451,210
مصروفات أخرى	3,552,511	4,989,106
	61,944,112	56,864,233

29 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

وفقا للنظام الأساسي للمجموعة ونصوص قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 تم اقتراح مكافآت مجلس الإدارة لسنة 2024 من جانب مجلس الإدارة في اجتماعه الذي عقد بتاريخ 19 فبراير 2025 بمبلغ 6,000,000 ريال قطري (4,000,000 ريال قطري في 2023).

30 هيئة الرقابة الشرعية

تخضع أنشطة المجموعة إلى إشراف هيئة رقابة شرعية يُعينها المساهمون. تؤدي هيئة الرقابة الشرعية دور رقابي من أجل تحديد ما إذا كانت عمليات المجموعة تتم بما يتفق مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

31 صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

وفقا لقانون قطر رقم 13 لسنة 2008 والتوضيحات ذات الصلة المصدرة في سنة 2010 والتي تنطبق على جميع شركات المساهمة القطرية المدرجة ذات الأسهم المتداولة، تقوم المجموعة بتكوين مخصص بنسبة 2.5% من صافي ربحها إلى صندوق دعم للأنشطة الاجتماعية والرياضية.

32 احتياطي حصة أرباح الشركات الشقيقة

وفقًا لتعليمات مصرف قطر المركزي بتاريخ 4 مارس 2019 ، يجب تحويل حصة أرباح الشركات الشقيقة من الأرباح المحتجزة إلى احتياطي حصة في أرباح الشركات الشقيقة. توزيعات الأرباح المعلنة والمستلمة من الشركات الشقيقة هي الجزء القابل للتوزيع من هذا الاحتياطي. خلال السنة حولت المجموعة مبلغ 7.573.236 ريال قطري إلى هذا الاحتياطي (8.280.902 ريال قطري في سنة 2023).

33 العائد الأساسي والمخفف للسهم الواحد

يُحتسب العائد الأساسي و المخفف للسهم الواحد بقسمة الربح المنسوب إلى المساهمين على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

	2024	2023
الربح المنسوب للمساهمين	**143,696,714**	142,799,281
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة	**150,000,000**	150,000,000
العائدات الأساسية للسهم	**0.958**	0.952

لم تكن هناك أسهم مخففة قائمة في أي وقت خلال السنة. بالتالي، فإن العائد المخفف للسهم الواحد يساوي العائد الأساسي للسهم الواحد.

34 المطلوبات الطارئة والتزامات رأس المال

	2024	*2023*
ضمانات بنكية وشيكات خزينة	**8,912,953**	8,851,448
ضمانات حسن أداء	**3,179,556**	125,462

35 الأطراف ذات العلاقة

(أ) المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

هذه المعاملات تمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تعتبر الأطراف على أنها ذات علاقة إذا كان لدى أحد الأطراف قدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على ذلك الطرف في إصدار قراراته المالية والتشغيلية وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات التي يعملون فيها ضمن كبار موظفي الإدارة. تعتمد إدارة المجموعة سياسات وأحكام تسعير هذه المعاملات ويتم التفاوض بشأنها على أساس شروط تجارية عادية. كانت المعاملات الهامة خلال السنة

اسم الشركة	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملات	2024	2023
مجموعة ازدان القابضة ش.م.ع.ق	عضوية مشتركة	التأمين والمطالبات	**7,227,547**	8,391,123
بنك قطرالدولي الإسلامي ش.م.ع.ق	عضوية مشتركة	التأمين والمطالبات	**118,401,745**	103,680,575
شركة تسهيلات الاسلامية ذ.م.م	شركة شقيقة	أتعاب إدارة, التأمين والمطالبات	**642,591**	685,986
شركة مجموعة ساك القابضة	عضوية مشتركة	التأمين والمطالبات	**1,618,619**	2,607,730
المجموعة للرعاية الصحية ش.م.ع.ق	عضوية مشتركة	التأمين والمطالبات	**13,989,528**	13,733,574

(ب) الأرصدة المضمنة ضمن الاشتراكات المدينة والدائنة

اسم الشركة	2024	2023
شركة مكين القابضة ش.م.ق.ع.	**-**	(2,433)
مجموعة ازدان القابضة ش.م.ع.ق	**524,428**	3,500,902
بنك قطر الدولي الإسلامي ش.م.ع.ق	**(13,394,136)**	(10,396,307)
المجموعة للرعية الصحية ش.م.ع.ق	**5,452,888**	6,547,377
شركة تسهيلات الاسلامية ذ.م.م	**643,586**	679,277
شركة مجموعة ساك القابضة	**734,774**	1,953,783

أرصدة الأطراف ذات العلاقة القائمة في تاريخ التقرير بدون ضمان وبدون فوائد.

(ج) تعويضات كبار موظفي الإدارة

	2024	2023
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح 29)	6,000,000	4,000,000
رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل	9,586,740	7,974,240
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	1,085,187	159,636
	16,671,927	12,133,876

36 القيم العادلة للأدوات المالية

تشتمل الأدوات المالية على الودائع والنقد والاستثمارات المالية والذمم المدينة والدائنة وبعض الموجودات والمطلوبات الأخرى. القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء بعض الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المسجلة بالقيمة العادلة، لا تختلف اختلافا جوهريا عن قيمها الدفترية.

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية حسب تقنيات التقييم:

المستوى 1 : الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة؛

المستوى 2 : تقنيات تقييم أخرى والتي تكون جميع بياناتها التي لها تأثير هام على القيمة العادلة المسجلة، يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.؛ و

المستوى 3 : تقنيات تستخدم مدخلات لها التي أثر كبير على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها.

36 القيم العادلة للأدوات المالية (تابع)

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

كما في 31 ديسمبر 2024	القيمة الدفترية				القيمة العادلة		
	القيمة العادلة	التكلفة المطفأة	مطلوبات مالية	إجمالي القيمة الدفترية	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة (حاملي الوثائق)							
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	51,563,843	-	-	51,563,843	48,872,113	-	2,691,730
استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	26,791,530	-	-	26,791,530	26,791,530	-	-
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (حاملي الوثائق)							
اشتراكات مدينة	-	101,537,465	-	101,537,465	-	-	-
مستحقات من إعادة تكافل	-	102,334,883	-	102,334,883	-	-	-
موجودات أخرى	-	35,564,728	-	35,564,728	-	-	-
نقد وأرصدة لدى البنك	-	98,757,616	-	98,757,616	-	-	-
المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (حاملي الوثائق)							
مستحقات من إعادة تكافل	-	-	57,510,989	57,510,989	-	-	-
مطلوبات الإجارة	-	-	63,298,802	63,298,802	-	-	-
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	-	-	14,025,004	14,025,004	-	-	-
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة (المساهمين)							
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	8,072,685	-	-	8,072,685	5,380,955	-	2,691,730
استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	21,233,570	-	-	21,233,570	21,233,570	-	-
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (المساهمين)							
نقد وأرصدة لدى البنك	-	404,861,054	-	404,861,054	-	-	-
المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (المساهمين)							
توزيعات أرباح غير مطالب بها	-	-	10,497,955	10,497,955	-	-	-
مطلوبات الإجارة	-	-	464,438	464,438	-	-	-
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	-	-	51,763,105	51,763,105	-	-	-
	107,661,628	743,055,746	197,560,293	1,048,277,667			

36 القيم العادلة للأدوات المالية (تابع)

كما في 31 ديسمبر 2023	القيمة الدفترية				القيمة العادلة		
	القيمة العادلة	التكلفة المطفأة	مطلوبات مالية	إجمالي القيمة الدفترية	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة (حاملي الوثائق)							
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	50,810,156	-	-	50,810,156	47,790,812	-	3,019,344
استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	6,720,702	-	-	6,720,702	6,720,702	-	-
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (حاملي الوثائق)							
اشتراكات مدينة	-	102,041,042	-	102,041,042	-	-	-
مستحقات من إعادة تكافل	-	67,128,006	-	67,128,006	-	-	-
موجودات أخرى	-	38,437,916	-	38,437,916	-	-	-
نقد وأرصدة لدى البنك	-	129,280,321	-	129,280,321	-	-	-
المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (حاملي الوثائق)							
مستحقات من إعادة تكافل	-	-	32,747,638	32,747,638	-	-	-
مطلوبات الإجارة	-	-	71,783,454	71,783,454	-	-	-
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	-	-	17,888,432	17,888,432	-	-	-
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة (المساهمين)							
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	7,932,139	-	-	7,932,139	4,912,795	-	3,019,344
استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	6,133,001	-	-	6,133,001	6,133,001	-	-
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (المساهمين)							
نقد وأرصدة لدى البنك	-	348,078,931	-	348,078,931	-	-	-
المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (المساهمين)							
توزيعات أرباح غير مطالب بها	-	-	15,906,940	15,906,940	-	-	-
مطلوبات الإجارة	-	-	912,129	912,129	-	-	-
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	-	-	35,889,136	35,889,136	-	-	-
	71,595,998	684,966,216	175,127,729	931,689,943			

خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2024 و2023 لم تكن هناك تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 من قياسات القيمة العادلة، ولم تكن هناك تحويلات من وإلى المستوى 3 من قياسات القيمة العادلة.

36 القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

المستوى 3 التسوية

يوضح الجدول التالي تسوية جميع الحركات في القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة ضمن المستوى 3 بين بداية ونهاية فترة التقرير:

	2024	2023
في 1 يناير	6,038,688	8,142,851
إضافات خلال السنة	-	-
استبعاد خلال السنة	(438,000)	-
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	-	-
صافي التغير في احتياطي العملات الأجنبية	(217,228)	(2,104,163)
في 31 ديسمبر	**5,383,460**	6,038,688

تقنيات التقييم و المدخلات الهامة التي لا يمكن ملاحظته ا

يوضح الجدول التالي أسلوب التقييم المستخدم في قياس القيم العادلة للمستوى 3 في 31 ديسمبر 2024 و 31 ديسمبر 2023 للموجودات والمطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة، بالإضافة إلى المدخلات الهامة غير القابلة للملاحظة المستخدمة.

النوع	**تقنيات التقييم**	**المدخلات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها**	**العلاقة المتبادلة بين المدخلات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها وقياس القيمة العادلة**
أدوات حقوق الملكية غير المدرجة	في كل فترة تقرير ، تقوم الإدارة داخليًا بتقدير القيم العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المسعرة باستخدام طريقة صافي قيمة الموجودات المعدلة.	لا ينطبق	لا ينطبق

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر

إطار الحوكمة

الهدف الأساسي لإطار إدارة المخاطر والإدارة المالية للمجموعة هو حماية مساهمي الشركة من الأحداث التي تعيق التحقيق المستدام لأهداف الأداء المالي المحددة. تدرك الإدارة العليا الأهمية الحاسمة لوجود أنظمة فعالة لإدارة المخاطر.

يتحمل مجلس إدارة المجموعة المسؤولية الكاملة عن وضع ومراقبة هيكل إدارة المخاطر بالمجموعة. يجتمع مجلس الإدارة دوريا لتقييم وتحديد مخاطر المجموعة لمراجعة الهيكل وضمان الجودة المناسبة وتنويع الموجودات ولضمان أن الاكتتاب وإعادة التكافل تتم وفقا لاستراتيجية وأهداف المجموعة. تقع على مجلس الإدارة المسؤولية الكلية عن تحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها المجموعة لوضع الحدود والضوابط المناسبة للمخاطر ورصد المخاطر والالتزام بالحدود.

إطار إدارة الموجودات والمطلوبات

تنشأ المخاطر المالية من المراكز المفتوحة في أسعار الفائدة والعملات ومنتجات الأسهم، والتي تتعرض جميعها لتحركات السوق العامة والخاصة. إن المخاطر الرئيسية التي تواجهها الشركة بسبب طبيعة استثماراتها ومطلوباتها هي مخاطر أسعار الفائدة. تقوم الشركة بإدارة هذه المراكز ضمن إطار إدارة الموجودات والمطلوبات الذي تم تطويره لتحقيق عوائد استثمارية طويلة الأجل تزيد عن التزاماتها بموجب عقود التكافل والاستثمار.

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

الإطار التنظيمي

توفر التعليمات الحصرية للتأمين من مصرف قطر المركزي الإطار التنظيمي لصناعة التأمين في قطر. جميع شركات التأمين العاملة في قطر مطلوب منها اتباع هذه القواعد واللوائح.

فيما يلي اللوائح الرئيسية التي تحكم تشغيل المجموعة:

- الأنظمة الداخلية والرقابة
- إدارة المخاطر
- المحاسبة والتدقيق والتقارير الاكتوارية؛ و
- متطلبات الحذر

مجلس إدارة المجموعة مسؤول عن رصد الالتزام باللوائح أعلاه وقد فوض صلاحياته ومسؤوليته من مجلس الإدارة للتأكد من الالتزام.

إطار إدارة رأس المال

تتمثل سياسة المجموعة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية لضمان ثقة المستثمرين والدائنين والسوق واستدامة التطور المستقبلي للأعمال. يراقب أعضاء مجلس الإدارة العائد على رأس المال ، والذي تعرفه المجموعة بأنه صافي الدخل التشغيلي مقسومًا على إجمالي حقوق ملكية المساهمين. أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال:

- حماية قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، بحيث يمكنها الاستمرار في توفير العائدات للمساهمين والمزايا لأصحاب المصلحة الآخرين؛ و
- توفير عائد كافي للمساهمين عن طريق تسعير التكافل وعقود الاستثمارات بما يتماشى مع مستوى المخاطر.

يتكون هيكل رأس مال المجموعة من حقوق الملكية التي تتكون من رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

تجني المجموعة إيراداتها في سياق أعمالها العادية بشكل رئيسي من القيام بإدارة مخاطر التأمين والاستثمارات مقابل ربح. تتعرض مجالات عمل الشركة بشكل رئيسي للمخاطر التالية:

- مخاطر التكافل؛
- مخاطر إعادة التكافل؛
- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السيولة؛
- مخاطر السوق؛ و
- مخاطر الأسهم

مخاطر التكافل

إن الخطر الرئيسي الذي تواجهه المجموعة بموجب عقود التكافل هو اختلاف المطالبات الفعلية ودفعات المنافع أو توقيتها عن التوقعات. ويتأثر ذلك بتكرار المطالبات وشدتها والمنافع الفعلية المدفوعة والتطورات اللاحقة للمطالبات طويلة الأجل. لذلك فإن هدف المجموعة هو التأكد من توفر احتياطي كافي لتغطية هذه المطلوبات.

تدير المجموعة مخاطر التكافل من خلال الاختيار الدقيق وتنفيذ استراتيجية الاكتتاب والمبادئ التوجيهية الخاصة بها إلى جانب ترتيبات إعادة التكافل الكافية والتعامل الاستباقي مع المطالبات.

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر التكافل (تابع)

تصدر المجموعة بصفة رئيسية عقود التكافل العامة التي تشكل بصفة رئيسية البحرية والطيران والسيارات والحريق والعامة والتكافل والصحة. يتم التخفيف من تركيز التعرض لمخاطر التكافل من خلال تنويع المخاطر المكتتب بها والتأكد من أن المخاطر المكتتبة متنوعة بشكل جيد عبر محفظة كبيرة من حيث النوع ومستوى المنافع المؤمن عليها وحجم المخاطر، والصناعة.

تقوم المجموعة ، في سياق أعمالها العادية، ومن أجل تقليل التعرض المالي الناتج عن المطالبات الكبيرة، بإبرام عقود مع أطراف أخرى لأغراض إعادة التكافل. وتوفر ترتيبات إعادة التكافل تنوعا أكبر في الأعمال التجارية، وتسمح للإدارة بالتحكم في التعرض للخسائر المحتملة الناجمة عن المخاطر الكبيرة، وتعزز القدرة على النمو. إن جزء كبير من إعادة التكافل يتأثر بموجب عقود إعادة التكافل الاختيارية وعقود إعادة التكافل على فائض الخسارة. يتم تقدير المبالغ القابلة للاسترداد من معيدي التأمين بما ينسجم مع مخصص المطالبات القائمة ووفقاً لعقود إعادة التكافل.

على الرغم من أن لدى المجموعة ترتيبات إعادة تكافل، إلا أنها لا تُعفى من التزاماتها المباشرة تجاه حاملي وثائق التأمين، وبالتالي يوجد تعرض ائتماني فيما يتعلق بالتكافل المتنازل عنه، إلى الحد الذي يجعل أي معيد تأمين غير قادر على الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقيات إعادة التكافل هذه. إن عمليات إعادة التكافل التي تقوم بها المجموعة متنوعة بحيث لا تعتمد على معيد تأمين واحد ولا تعتمد عمليات المجموعة بشكل كبير على أي عقد إعادة تكافل واحد.

لدى المجموعة سياسات صارمة لمراجعة المطالبات لتقييم جميع المطالبات الجديدة والمستمرة، ومراجعة تفصيلية منتظمة لإجراءات التعامل مع المطالبات والتحقيق المتكرر في المطالبات الاحتيالية المحتملة لتقليل تعرض المجموعة للمخاطر. تقوم المجموعة أيضًا بتطبيق سياسة الإدارة الفعالة والمتابعة السريعة للمطالبات، من أجل تقليل تعرضها للتطورات المستقبلية غير المتوقعة التي يمكن أن تؤثر سلبًا على المجموعة.

وفقا لإطار إعادة التكافل لا يتحمل مساهمو المجموعة المخاطر المصاحبة لعمليات التكافل حيث يستخدم صندوق التكافل والفائض المدور واتفاقيات إعادة التكافل لتخفيف مثل هذه المخاطر. في حالة عدم توفر الأموال في صندوق التكافل لمقابلة التزاماتها، تمنح المجموعة قرضا بدون فائدة يسدد في عدد من السنوات يتم تحديدها من جانب مجلس إدارة المجموعة بعد التشاور مع هيئة الرقابة الشرعية.

الافتراضات الرئيسية - مخاطر التكافل

إن الافتراض الرئيسي الكامن وراء تقديرات المطلوبات هو أن تطور المطالبات المستقبلية للمجموعة سوف يتبع نمطًا مشابهًا لتجربة تطور المطالبات السابقة. يتضمن ذلك الافتراضات المتعلقة بمتوسط تكاليف المطالبة وتكاليف معالجة المطالبة وعوامل تضخم المطالبة وأرقام المطالبة لكل سنة حادث. يتم استخدام أحكام نوعية إضافية لتقييم مدى احتمال عدم تطبيق الاتجاهات السابقة في المستقبل، على سبيل المثال حدوث حدث لمرة واحدة، والتغيرات في عوامل السوق مثل الموقف العام تجاه المطالبات، والظروف الاقتصادية، بالإضافة إلى العوامل الداخلية مثل سياسة مزيج المحفظة والظروف توزيع الاستثمارات. وشروط السياسات وإجراءات التعامل مع المطالبات. كما يتم استخدام الأحكام لتقييم مدى تأثر العوامل الخارجية مثل القرارات القضائية والتشريعات الحكومية على التقديرات. وتشمل الظروف الرئيسية الأخرى التي تؤثر على موثوقية الافتراضات التغير في أسعار الفائدة والتأخير في التسوية والتغيرات في أسعار العملات الأجنبية.

الحساسيات

إن المخصصات العامة لمطالبات التكافل حساسة للافتراضات الرئيسية المذكورة أدناه. في الحالة التي يكون من غير الممكن فيها تحديد مقدار حساسية بعض الافتراضات مثل التغييرات التشريعية أو عدم اليقين في عملية التقدير.

تطور المطالبات

تحتفظ المجموعة باحتياطيات كافية فيما يتعلق بنشاط التكافل لديها وذلك من أجل التحوط من النتائج الضارة للمطالبات المستقبلية وتطوراتها. يتم حل الشكوك حول مبالغ وتوقيت مدفوعات المطالبات عادة خلال سنة واحدة.

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر التكافل (تابع)

الأسلوب المستخدم لاتخاذ قرار حول الافتراضات:
المخاطر المصاحبة لعقود التكافل هذه معقدة وهي تخضع لعدد من المتغيرات التي تعقد تحليل الحساسية الكمي. تعرض المجموعة للمطالبات المصاحبة مع التكافل العام جوهري. يتركز هذا التعرض في قطر حيث تحدث معاملات كثيرة.

تستخدم المجموعة افتراضات من مزيج من التقارير الداخلية والاكتوارية لقياس التكافل العام المتعلق بمطلوبات المطالبات. يتم استخدام البيانات الداخلية في معظم الحالات من المطالبات الشهرية للمجموعة وفحص عقود التكافل الفعلية التي تمت في نهاية السنة لاستخراج البيانات من العقود المحتفظ بها راجعت المجموعة العقود الفردية وتعرضها الفعلي للمطالبات. يتم استخدام هذه المعلومات لوضع سيناريوهات متعلقة باستتار المطالبات المستخدمة لتوقعات للعدد النهائي من المطالبات.

يورد الجدول التالي تركيز مخصص المطالبات القائمة حسب نوع العقد:

	2024			2023		
	إجمالي الاحتياطيات	**احتياطي إعادة التكافل**	**صافي الاحتياطيات**	إجمالي الاحتياطيات	احتياطي إعادة التكافل	صافي الاحتياطيات
مركبات	59,309,360	(2,937,866)	56,371,494	55,621,650	(18,729,760)	36,891,890
الحوادث العامة	91,237,564	(78,135,648)	13,101,916	116,076,219	(103,291,258)	12,784,961
التكافل والصحة	-	-	-	35,587	(4,688)	30,899
	150,546,924	**(81,073,514)**	**69,473,410**	171,733,456	122,025,706	49,707,750

تحليل الحساسية

معقولية أسلوب التقدير يتم اختبارها بتحليل للحساسية حول عدد من السيناريوهات.

حساسية دخل المجموعة لمخاطر التكافل كما يلي:

	2024			2023	
	تغييرات الافتراضات	**الأثر على صافي الاشتراكات المكتسبة**	**الأثر على حقوق الملكية**	الأثر على صافي الاشتراكات المكتسبة	الأثر على حقوق الملكية
نسبة الخسارة	**+5%**	**(17,119,329)**	**(17,119,329)**	(17,302,873)	(17,300,523)
	-5%	**17,119,329**	**17,119,329**	17,302,873	17,300,523

الحساسية لزيادة / نقص بنسبة 5% في إجمالي معدلات الخسارة هو نفسه بالنسبة لصافي وإجمالي إعادة التكافل حيث أنه لن ينتج عن هذه الزيادة أي زيادة جوهرية في حدود خسارة إعادة التكافل التي تم الوصول إليها.

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر التكافل (تابع)

جدول تطور المطالبات

يوضح الجدول التالي تقديرات المطالبات التراكمية المتكبدة، بما في ذلك المطالبات المبلغ عنها لكل سنة حوادث متتابعة بنهاية فترة التقرير إلى جانب الدفعات التراكمية حتى تاريخه.

جدول تطور المطالبات -2024

	2019	2020	2021	2022	2023	2024	الإجمالي
تقدير المطالبات التراكمية							
كما في نهاية سنة الحادث	216,901,219	95,623,739	157,758,597	206,124,679	240,081,308	218,931,918	
بعد سنة واحدة	208,877,236	164,542,581	153,499,115	203,228,527	343,774,044	-	
بعد سنتين	236,849,187	161,251,729	158,541,651	231,983,142	-	-	
بعد ثلاث سنوات	234,006,997	166,386,333	175,150,990	-	-	-	
بعد أربعة سنوات	237,383,620	191,087,607	-	-	-	-	
بعد خمسة سنوات	249,444,990	-	-	-	-	-	
التقدير الحالي للمطالبات التراكمية	249,444,990	191,087,607	175,150,990	231,983,142	343,774,044	218,931,918	1,410,372,691
المدفوعات التراكمية حتى تاريخه	(238,193,255)	(184,984,676)	(161,566,781)	(211,306,852)	(299,892,052)	(163,882,151)	(1,259,825,767)
إجمالي المطالبات التراكمية التي تم الاعتراف بها في بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024	**11,251,735**	**6,102,931**	**13,584,209**	**20,676,290**	**43,881,992**	**55,049,767**	**150,546,924**

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر التكافل (تابع)

جدول تطور المطالبات

جدول تطور المطالبات -2023

	2018	20195	2020	2021	2022	2023	الإجمالي
تقدير المطالبات التراكمية							
كما في نهاية سنة الحادث	165,391,148	216,901,219	95,623,739	157,758,597	206,124,679	240,081,308	
بعد سنة واحدة	218,396,762	208,877,236	164,542,581	153,499,115	203,228,527	-	
بعد سنتين	208,085,116	236,849,187	161,251,729	158,541,651	-	-	
بعد ثلاث سنوات	271,541,841	234,006,997	166,386,333	-	-	-	
بعد أربعة سنوات	270,862,986	237,383,620	-	-	-	-	
بعد خمسة سنوات	247,284,018	-	-	-	-	-	
التقدير الحالي للمطالبات التراكمية	247,284,018	237,383,620	166,386,333	158,541,651	203,228,527	240,081,308	1,252,905,457
المدفوعات التراكمية حتى تاريخه	(228,559,673)	(210,970,686)	(147,428,408)	(141,511,129)	(178,090,357)	(174,611,748)	(1,081,172,001)
إجمالي المطالبات التراكمية التي تم الاعتراف بها في بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023	18,724,345	26,412,934	18,957,925	17,030,522	25,138,170	65,469,560	171,733,456

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر إعادة التكافل

تقوم المجموعة ، في سياق أعمالها العادية، ومن أجل تقليل التعرض المالي الناتج عن المطالبات الكبيرة، بإبرام عقود مع أطراف أخرى لأغراض إعادة التكافل. وتوفر ترتيبات إعادة التكافل تنوعا أكبر في الأعمال التجارية، وتسمح للإدارة بالتحكم في التعرض للخسائر المحتملة الناجمة عن المخاطر الكبيرة، وتعزز القدرة على النمو. إن جزء كبير من إعادة التكافل يتأثر بموجب عقود إعادة التكافل الاختيارية وعقود إعادة التكافل على فائض الخسارة.

لتقليص تعرضها لخسائر كبيرة من حالات إعسار إعادة التكافل تُقيّم المجموعة الوضع المالي لشركات إعادة التأمين التابعة لها وتراقب تركز مخاطر الائتمان الناشئة من مناطق جغرافية أو أنشطة أو خصائص اقتصادية مماثلة لشركات إعادة التأمين.

تتعامل المجموعة مع معيدي تأمين معتمدين فقط من الإدارة وهم في العادة شركات عالمية مصنفة من جانب وكالات التصنيف العالمية أو أسواق مال دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

لا تعفي عقود إعادة التأمين المتنازل عنها المجموعة من التزاماتها تجاه حاملي وثائق التأمين، وبالتالي تبقى المجموعة مسؤولة عن جزء من المطالبات القائمة المعاد تأمينها إلى الحد الذي يفشل فيه معيدي التأمين في الوفاء بالالتزامات بموجب اتفاقيات إعادة التكافل.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر فشل أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزامه والتسبب في تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. بالنسبة لجميع فئات الموجودات المالية التي تحتفظ بها المجموعة فإن الحد الأقصى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان هو القيمة الدفترية كما تم الإفصاح عنها في بيان المركز المالي.

تم وضع سياسة مخاطر ائتمان تحدد تقييم وتحديد ما يشكل مخاطر ائتمانية للمجموعة، كما تم وضع السياسات والإجراءات التالية للتخفيف من تعرض الشركة لمخاطر الائتمان.

تتم مراقبة الامتثال للسياسة وتتم مراجعة التعرضات والانتهاكات بانتظام للتأكد من ملاءمتها والتغيرات في بيئة المخاطر.

يوضح الجدول الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان من مكونات بيان المركز المالي.

التعرض لمخاطر الائتمان حسب نوع الموجوات المالية	**2024**	2023
النقد لدى البنوك	503,986,058	477,707,483
الاستثمارات المالية	107,661,628	71,595,998
اشتراكات مدينة	136,264,973	132,268,550
وسطاء وذمم مدينة أخرى	1,186,674	1,026,883
مستحقات من معيدي تأمين	104,050,009	68,843,132
إجمالي التعرض	**853,149,342**	751,442,046

التحليل الزمني للموجودات المالية

31 ديسمبر 2024	**من 0 إلى 60 يوم**	**61 حتى 90 يوما**	**91 حتى 180 يوما**	**181 حتى 365 يوما**	**أكثر من 365 يوم**	**الإجمالي**
اشتراكات مدينة (إيضاح 7)	8,649,139	7,633,440	48,520,132	40,401,538	31,060,724	136,264,973
وسطاء وذمم مدينة أخرى (إيضاح 13)	251,104	151,764	126,501	65,577	591,728	1,186,674
مستحقات من معيدي تأمين	2,209,009	15,094,175	40,478,888	37,551,808	8,716,129	104,050,009
الإجمالي	**11,109,252**	**22,879,379**	**89,125,521**	**78,018,923**	**40,368,581**	**241,501,656**

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

التحليل الزمني للموجودات المالية (تابع)

31 ديسمبر 2023	من 0 إلى 60 يوم	61 حتى 90 يوما	91 حتى 180 يوما	181 حتى 365 يوما	أكثر من 365 يوم	الإجمالي
اشتراكات مدينة (إيضاح 7)	29,492,423	8,195,760	30,791,692	37,319,250	26,469,425	132,268,550
وسطاء وذمم مدينة أخرى (إيضاح 13)	217,292	131,328	109,467	56,747	512,049	1,026,883
مستحقات من معيدي تأمين	18,101,130	3,092,696	18,330,966	11,326,685	17,991,655	68,843,132
الإجمالي	47,810,845	11,419,784	49,232,125	48,702,682	44,973,129	202,138,565

استخدمت المجموعة مصفوفة المخصصات التالية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لذممها التجارية المدينة كما في تواريخ التقارير الحالية والمقارنة:

اشتراكات مدينة

	31 ديسمبر 2024		
متجاوزة لموعدها:	**معدل التعثر (1)**	**إجمالي القيمة الدفترية**	**الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة**
0 - 60 يوما	%12	8,649,139	1,032,657
61 - 90 يوما	%13	7,633,440	1,017,950
91 - 180 يوما	%18	48,520,132	8,643,721
181 - 365 يوم	%30	40,401,538	11,984,684
أكثر من 365 يوم	%39	31,060,724	12,048,496
		136,264,973	**34,727,508**

	31 ديسمبر 2023		
متجاوزة لموعدها:	*معدل التعثر (1)*	*إجمالي القيمة الدفترية*	*الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة*
0 - 60 يوما	%22	29,492,423	4,296,677
61 - 90 يوما	%30	8,195,760	2,096,234
91 - 180 يوما	%37	30,791,692	5,478,607
181 - 365 يوم	%42	37,319,250	7,775,615
أكثر من 365 يوم	%56	26,469,425	10,580,375
		132,268,550	30,227,508

وسطاء وذمم مدينة أخرى

	31 ديسمبر 2024		
متجاوزة لموعدها:	**معدل التعثر (1)**	**إجمالي القيمة الدفترية**	**الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة**
0 - 60 يوما	%29	251,104	72,282
61 - 90 يوما	%44	151,764	67,180
91 - 180 يوما	%61	126,501	77,668
181 - 365 يوم	%73	65,577	48,126
أكثر من 365 يوم	%77	591,728	453,657
		1,186,674	**718,913**

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

	31 ديسمبر 2023		
متجاوزة لموعدها:	معدل التعثر	إجمالي القيمة الدفترية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة
0 - 60 يوما	%22	217,292	129,404
61 - 90 يوما	%38	131,328	79,080
91 - 180 يوما	%47	109,467	86,270
181 - 365 يوم	%48	56,747	28,757
أكثر من 365 يوم	%60	512,049	395,402
		1,026,883	718,913

1) تستند معدلات الخسارة إلى تجربة الخسارة الائتمان الفعلية على مدى السنوات الثلاث الماضية. تُضرب هذه المعدلات بعوامل استشرافية لتعكس الفروق بين الظروف الاقتصادية خلال الفترة التي تم خلالها جمع البيانات التاريخية والظروف الحالية ورؤية المجموعة للظروف الاقتصادية على مدى العمر المتوقع للذمم المدينة. تعتمد العوامل الاستشرافية على عوامل الاقتصاد الكلي الفعلية والمتوقعة (الناتج المحلي الإجمالي بشكل أساسي) وتعتبر إيجابية.

مستحقات من معيدي تأمين

يصف الجدول التالي مخاطر الائتمان استنادا إلى تصنيف ائتمان هذه الأطراف.

	2024	2023
مستحقات من إعادة تكافل ذوي تصنيف ائتماني من سلسلة A	76,445,520	47,549,460
مستحقات من إعادة تكافل ذوي تصنيف ائتماني من سلسلة B	27,604,489	21,293,672
مستحقات من إعادة تكافل ذوي تصنيف ائتماني من سلسلة C	-	-
وغير مصنفة		
مستحقات من إعادة تكافل - إجمالي	104,050,009	68,843,132
ناقصا: الخسارة الائتمانية المتوقعة من إعادة التكافل	(1,715,126)	(1,715,126)
مستحقات من إعادة تكافل – صافي	**102,334,883**	67,128,006

المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كان خطر التعثر في سداد أداة مالية قد ازداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات معقولة ومدعومة ذات صلة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد غير ضروريين. يتضمن هذا معلومات كمية ونوعية وتحليل، استنادا للتجربة التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني المطلع وتتضمن معلومات استشرافية. عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

التصنيف الائتماني الخارجي (بقدر المتاح)
تغييرات سلبية كبيرة فعلية أو متوقعة في الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التي من المتوقع أن تسبب تغييرًا كبيرا في قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته

التغيرات الكبيرة الفعلية أو المتوقعة في النتائج التشغيلية لحاملي الوثائق أو شركات التأمين أو إعادة التأمين؛ ومديني التكافل الآخرين ومصدري الدين.

التغيرات الكبيرة الفعلية أو المتوقعة في الأداء المتوقع وسلوك حاملي الوثائق أو شركات التأمين أو إعادة التأمين؛ ومديني التكافل الآخرين في مركز الدفع لديهم والتغيرات في نتائجهم التشغيلية.

التغيرات الكبيرة في مخاطر الائتمان عن الأدوات المالية الأخرى لنفس حاملي الوثائق أو شركات التأمين أو إعادة التأمين؛ ومديني التكافل الآخرين ومصدري الدين.

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تابع)

تعريف التعثر
تعتبر المجموعة ما يلي على أنه يشكل حادثة تعثر لأغراض إدارة الائتمان الداخلي على أنها خبرة تاريخية تشير إلى أن الذمم المدينة التي تستوفي أحد المعايير التالية على أنها عموما غير قابلة للاسترداد.

- عندما يكون هناك خرق لتعهدات مالية من جانب الطرف المقابل؛ أو
- تشير المعلومات المطورة داخليا أو التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أنه من غير المرجح ان يدفع المدين لدائنيه، بما في ذلك المجموعة، بالكامل (بدون الأخذ في الاعتبار الضمانات التي تحتفظ بها المجموعة).

بغض النظر عن التحليل أعلاه تعتبر المجموعة أن التعثر قد حدث عندما يتجاوز الموجود المالي فترة استحقاقه بأكثر من 365 يوما.

درجات مخاطر الائتمان
يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر التعثر. تتغير هذه العوامل استناداً إلى طبيعة التعرض ونوع المقترض. تخضع التعرضات إلى رقابة مستمرة قد ينتج عنها تحريك أي ائتمان إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

استخراج مدة هيكل احتمالية التعثر
تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات المجمعة واستخراج تقديرات لاحتمالية التعثر بالقروض وكيف يتوقع لها أن تتغير نتيجة لمرور الزمن. يشير هذا التحليل تحدي ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التخلف عن الدفع والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تمنح فيها المجموعة قروضا.

إدراج معلومات استشرافية
إن إدراج معلومات استشرافية يزيد من مستوى الحكم عن كيفية تأثير التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي هذه على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على المرحلة 1 والمرحلة 2 والتي تعتبر عاملة. يتم إجراء مراجعة دورية على المناهج والافتراضات المستخدمة متضمنة أية توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية.

نقد لدى البنوك
يتم الاحتفاظ بأموال المجموعة في البنوك لدى البنوك التي صنفتها وكالة موديز كما هو موضح في الجدول أدناه:

	2024	2023
التصنيف الائتماني		
A1	58,430,529	52,667,772
A2	333,770,131	424,838,711
A3	86,785,398	-
AA-	25,000,000	-
	503,986,058	477,506,483

تعتبر الإدارة أن نقدها في البنك ينطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة بناءً على التصنيفات الائتمانية الخارجية أعلاه للأطراف المقابلة، والتي تقع جميعها في "درجة الاستثمار" (أعلى من Baa3). تم قياس انخفاض قيمة النقد لدى بنك على أساس الخسارة المتوقعة لمدة 12 شهرًا و يعكس الاستحقاقات قصيرة الأجل للتعرض.

لم تتطلب القيم الدفترية لنقد المجموعة لدى بنوك أي تعديل لأن نتيجة تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة كانت غير جوهرية.

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تتمثل في مواجهة المجموعة لصعوبة في جمع الأموال للوفاء بالالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية.

تتم مراقبة متطلبات السيولة بانتظام على أساس يومي / أسبوعي / شهري وتضمن الإدارة توفر الأموال الكافية للوفاء بأي التزامات عند نشوئها.

ملامح الاستحقاق

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية غير المخصومة للمجموعة على أساس الالتزامات التعاقدية المتبقية غير المخصومة، بما في ذلك الفوائد الدائنة والمدينة. بالنسبة لمطلوبات عقود التكافل وموجودات إعادة التكافل، يتم تحديد فترات الاستحقاق بناءً على التوقيت المقدر لصافي التدفقات النقدية الخارجة من التزامات التكافل المعترف بها. تم استبعاد الاشتراكات غير المكتسبة وحصة معيدي التأمين من الاشتراكات غير المكتسبة من التحليل لأنها ليست التزامات تعاقدية.

31 ديسمبر 2024	**حتى سنة واحدة**	**1 إلى 5 سنوات**	**الإجمالي**
الموجودات المالية			
اشتراكات مدينة	**136,264,973**	**-**	**136,264,973**
موجودات عقود معيدي التكافل	**190,025,056**	**-**	**190,025,056**
مستحقات من إعادة تكافل	**75,590,402**	**26,744,481**	**102,334,883**
نقد وأرصدة لدى البنك	**504,548,074**	**-**	**504,548,074**
الإجمالي	906,428,505	26,744,481	933,172,986

31 ديسمبر 2023	حتى سنة واحدة	1 إلى 5 سنوات	الإجمالي
الموجودات المالية			
اشتراكات مدينة	**132,268,550**	**-**	**132,268,550**
موجودات عقود معيدي التكافل	**224,616,548**	**-**	**224,616,548**
مستحقات من إعادة تكافل	**50,851,478**	**17,991,654**	**68,843,132**
نقد وأرصدة لدى البنك	**478,288,656**	**-**	**478,288,656**
الإجمالي	**886,025,232**	**17,991,654**	**904,016,886**

31 ديسمبر 2024	**حتى سنة واحدة**	**1 إلى 5 سنوات**	**الإجمالي**
المطلوبات المالية			
مستحقات لإعادة تكافل	57,510,989	-	57,510,989
مطلوبات التكافل التعاقدية	485,323,869	-	485,323,869
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	115,061,907	-	115,061,907
مطلوبات الإجارة	464,438	-	464,438
الإجمالي	**658,361,203**	**-**	**658,361,203**

31 ديسمبر 2023	حتى سنة واحدة	1 إلى 5 سنوات	الإجمالي
المطلوبات المالية			
مستحقات لإعادة تكافل	32,747,639	-	32,747,639
مطلوبات التكافل التعاقدية	470,360,896	-	470,360,896
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	107,672,590	-	107,672,590
مطلوبات الإجارة	449,276	462,853	912,129
الإجمالي	611,230,401	462,853	611,693,254

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار سواء كانت تلك التغيرات ناجمة عن عوامل محددة للورقة المالية الفردية، أو مصدرها، أو العوامل المؤثرة على جميع الأوراق المالية المتداولة في السوق. تحد المجموعة من مخاطر السوق من خلال الاحتفاظ بمحفظة متنوعة والمراقبة المستمرة للتطورات في أسواق الأسهم والسندات الدولية والمحلية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة العوامل الرئيسية التي تؤثر على تحركات سوق الأسهم والسندات، بما في ذلك تحليل الأداء التشغيلي والمالي للشركات المستثمر فيها.

(1) مخاطر العملات

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. الريال القطري مربوط فعليا بالدولار الأمريكي وبالتالي فإن مخاطر العملات تحدث فقط فيما يتعلق بالعملات الأخرى بخلاف الدولار الأمريكي. يعتبر تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية ضئيلاً حيث أن معظم المعاملات تتم بالريال القطري أو بالدولار الأمريكي.

(2) مخاطر معدلات الربح

المجموعة معرضة لمخاطر معدل الربح المتعلقة بودائع أوراق مالية اسلامية.

تحليل حساسية القيمة العادلة للأدوات ذات معدل الربح المتغير

سيؤدي التغيير بـ 100 نقطة أساس في أسعار الربح في تاريخ التقرير إلى زيادة / (إنقاص) حقوق الملكية والربح أو الخسارة بالمبالغ الموضحة أدناه. يفترض هذا التحليل بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

	الربح أو (الخسارة)	
	2024	2023
حساسية التدفق النقدي	**3,652,626**	3,880,770

سيؤدي النقص بـ 100 نقطة أساس في سعر الفائدة في تاريخ التقرير أن يكون له نفس التأثير ولكن تأثير معاكس في حقوق الملكية والربح أو الخسارة.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي المخاطر المتمثلة في تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في الأسعار بالسوق (بخلاف تلك الناتجة من مخاطر أسعار الفائدة أو مخاطر العملات)، بحيث تتسبب في هذه التغيرات عوامل محددة لأداة مالية محددة أو مصدرها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المماثلة المتداولة في السوق.

يرتبط تعرض المجموعة لمخاطر أسعار الأسهم بالموجودات المالية والمطلوبات المالية التي تتقلب قيمتها نتيجة للتغيرات في أسعار السوق.

تحد المجموعة من مخاطر أسعار الأسهم من خلال الاحتفاظ بمحفظة متنوعة والمراقبة المستمرة للتطورات في أسواق الأسهم. إن جميع استثمارات المجموعة في الأسهم مدرجة في بورصة قطر.

يوضح الجدول التالي حساسية تأثير التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للمجموعة للتغيرات المعقولة المحتملة في أسعار الأسهم المدرجة ، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. من المتوقع أن يكون تأثير الانخفاض في أسعار الأسهم مساويًا ومعاكسًا لتأثير الزيادة الموضحة أدناه.

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر أسعار الأسهم (تابع)

	التغيرات في أسعار الأسهم	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الربح
2024			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**±5%**	**2,981,826**	**-**
2023			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	±5%	2,937,115	-

إدارة رأس المال

سياسة إدارة المجموعة لأعمال التكافل وغير التكافل هي الحفاظ على قاعدة رأسمالية كافية لتغطية المتطلبات التنظيمية استنادا إلى تعليمات مصرف قطر المركزي، ويتضمن ذلك أي مبالغ إضافية مطلوبة من جانب الجهة التنظيمية إضافة إلى المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق واستدامة التطور المستقبلي للأعمال. ترصد المجموعة العائد على رأس المال والذي يتم تعريفه على أنه صافي الربح للسنة مقسوما على إجمالي حقوق الملكية.

هدف المجموعة عند إدارة رأس المال:

- حماية قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، بحيث يمكنها الاستمرار في توفير العائدات للمساهمين والمزايا لأصحاب المصلحة الآخرين؛ و
- توفير عائد كافي للمساهمين عن طريق تسعير التكافل وعقود الاستثمارات بما يتماشى مع مستوى المخاطر.

تخضع عمليات الشركة أيضًا للمتطلبات التنظيمية داخل الولايات القضائية التي تعمل فيها. لا تنص هذه اللوائح على الموافقة على الأنشطة ومراقبتها فحسب، بل تفرض أيضًا بعض الشروط المقيدة (مثل كفاية رأس المال) لتقليل مخاطر التعثر في السداد والإعسار من جانب شركات التكافل للوفاء بالالتزامات غير المتوقعة عند نشوئها. التزمت المجموعة وشركاتها التابعة الخاضعة للجهات التنظيمية عموما بالاشتراطات خلال السنة المالية مما يؤكد أنه قد تم الوفاء باشتراطات نسبة الملاءة مما يشير إلى أن رأس المال المؤهل يجب أن لا يقل عن 150% من الحد الأدنى لاشتراط رأس المال. عند الإعلان عن القوة المالية يقاس رأس المال الملاءة باستخدام القواعد المنصوص عليها من جانب مصرف قطر المركزي. تستند اختبارات رأس المال التنظيمية على المستويات المطلوبة من الملاءة ورأس المال وسلسلة من الافتراضات الحذرة فيما يتعلق بنوعية النشاط المكتتب به. رأس المال المؤهل المتاح لتغطية اشتراط الحد الأدنى لرأس المال كما يلي:

	2024	2023
رأس المال المؤهل	**524,045,851**	594,327,773
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	**219,042,198**	223,687,872

38 الزكاة

لا يفوض النظام الأساسي للمجموعة الإدارة بدفع الزكاة بالنيابة عن المساهمين. تبقى المسؤولية عن دفعة الزكاة على عاتق المساهمين

39 إعادة تصنيف مبالغ المقارنة

تمت إعادة تصنيف بعض مبالغ المقارنة لتتفق مع طريقة العرض المتبعة في البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. مع ذلك، لم يكن لعمليات إعادة التصنيف أي أثر على صافي ربح وحقوق ملكية السنوات المقارنة.

40 الأحداث اللاحقة

ليست هناك أحداث لاحقة عقب تاريخ التقرير، لها أثر على فهم هذه البيانات المالية الموحدة.

الإسلامية للتأمين
Islamic Insurance

تقرير الحوكمة 2024

مجموعة الاسلامية القطرية للتأمين

كلمة رئيس مجلس الادارة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه الكرام السادة

المساهمين الكرام ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بالأصـالة عن نفسي

وبالنيابة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة

يسعدني ان اقدم لكم تقرير الحوكمة الخاص بالمجموعة الاسلامية القطرية للتامين لعام 2024. ويأتي هذا التقرير في إطار

التزامنا بتعزيز مستويات الشفافية والمساءلة داخل المجموعة،

حيث يتناول التقرير بشمولية جوانب الحوكمة الرشيدة والممارسات الأخلاقية التي توجه أعمالنا . يتمثل هدفنا الرئيسي في تعزيز

النمو المستدام وتحقيق قيمة مستدامة لمساهمينا الكرام.

ويطيب لي في الختام أن أرفع أسمى آيات التقدير والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السُمو أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه وإلى معالي رئيس مجلس الوزراء لدعمهم المستمر.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى مصرف قطر المركزي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وشركة إيداع وهيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة ولعملائنا ومساهمينا الكرام وأشكر كافة العاملين على جهودهم وتفانيهم في العمل كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لكافة أعضاء مجلس وجميع اللجان المنبثقة عنه لما قدموه من مجهود وافر خلال عام 2024.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نبذة عن مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين:

تأسست مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين)ش.م.ع.ق(كشركة مساهمة مقفلة في دولة قطر في 3 مايو 1994 وفقا لأحكام قانون الشركات القطري رقم 11 لسنة 1981 تحت السجل التجاري رقم)16584(، ثم قامت المجموعة بتغيير وضعها القانوني لتصبح شركة مساهمة قطرية عامة مدرجة بتاريخ 12 ديسمبر 1999، وبنا ء عليه تم إدراج أسهمها في بورصة قطر، وتحكم الشركة بقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته الصادرة بموجب قانون رقم 8 لسنة 2021 وتحت إشراف ورقابة مصرف قطر المركزي باعتبارها إحدى المؤسسات المالية بالدولة.

وبتاريخ 2018/10/14 وافقت الجمعية العامة الغير عادية على تغيير اسم المجموعة من "الشركة الإسلامية القطرية لتأمين" لتصبح "مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين"، بغرض ممارسة نشاط بيع وإدارة العقارات وتأسيس شركة عقارية مملوكة بنسبة 100% للمجموعة.

تعمل المجموعة بصفة أساسية في أعمال التأمينات العامة والتكافل)تأمينات الأشخاص(والتأمين الصحي وفقا لنصوص الشريعة الإسلامية، كما تقوم المجموعة باستثمار أموال المساهمين وحملة الوثائق في كل من العقارات والأسهم والاستثمار في شركات زميلة.

عنوان :

يقع المركز الرئيسي للمجموعة بمبني المجموعة والكائن بطريق الدائري الثالث، الدوحة -قطر وهو محلها القانوني. ووفقا لعقد تأسيس المجموعة فيجوز لمجلس الإدارة إنشاء فروعا أو مكاتب أو توكيلات في قطر أو خارجها.

غرض تأسيس المجموعة:

تعمل المجموعة بصفة أساسية في أعمال التأمين وإعادة التأمين وكالة عن حساب التأمين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية واستثمار رأس مال وموجودات المجموعة، على غير أساس الربا في مختلف مجالات الاستثمار وعلى أسُس التأمين التعاوني والتكافلي ومبادئه، وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المجموعة على وجه الخصوص بالأعمال الآتية :

- التأمين ضد الحريق ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار الناشئة عن الحريق والزلازل والصواعق والأعاصير والانفجارات المنزلية والأضرار التي يحدثها سقوط الطائرات والمركبات الجوية الأخرى وغير ذلك مما يعتبر عُرفاً وعادة ضمن التأمين ضد الحريق.
- التأمين ضد الحوادث ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار الناشئة عن الحوادث الشخصية وحوادث العمل والسرقة وخيانة الامانة والاختلاس والاغتصاب والنهب وضد الأضرار الناجمة عن الأمراض وحوادث السيارات والمسافرين والتأمين على المسؤولية المدنية وكل ما يعتبر عُرفاً وعادة ضمن التأمين ضد الحوادث.
- التأمين البري والبحري والجوي ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار التي قد تحدث لوسائل النقل البري والبحري والجوي بما في ذلك الحمولة أو أي شيء يمكن تأمينه مما له علاقة بوسائل النقل المختلفة والبضائع والأمتعة والأموال كما تشمل أخطار المستودعات التجارية وأية أخطار عرضية وكل ما يعتبر شرعاً وعرفاً ضمن التأمين البري والبحري والجوي.
- التأمين التكافلي)البديل الشرعي للتأمين على الحياة(ويشمل التأمين التكافلي للأفراد والعائلات والجماعات وكل ما يعتبر شرعاً وعرفاً ضمن التأمين التكافلي.
- التأمين الصحي ويشمل التأمين الصحي للأفراد والعائلات والجماعات.
- العمل مقدراً ومثمناً للخسائر في مجال التأمين.
- العمل وكيلًا لشركات التأمين الإسلامية.
- استثمار موجودات المجموعة التي تتكون من موجودات المساهمين وموجودات المؤمن لهم في المجالات المختلفة وتأسيس الشركات المختلفة التي تساعدها على تحقيق أهدافها.
- شراء واستئجار واستبدال وحيازة وبيع وتأجير والتصرف في أي من ممتلكات المجموعة.
- الاشتراك مع هيئات أو شركات أو مؤسسات تزاول أعمالًا شبيهة بأعمالها أو معاونتها على تحقيق أغراضها.
- تقديم الاستشارات الفنية في مجال التأمين.

التزامات المجموعة اتجاه المساهمين في جميع اعمالها:

تلتزم المجموعة في جميع أعمالها بالمبادئ الآتية:

- مباشرة جميع أعمالها في مجال التأمين على أسس التأمين التعاوني والتكافلي، ومبادئه الشرعية، وفي مجال استثمار ما يتوفر لديها من أموال وفي أي مجال آخر بوسائل خالية كلية من الربا ومن أي محظور شرعي وبما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.
- تحقيق مصلحة المؤمن لهم بما يضمن تعاونهم تعاوناً متبادلًا في تحمل الأضرار التي تلحق بأي منهم في حالة تحقق الأخطار المؤمن ضدها لدى المجموعة وذلك بتوزيع قيمة هذه الأضرار عليهم وفقاً للأسس التي يحددها مجلس إدارة المجموعة عملًا بمبادئ التأمين التعاوني.
- تنظيم عمليات التأمين التي تباشرها المجموعة بالطريقة التي تؤدي إلى إعادة كل أو جزء من الفائض الذي يتحقق في حسابات عمليات التأمين إلى المؤمن لهم وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة بعد موافقة هيئة الرقابة الشرعية عليها ، ويُمثل هذا الفائض قيمة الفرق بين صافي الاشتراكات)إجمالي الاشتراكات مخصوماً منها حصص مُعيدي التأمين وأجر الوكالة وعمولات الوسطاء والمخصصات الفنية(مُضافاً إليها صافي عوائد استثمار أموال المؤمن لهم)إجمالي عوائد استثمار أموال المؤمن لهم مخصوماً منها حصة المساهمين فيها "حصة المضاربة "وتكاليف الاستثمار المباشرة(، وبين صافي التعويضات التي سُددت أو لم تُسدد للمؤمن لهم في حالة تحقق الأخطار المُؤمن منها لدى المجموعة)إجمالي التعويضات مخصوماً منها حصص معيدي التأمين في تلك التعويضات(، ويضع مجلس الإدارة سياسة مفصلة لطرق ووسائل توزيع الفائض تُعرض على هيئة الرقابة الشرعية لاعتمادها سنوياً.

- القيام باستثمار الأموال المحصلة من المؤمن لهم والفوائض وإضافة صافي عوائد هذا الاستثمار لصالحهم بعد خصم نسبة من هذه العوائد لصالح المساهمين نظير قيامهم برعاية الأموال المنوّه عنها واستثمارها. وتحدد هيئة الرقابة الشرعية حصة المساهمين)حصة المضارب(في عوائد استثمارات أموال المؤمن لهم في نهاية كل سنة مالية.

رسالتنا:

نحن نقدم منتجات وخدمات تكافلية مبتكرة وشاملة بأسعار تنافسية وبمهنية عالية ترضي عملاءنا وتوفر لهم ولممتلكاتهم أجود مستويات الحماية والضمان.

رؤيتنا المستقبلية:

أن نكون الشركة الرائدة للتأمين التكافلي في قطر والمنطقة من خلال تعزيز سمعتنا المكتسبة في مجال ابتكار المنتجات وتعظيم عائدات حملة وثائق التأمين والمساهمين وتنمية الموارد البشرية.

قيّمنا:

أننا نتعهد بتطبيق قيّمنا التي نفتخر بها ونتبناها وهي :

- إن ولاءنا الدائم واهتمامنا المطلق هو لحملة وثائق التأمين والمساهمين الذين يملكون كافة أنشطة وموجودات التأمين بالمجموعة.
- إن شغفنا بالابتكار يعكس التزامنا الثابت نحو تحقيق متطلبات ورغبات عملائنا وتعظيم مزايا وجودة منتجاتنا وخدماتنا.
- لأننا ملتزمون برعاية مصالح حملة وثائق التأمين والمساهمين فإننا نحرص أشد الحرص على عدم اتخاذ أي إجراء في أي من مجالات عملنا قد يعرض تلك المصالح لأقل درجات الخطر.
- لأن النمو المتواصل يمثل القوة المحركة للمجموعة فإننا نسعى دائماً لرفع مؤشرات أدائنا في كافة أوجه عملنا .
- أن نحترم موظفينا ونوجد لهم فرص الترقي في المجموعة ونشجعهم على تحسين جودة عملهم وزيادة انتاجيتهم من خلال برامج للحوافز يتم تحسينها بشكل مستمر.
- وأن نعمل دائماً على نشر الوعي التأميني التعاوني بين أفراد المجتمع لتعزيز التضامن فيما بينهم وتشجيعهم على التعاون لما فيه صالح للمجتمع ككل.

البيئة التشريعية:

تخضع مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين لعدد من الجهات الرقابية والتشريعية والتي تلتزم المجموعة بتعليماتها وتشريعاتها ذات الصلة وهم على سبيل الذكر -وليس الحصر-كالاتي:

- مصرف قطر المركزي
- هيئة قطر للأسواق المالية
- وزارة التجارة والصناعة
- كل الجهات الرقابية والتشريعية والقوانين والتشريعات ذات الصلة بطبيعة عمليات ونشاط المجموعة.
- كما وان المجموعة ملتزمة باحكام المادة)3(من حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للاسواق المالية وحوكمة شركات التامين الصادر عن مصرف قطر المركزي والذان يتم الاسترشاد بهم في اعداد هذا التقرير.

هيكل رأس مال المجموعة:

حدد رأس مال المجموعة بمبلغ 150 مليون ريال قطري موزع على 150 مليون سهم بقيمة إسمية 1)ريال قطري(للسهم الواحد.

كما تم تحديد الحد الأدنى لملكية عضو مجلس الإدارة)أسهم ضمان العضوية(بنسبة 0.25%)ربع بالمائة(من إجمالي رأس المال، أي ما يعادل عدد 375،000)ثلاثمائة وخمسة وسبعون ألف(سهم فقط، وذلك وفقاً لأخر نسخة من النظام الأساسي للمجموعة والذي تم اعتماده من الجمعية العامة في 2023/04/09.

كما أنه لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من نسبة 5% من أسهم المجموعة، ويجوز بموافقة مسبقة من مصرف قطر المركزي أن تصل النسبة إلى 10% وذلك وفقاً للضوابط المقررة من المصرف المركزي، وكما هو مبيّن في الجدول المساهمات المباشرة لأكبر 10 مساهمين بالمجموعة بالاضافة الى الشركات المملوكة بشكل غير مباشر من قبلهم

مراقب الحسابات الخارجي:

مراقب الحسابات الخارجي للمجموعة في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 هم السادة / كي بي ام جي.)KPMG(وتمثلت قيمة الرسوم المتقاضاه مقابل الخدمات المقدمة خلال العام 739,000 ريال قطري مقسمة الى 494,000 ريال قطري للخدمات المتعلقة بنطاق التدقيق و245,000 ريال قطري للخدمات خارج نطاق التدقيق.

م.	اسم المساهم	عدد الأسهم	نسبة التملك
1	JURADALE CAPITAL HOLDINGS LP	3328380	2.22%
2	بنك قطر للتنميه	3000000	2%
3	الامتيازات الوطنية للا ستثمار *	3000000	2%
4	الدر الصافي للاستثمار *	3000000	2%
5	8 صندوق وادي السيل	3000000	2%
6	وثاق لتنمية الاعمال	3000000	2%
7	DOEDALE CAPITAL HOLDINGS LP	2922660	1.95%
8	ESKDALE CAPITAL HOLDINGS LP	2903060	1.94%
9	FENDERDALE CAPITAL HOLDINGS LP	2901120	1.93%
10	HODDERDALE CAPITAL HOLDINGS LP	2890470	1.93%
*	مجموعة القطف للاستثمار *	2،625،000	% 1.75

*ملكية غير مباشرة لشركة وثاق لتنمية الاعمال

مجلس الادارة

تشكيل المجلس:

يتم تشكيل مجلس الإدارة للمجموعة وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية رقم)11(لسنة 2015م وتعديلاته رقم)8(لسنة 2021، والنظام الأساسي للمجموعة، بالإضافة الى أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية رقم)5(لسنة 2016، والى مبادئ الحوكمة في شركات التأمين الصادرة من مصرف قطر المركزي بقرار رقم)1(لسنة 2016.

بنا ء على آخر تعديل تم على تشكيل مجلس إدارة المجموعة طبقا للانتخابات التي تمت في 9 أبريل 2023 يتكون مجلس الإدارة في دورته الحالية)2023-2025(من 9 أعضاء يمثلون نخبة من رجال الأعمال والشخصيات المشهود لها بالكفاءة والخبرات المتنوعة

ملاحظة : تنتهي دورة مجلس الإدارة الحالي بنهاية السنة المالية المنتهية في 2025/12/31، ووفقا للمادة)17(من النظام الأساسي المعدل للمجموعة فانه في حال انتهاء مدة مجلس الإدارة قبل تصديق الجمعية العامة على التقارير المالية للمجموعة تمتد مدة المجلس إلى تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية للمجموعة.

مسؤوليات وواجبات المجلس:

يتمتع المجلس بأوسع السلطات لإدارة شؤون المجموعة ووضع استراتيجيات أعمالها وخططها المستقبلية وسياساتها واعتماد نظم العمل فيها ونظام الرقابة الداخلية المتبعة فيها والعمل على تطويره وكذلك تعيين الإدارة التنفيذية العليا وتقييم أدائها بحيث يتم ذلك من خلال اجتماعات المجلس المتعاقبة وكافة لجانه التنفيذية والرقابية كل فيما يخصه، وعليه فإن المجلس مسؤول أمام القانون والجهات الرقابية وكافة المساهمين عن تحقيق أهداف المجموعة والالتزام بالقانون واللوائح والتعليمات من الجهات الرقابية التي تخضع لها المجموعة؛ هذا ويلتزم أعضاء المجلس بالاطلاع على كافة مسؤولياتهم وواجباتهم)التنفيذية / الإشرافية(اتجاه المجموعة وإدارتها ومساهميها وأصحاب المصالح وفقا لما يقره قانون الشركات والنظام الأساسي للمجموعة ونظم حوكمة الشركات الصادرة من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية،

اجتماعات مجلس الإدارة:

يعقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات على الأقل خلال العام ولا يجب انقضاء ثلاثة شهور دون عقد الاجتماع.

مسؤوليات وواجبات رئيس المجلس:

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس المجموعة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة المجموعة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة المجموعة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، وعليه أن ينفذ قرارات المجلس وأن يتقيّد بتوصياته، ويجوز له أن يفوّض غيره من أعضاء مجلس الإدارة او أحد اعضاء الادارة التنفيذية العليا في بعض صلاحياته لمدة وموضوع محدد كما ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه.

فيما يلي أهم مسؤولياته :

- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
- الموافقة على جدول أعمال اجتماعه مع الأخذ بعين الاعتبار أي مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.
- تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة المجموعة .
- إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالمجموعة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس.
- إيجاد قنوات التواصل الفعليّة للمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس.
- إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعالة وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك.

1- **جمال عبدالله الجمال :** رئيس مجلس الادارة

ممثلا عن : نفسه

المؤهل العلمي :بكالوريوس محاسبة

المناصب الحالية :

- رئيس مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في المجموعة للرعاية الطبية.
- نائب الرئيس التنفيذي بنك قطر الدولي الإسلامي.

اعضاء المجلس:

فيما يلي قائمة بأعضاء مجلس الإدارة الحاليين تتضمن مناصبهم، وعما إذا كانوا أعضاء مستقلين أو غير مستقلين وأعضاء تنفيذيين أو غير تنفيذيين

اسم العضو	الصفة	مستقل / غير مستقل	تنفيذي / غير تنفيذي
جمال عبدالله احمد جاسم الجمال	رئيس مجلس الادارة	مستقل	غير تنفيذي
عبدالرحمن عبدالجليل العبدالغني	نائب رئيس مجلس الادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
شركة طريق الحق للتجارة يمثلها : محمد عبدالكريم عبدالله عبدالرحمن المير	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
شركة البيدخ للاستثمار يمثلها : الشيخ/ ناصر بن عبدالعزيز بن ناصر آل ثاني	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
مجموعة ثبير للاستثمار يمثلها : الشيخ/ عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي

شركة دار الثريا للاستثمار يمثلها : الشيخ/ تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
المجموعة للرعاية الطبية يمثلها : الشيخ/ ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
راشد ناصر راشد سريع الكعبي	عضو مجلس ادارة	مستقل	غير تنفيذي
خالد محمد اسد العمادي	عضو مجلس ادارة	مستقل	غير تنفيذي

يقوم السيد / **وليد ابراهيم أبو عرجة** بمهام أمين سر مجلس الإدارة وكذلك أمين سرّ لجنة الاستثمار ولجنة المكافآت والترشيحات، كما يقوم بمهام مسؤول علاقات المستثمرين للمجموعة.

هيئة الرقابة الشرعية:

تُنشئ للمجموعة هيئة مستقلة يُطلق عليها اسم "هيئة الرقابة الشرعية"، وذلك للقيام بمهمة الرقابة على نشاطاتها حسب احكام الشريعة الاسلامية حيث تتكون هيئة الرقابة الشرعية من ثلاثة أفراد يُعينون من قبل الجمعية العامة العادية وذلك استنادا إلى توصيات مجلس الإدارة ويجب أن يكون أعضاء الهيئة من العلماء والخبراء المتخصصين في أحكام الفقه والشريعة الإسلامية وكذلك في مجالات الخدمات العامة والأنشطة المالية بحيث يتم التوصية باختيارهم بنا ء على توفر المعايير العلمية والمهنية والقانونية المعمول بها محليا ودوليا ويتم تعيين أعضاء الهيئة لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد.

نظرًا لتخصصنا في تقديم خدمات التأمين الإسلامي، يترأس فضيلة الشيخ الدكتور/ وليد محمد هادي هيئة الرقابة الشرعية، ويشارك في عضويتها كل من فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد العزيز خليفة القصار وفضيلة الشيخ الدكتور/ محمد احمين.

تم تعيين هؤلاء الأعضاء بواسطة الجمعية العامة العادية للمجموعة وتتبع لها مباشرةً وذلك للقيام بتقديم الرأي الملزم وإجراء الرقابة على كل ما يتعلق بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

فضيلة الشيخ / د. وليد محمد هادي : رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ / د. عبدالعزيز خليفة القصار : عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ / د. محمد احمين : عضو هيئة الرقابة الشرعية

مؤهلات وخبرات الاعضاء:

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بمؤهلات علمية وخبرات عملية واسعة في الشؤون الإدارية والمالية، والتي تؤهلهم لتأدية مهامهم بصورة فعالة تحقق مصالح المجموعة وأهدافها وغاياتها، وفيما يلي بيان بنبذة عن السيرة الذاتية والمؤهلات العلمية والمناصب الحالية للسادة الأعضاء

2- **عبد الرحمن عبد الجليل عبد الغني العبدالغني :** نائب رئيس مجلس الادارة

ممثلا عن : نفسه

المؤهل العلمي :بكالوريوس علوم

المناصب الحالية :

- نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة بغرفة تجارة وصناعة قطر.
- عضو مجلس إدارة الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

3- **محمد عبدالكريم عبدالله عبدالرحمن المير :** عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ طريق الحق للتجارة والخدمات

المؤهل العلمي: بكالوريوس تجارة/ شعبة محاسبة

المناصب الحالية:

- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.

4- **راشد بن ناصر سريع الكعبي :** عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : نفسه

المؤهل العلمي :ليسانس قانون

المناصب الحالية :

- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- رئيس مجلس إدارة إنماء القابضة.
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي.
- نائب رئيس مجلس الإدارة في مجموعة آل سريع القابضة.
- عضو في غرفة صناعة وتجارة قطر.

5- **الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني :** عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ دار الثريا للاستثمار

المؤهل العلمي :ماجستير إدارة أعمال

المناصب الحالية :

- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في بنك قطر الدولي الإسلامي.

-

6- **الشيخ / ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني :** عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ المجموعة للرعاية الطبية

المؤهل العلمي :بكالوريوس علوم

المناصب الحالية :

- عضو مجلس إدارة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في بنك قطر الدولي الإسلامي.

7- **الشيخ/ عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني :** عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ مجموعة ثبير للاستثمار

المؤهل العلمي :بكالوريوس محاسبة

المناصب الحالية :

- عضو مجلس إدارة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في بنك قطر الدولي الإسلامي.

8- **الشيخ/ ناصر بن عبدالعزيز بن ناصر آل ثاني :** عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ البيدخ للاستثمار

المؤهل العلمي :بكالوريوس محاسبة

المناصب الحالية :

- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.

9- **خالد محمد العمادي :** عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : نفسه

المؤهل العلمي :بكالوريوس محاسبة

المناصب الحالية :

- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في شركة ودام الغذائية.

مسؤوليات وواجبات اعضاء المجلس:

يتعين على مجلس الإدارة تنفيذ واجباته المنوطة به على نحو مقبول وبنية حسنة، ويجب أن تستند القرارات التي يتخذها المجلس على معلومات وافية من الإدارة التنفيذية أو من مصدر موثوق. على مجلس الإدارة أن يقوم بإعداد ميثاقاً يُسمى "ميثاق مجلس الإدارة "يُحدد فيه الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس ومسؤولياته وواجبات الرئيس والأعضاء والتزاماتهم والمبادئ الملزمة لهم وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية وللقوانين ذات الصلة ووفقاً لأحكام نظام حوكمة الشركات الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية وأحكام التعليمات التنفيذية للتأمين ومبادئ حوكمة شركات التأمين الصادرة من مصرف قطر المركزي، وفيما يلي أهم مسؤولياته:

- الانتظام في حضور اجتماعات المجلس ولجانه، وعدم الانسحاب من المجلس إلا لضرورة وفي الوقت المناسب.
- إعلاء مصلحة المجموعة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الخاصة.
- إبداء الرأي بشأن المسائل الاستراتيجية للمجموعة، وسياستها في تنفيذ مشاريعها، ونظم مساءلة العاملين بها، ومواردها، والتعيينات الأساسية، ومعايير العمل بها.
- مراقبة أداء المجموعة في تحقيق أغراضها وأهدافها، ومراجعة التقارير الخاصة بأدائها بما فيها التقارير السنوية ونصف السنوية والربعيةً.
- الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحوكمة، والعمل على تطبيقها بالشكل الأمثل.
- استغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة بتنوع اختصاصاتهم ومؤهلاتهم في إدارة المجموعة بطريقة فعالة ومنتجة، والعمل على تحقيق مصلحة المجموعة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح.
- المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للمجموعة، وتحقيق مطالب أعضائها بشكل متوازن وعادل.
- الإفصاح عن العلاقات المالية والتجارية، والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلبا على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم .
- اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للمجموعة ومتابعة تنفيذها.
- وضع استراتيجية شاملة للمجموعة وخطط العمل الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهها.
- تحديد هيكل رأس المال الأمثل للمجموعة واستراتيجياته والأهداف المالية واعتماد الموازنة السنوية.
- متابعة نفقات رأس المال في المجموعة وشراء/بيع الأصول.
- وضع أهداف الأداء ومتابعة تنفيذها والاداء العام للمجموعة.
- تقييم واعتماد الهيكل التنظيمي للمجموعة بشكل نظامي لضمان توزيع المهام والوظائف والمسؤوليات على نحو مناسب وخاصًة وحدات الرقابة الداخلية .
- اعتماد السياسات والإجراءات المناسبة لتنفيذ استراتيجية وأهداف للمجموعة.
- اعتماد الخطة السنوية المعنية بالتدريب والتعليم في المجموعة والتي تتضمن برامج تعريفية بالمجموعة وأنشطتها والحوكمة بها .
- وضع اللوائح والإجراءات للرقابة الداخلية ومتابعتها.
- وضع نظام إفصاح كامل لتحقيق العدالة والمساواة ومنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية .
- ضمان نزاهة القوائم المالية والمحاسبية، وتشمل تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- التقييم السنوي لكفاءة إجراءات الرقابة الداخلية في المجموعة.
- اعتماد التعيينات في الإدارة التنفيذية العليا وتخطيط استبدال المناصب في الإدارة .
- ضمان تنفيذ أنظمة الرقابة الملائمة لإدارة المخاطر وذلك من خلال التنبؤ بالمخاطر التي قد تواجهها المجموعة بوجه عام والإفصاح عنها بشفافية .
- وضع سياسات ومعايير وإجراءات محددة وصريحة تنظم عضوية مجلس الإدارة وتنفيذها بعد اعتمادها في الجمعية العمومية .
- وضع سياسة كتابية تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحماية حقوقهم.

حظر الجمع بين المناصب:

تلتزم المجموعة بالقواعد الخاصة بحظر الجمع بين المناصب التي يحظر قانوناً الجمع بينها، إذ يشترط للترشح لعضوية مجلس الإدارة أن يقدم المترشح إقراراً مكتوباً ، يقر فيه بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وذلك وفقاً لقانون الشركات التجارية ونظام الحوكمة، كما تضمن طلب الترشح للعضوية وجوب إفصاح المترشح عن الشركات التي يحتفظ فيها بمنصب في عضوية مجلس إدارتها، بالإضافة الى توضيح صفته فيها وما إذا كان رئيساً أو نائباً للرئيس أو عضواً منتدباً أو عضواً، وعما إذا كان ممثلًا فيها بصفته الشخصية أم بصفته ممثلًا لشخصية اعتبارية، ويظل هذا الالتزام سارياً على أعضاء المجلس طيلة مدة عضويتهم بالمجموعة.

كما يلتزم أعضاء مجلس الإدارة كل عام بتقديم الإقرار السنوي بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام نظام الحوكمة، وتحفظ تلك الإقرارات بمعرفة رئيس مجلس الإدارة لدى أمين سر مجلس الإدارة.

ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة بحظر الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها سواءً بصفتهم الشخصية أو بصفتهم كممثلين عن أشخاص اعتباريين، حيث حرص كل عضو من أعضاء المجلس ألا ينطبق عليه أي من العوامل التالية:

- أن يكون رئيساً أو نائباً لرئيس مجلس إدارة أكثر من شركتين مساهمتين في دولة قطر.
- أن يكون عضواً في أكثر من ثلاث مجالس إدارة شركات مساهمة مركزها في دولة قطر.
- أن يكون عضواً منتدباً في أكثر من شركة مساهمة مقرها الرئيسي في دولة قطر.
- أن يكون عضواً في مجلس إدارة شركة مساهمة تمارس نفس النشاط الذي تمارسه المجموعة.
- أن يقوم بأي عمل أو نشاط ينافس عمل المجموعة أو يضر بمصالحها.

تضارب المصالح:

يلتزم المجلس بالإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها المجموعة مع أي "طرف ذي علاقة "ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة المجموعة.

كما يحرص الأعضاء على عدم حضور أي عضو يكون "طرف ذي علاقة "أو يكون طرفا له صلة بعملية أو علاقة أو صفقة تبرمها المجموعة اجتماعات المجلس التي يتم مناقشه تلك العملية أو العلاقة أو الصفقة فيها، ويمنع حقه في التصويت على ما يصدره المجلس من قرارات بشأنها، وفي جميع الأحوال، يحرص المجلس على أن تصب كافة العلاقات التي تقيمها المجموعة مع الغير أن تكون في مصلحتها، وكذلك تكون جميع الصفقات التي تبرمها وفقا لأسعار السوق وعلى أساس تجاريّ بحت، ويجب ألا ّ تتضمن شروطا تخالف ذلك.

يلتزم أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين وأزواجهم وأولادهم القصر ّ بالإفصاح عن عمليات التداول التي يقومون بها على أسهم المجموعة وسائر أوراقها المالية الأخرى.

النصاب القانوني لاجتماعات المجلس:

لا يعتبر اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء وشريطة حضور رئيس مجلس إدارة الاجتماع أو نائبه. ويجوز للعضو الغائب)إن وجد(، بنا ء على طلب خطي تفويض أي عضو مجلس إدارة أخر لتمثيلهم في الحضور والتصويت. ولا يمكن لعضو مجلس الإدارة تمثيل أكثر من عضو واحد. إذا تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية أو أربعة غير متتالية دون عذر يقبله المجلس، يعتبر عضو مجلس الإدارة أنه مُستقيل، ويمكن أن يتم المشاركة في اجتماع مجلس الإدارة باي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها التي تُمكن المشارك من الاستماع والمشاركة بنشاط في مناقشات جدول أعمال مجلس الإدارة واتخاذ القرارات.

الدعوة لاجتماعات المجلس:

يجتمع المجلس بناء على دعوة من رئيس مجلس الإدارة وبنا ء على ما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للمجموعة. على رئيس مجلس الإدارة استدعاء المجلس للاجتماع متى طلب ذلك عضوين على الأقل من أعضائه، وتوجه الدعوة لكل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع بأسبوع واحد على الأقل. ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر في جدول الأعمال عند استلام إخطار من الاجتماع وجدول الأعمال المقترح.

قرارات المجلس:

دون مخالفة لأحكام القانون في هذا الصدد، يتعين على المجلس الذي يُمرر قراراته بأغلبية أصوات أعضاء مجلس الإدارة)الحضور والممثلين(. في حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

يتم إعداد محضر لكل اجتماع، بما في ذلك أسماء الحضور والغائبين، فضلا عن مناقشات الاجتماع. يقوم رئيس مجلس الإدارة وأمين السرّ بالتوقيع على المحضر، ومن الممكن أن يقدم أي عضو لا يوافق على أي قرار اتخذه المجلس، اعتراضه/اعتراضها في محضر الاجتماع.

ويجوز لمجلس الادارة عند الضرورة أو الاستعجال ان يصدر بعض قرارات التداول شريطه موافقة جميع اعضاء المجلس الخطية لتلك القرارات، على ان تُعرض في الاجتماع التالي لمجلس الإدارة لتضمينها في محضر الاجتماع.

أمين سرّ المجلس:

يصدر المجلس قرارا بتسمية أمين سرّ مجلس الإدارة. يجب أن تكون الأولوية للشخص الذي يحمل شهادة جامعية في القانون أو المحاسبة من إحدى الجامعات المعترف بها أو ما يعادلها، ولمن لديه خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في التعامل مع شؤون الشركة المُدرجة. يجوز للأمين، وبناء على موافقة رئيس مجلس الإدارة طلب مساعدة من أي موظف في المجموعة لأداء واجباته، ويتولى مهام أمين سر المجموعة السيد / **وليد ابراهيم أبوعرجة**، وذلك بالإضافة الى مسؤولياته اليومية كأمين سرّ لجنة الاستثمار ولجنة المكافآت والترشيحات وكذلك كمسؤول عن إدارة علاقات المستثمرين للمجموعة.

مسؤوليات وواجبات أمين سرّ المجلس:

يحدد مجلس الإدارة مسؤوليات وواجبات أمين سر مجلس الإدارة وذلك عن طريق اعتمادها ضمن سياسات وإجراءات المجموعة وبالتحديد في لائحة الحوكمة والامتثال الخاصة بالمجموعة، وفيما يلي أهم المسؤوليات والواجبات الخاصة بأمين سر مجلس الإدارة:

- تسجيل محاضر اجتماعات المجلس، وتحديد أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين. ومناقشات الاجتماع. وتقديم اعتراضات الأعضاء على أي قرار اتخذه المجلس، وإرسال دعوات الاجتماع إلى أعضاء مجلس الإدارة والمشاركين)إن وجدو(، وارفاقها بجدول الأعمال، واستلام طلبات الأعضاء لإضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال في اجتماعات مجلس الإدارة.
- تسجيل قرارات مجلس الإدارة في السجل المُعد لهذا الغرض، وفقا لتاريخ صدوره.

- تسجيل الاجتماعات التي عقدها المجلس في سجل مُرقم بالتسلسل والذي أعد لهذا الغرض، وترتيبه حسب التاريخ المُنعقد ووضع أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين ومناقشات الاجتماع واعتراضات الأعضاء إن وجدت.
- الاحتفاظ بمحاضر اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات والتقارير وجميع سجلات مجلس الإدارة والمراسلات والكتابات في الورق والسجلات الإلكترونية.
- تمكين رئيس مجلس الإدارة والأعضاء من الوصول إلى جميع المعلومات في الوقت المناسب والوثائق والبيانات المتعلقة بالمجموعة.
- التنسيق الكامل بين الرئيس والأعضاء، و بين الأعضاء أنفسهم، وكذلك بين مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة وأصحاب المصلحة في المجموعة بما في ذلك المساهمين والإدارة والموظفين.
- حفظ إقرار أعضاء مجلس الإدارة من "عدم دمج الوظائف المحظورة."

عدد اجتماعات المجلس خلال السنة:

لقد تم عقد)8(ثمان اجتماعات لمجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهي في 31 ديسمبر 2024 كما أنه لم تتجاوز الفترة الزمنية بين تاريخ انعقاد كلٍ منها أكثر من ثلاثة أشهر. وفيما يلي ملخص حول اجتماعات المجلس التي عقدت خلال العام 2024:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الاعضاء الحاضرين	عدد الاعضاء الغائبين	ملاحظات
الاول	08-01-2024	9	0	لا يوجد ملاحظات
الثاني	15-02-2024	9	0	لا يوجد ملاحظات
الثالث	28-04-2024	8	1	تم استثناء مشاركة سعادة الشيخ/محمد بن ثاني آل ثاني، ممثلا عن شركة طريق الحق للتجارة والخدمات، وذلك بسبب مناقشة بند يختص بسعادته
الرابع	02-06-2024	9	0	لا يوجد ملاحظات
الخامس	24-07-2024	9	0	لا يوجد ملاحظات
السادس	30-07-2024	9	0	لا يوجد ملاحظات
السابع	29-10-2024	9	0	لا يوجد ملاحظات
الثامن	04-12-2024	9	0	لا يوجد ملاحظات

لجان مجلس الإدارة:

شكّل مجلس الإدارة فور انتخابه في أبريل 2023 اللجان المنصوص عليها في نظام الحوكمة، وهم:

- لجنة المكافآت والترشيحات
- لجنة التدقيق وإدارة المخاطر

وقد تضمن قرار المجلس بتشكيل اللجان المذكورة أعلاه وتسمية رئيس لكل لجنة وأعضائها مراعياً في ذلك ما يلي:

- توافر الخبرة اللازمة التي تمكنهم من ممارسة اختصاصات اللجنة وفقاً لنظام الحوكمة.
- مراعات الضوابط الخاصة بتشكيل اللجان المنصوص عليها في نظام الحوكمة.
- كما قد شكل المجلس لجنة الاستثمار وذلك بغرض وضع الاستراتيجيات والخطط والسياسات الاستثمارية للمجموعة.

تحتفظ كل لجنة من اللجان المذكورة أعلاه بميثاق خاص بها يوضح الأهداف لكل لجنة ومهام وصلاحيات اللجنة وأعضائها، وفي جميع الأحوال يبقى المجلس مسؤولا عن تلك اللجان وأعمالها.

وليد ابراهيم أبوعرجة : امين سر مجلس الادارة

مسؤول ادارة علاقات المستثمرين (IR) معتمد من قبل الجمعية البريطانية لعلاقات المستثمرين(UK IR Society)

لجنة الاستثمار:

وهي من اللجان الغير منصوص عليها في نظام الحوكمة، وقد شكلت بغرض وضع الاستراتيجيات والخطط والسياسات الاستثمارية للمجموعة والتوصية للمجلس باتخاذ القرارات الاستثمارية الهامة ومتابعة الأداء الاستثماري مع الإدارة التنفيذية أولا بأول، هذا ويتم اتخاذ قرارات اللجنة بالاجتماع أو بالتمرير.

تتكون لجنة الاستثمار من رئيس وعضوين من مجلس الإدارة ورئيس المجموعة.

عبد الرحمن عبد الجليل عبد الغني العبدالغني : رئيس لجنة الاستثمار

الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني : عضو لجنة الاستثمار

راشد بن ناصر سريع الكعبي : عضو لجنة الاستثمار

علي إبراهيم عبدالعزيز العبد الغني : عضو لجنة الاستثمار

وليد ابراهيم أبوعرجة : أمين س ر اللجنة

لجنة المكافآت والترشيحات

لجنة المكافآت والترشيحات:

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات من رئيس وعضوين من مجلس الإدارة جميعهم غير تنفيذيين)كما هو موضح بجدول توزيع المناصب(.

راشد بن ناصر سريع الكعبي : رئيس لجنة المكافآت والترشيحات

الشيخ/ عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني : عضو لجنة المكافآت والترشيحات

الشيخ / ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني : عضو لجنة المكافآت والترشيحات

وليد ابراهيم أبوعرجة : أمين س ر اللجنة

عقدت لجنة المكافآت والترشيحات)4(أربع اجتماعات خلال عام 2024 ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور أغلبية الأعضاء. وقد ناقشت اللجنة عدد من النقاط الجوهرية خلال اجتماعاتها كما هو موضح على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الاعضاء الحاضرين	عدد الاعضاء الغائبين	أهم التوصيات / القرارات
الاول	02-01-2024	3	0	مناقشة آلية توزيع المكافآت على أعضاء مجلس الإدارة، وتم اجراء تعديل طفيف على الهيكل التنظيمي للمجموعة، وتقييم عمل أمين سر مجلس الإدارة.
الثاني	14-02-2024	3	0	التوصية بمكافآت مجلس الادارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية وأمين السر والموظفين، عرض ومناقشة تقييم لجنة المكافآت والترشيحات لأعضاء مجلس الادارة، ومناقشة واعتماد ميثاق اللجنة وتعيين متحدث رسمي باسم المجموعة وخطة سياسة الاحلال الوظيفي.
الثالث	25-04-2024	3	0	دراسة طلب شركة طريق الحق للتجارة والخدمات، عضو مجلس الادارة لتغيير ممثلها في عضوية مجلس إدارة المجموعة من سعادة الشيخ/ محمد بن ثاني بن عبدالله ال ثاني إلى السيد/ محمد عبدالكريم عبدالله المير. ومناقشة وتوصية تعديل راتب رئيس المجموعة ورفع التوصية للمجلس.
الرابع	22-10-2024	3	0	موافقة اللجنة على مقترح الادارة التنفيذية بشأن تحديد الاطار العام للسياسات والاجراءات التي سيتم اتباعها كأساس لتقييم الموظفين تماشيا مع نظام إعادة الهيكلة الجديد وحسب المذكرة المرفقة، ورفع توصية لمجلس الادارة للموافقة عليه.

من أهم مسؤوليات وواجبات اللجنة هو التالي:

- تطوير الأسس والمعايير العامة التي يستخدمها أعضاء الجمعية العمومية لاختيار العضو الأمثل من بين المرشحين لعضوية مجلس الإدارة.
- ترشيح من يبدو مناسبا لعضوية مجلس الإدارة عند وجود مقعد شاغر.
- وضع مشروع "خطة لتعاقب الموظفين "لإدارة المجموعة.
- ترشيح من يبدو مناسبا لشغل أي وظيفة من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.
- تلقي طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة.
- تقديم قائمة المرشحين لعضوية المجلس إلى مجلس الإدارة، بما في ذلك التوصيات في هذا الصدد، وإرسال نسخة منها إلى هيئة قطر للأسواق المالية ومصرف قطر المركزي عند الاقتضاء.
- تقديم تقريرًا سنويًا إلى مجلس الإدارة يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس لمعرفة نقاط الضعف والقوة، إلى جانب تقديم المقترحات في هذا الصدد.
- وضع أسس التعويضات السنوية للمجموعة، بما في ذلك طريقة تحديد تعويضات رئيس مجلس الإدارة وكافة أعضاء المجلس .
- وضع أسس لمنح العلاوات والحوافز داخل المجموعة، بما في ذلك إصدار حصص الحوافز لموظفيها.

لجنة التدقيق وإدارة المخاطر

لجنة التدقيق وإدارة المخاطر:

تتكون اللجنة من رئيس وعضوين مستقلين من مجلس الإدارة وجميعهم غير تنفيذيين)كما هو موضح بجدول توزيع المناصب(.

خالد محمد العمادي : رئيس لجنة التدقيق وادارة المخاطر

راشد بن ناصر سريع الكعبي : عضو لجنة التدقيق وادارة المخاطر

الشيخ/ ناصر بن عبدالعزيز بن ناصر آل ثاني : عضو لجنة التدقيق وادارة المخاطر

رامي محمد الاغا : أمين س ر اللجنة

عقدت لجنة التدقيق وادارة المخاطر)8(ثمان اجتماعات خلال عام 2024 ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور أغلبية الأعضاء وشريطة حضور رئيس اللجنة.
وقد ناقشت اللجنة عدد من النقاط الجوهرية خلال اجتماعاتها كما هو موضح على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الاعضاء الحاضرين	عدد الاعضاء الغائبين	أهم التوصيات / القرارات
الاول	08-01-2024	3	0	تم اعتماد محضر اجتماع لجنة التدقيق والمخاطر رقم 2023/9 .اعتماد خطة التدقيق الداخلي للسنه الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر 2024 من قبل اللجنة
الثاني	07-02-2024	3	0	مناقشة تقرير نشاط إدارة الأمن السيبراني عن أعمالها لعام 2023، مناقشة تحديث سجل مخاطر)مركز الاتصال و اكتتاب ومطالبات السيارات 2023(،مناقشة التقرير السنوي لإدارة المخاطر إلى لجنة التدقيق المخاطرللعام 2023 وتقرير مراجعة إطار إدارة المخاطر للعام 2023، مناقشة تقرير لجنة التدقيق والمخاطر إلى مجلس الإدارة للعام 2023)جزء المخاطر(،مراجعة واعتماد نتائج اختبارات ضغط الملاءة المالية في الميزانية العمومية للموازنة المالية لعام 2024. مناقشة واعتماد ميثاق إدارة الالتزام والإبلاغ لعام 2024،مناقشة و اعتماد المنهجية القائمة على المخاطر للمجموعة)تحديث شهر اكتوبر-فاتف(،عرض سياسة التداول من الداخل و النماذج المستحدثة بالخصوص ورفع توصية لمجلس الإدارة للإعتماد.عرض سياسة مكافحة الرشوة المستحدثة ورفع توصية لمجلس الإدارة للإعتماد.عرض سياسة اعادة التامين المحدثه، ورفع توصيه لمجلس الإدارة للإعتماد.اعتماد كشف العملاء عاليين المخاطر للنصف الثاني من عام 2023،اعتماد التقرير السنوي لإدارة الالتزام والإبلاغ،اعتماد ميثاق إدارة التدقيق الداخلي للعام 2024،عرض ميثاق لجنة التدقيق والمخاطر ورفع توصيه لمجلس الإدارة للإعتماد،مناقشة تقرير نشاط إدارة التدقيق الداخلي خلال للعام 2023، اعتماد التقرير السنوي للجنة التدقيق والمخاطر إلى مجلس الإدارة لعام 2023)قسم إدارة التدقيق الداخلي(

الثالث	15-02-2024	3	0	اعتمدت اللجنة محضر اجتماع لجنة التدقيق والمخاطر رقم 2024/2. تم مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مع مدقق الحسابات الخارجي، ومدى الإلتزام مع تعليمات حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية و أوصت اللجنه برفعها لمجلس الإدارة للإعتماد في اجتماعهم القادم ، تم تحليل البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مع الرئيس المالي للمجموعه ، ورفع توصية لمجلس الإدارة لإعتمادها، مناقشة عروض الأسعار لتعيين مدقق حسابات خارجي للمجموعة للسنه المنتهية في 31 ديسمبر 2024، ورفع العروض لمجلس الإداره لاعتمادها
الرابع	28-04-2024	3		مراجعة تقرير الملاءة المالية كما في 31 ديسمبر 2023 والموافقة عليه من اللجنة، ناقشت اللجنة تقرير المخاطر كما في 31 ديسمبر 2023 ووافقت عليه، مراجعة واعتماد كما في 31 ديسمبر 2023 ووافقت اللجنة عليه، قدمت إدارة إدارة ORSA تقرير المخاطر تقرير الحالة المالية للمجموعة (FCR لعام 2023 الذي أعده الخبير الاكتواري الرئيسي واستعرضت اللجنة التقرير وأعربت عن ارتياحها. وقد أوصت اللجنة بعرضه على مجلس الإدارة في اجتماعه القادم للموافقة عليه، قدمت إدارة المخاطر سجلات المخاطر المحدثه، وأبلغ الأعضاء أنه تم الحصول على تحديث من الإدارة بشأن حالة تنفيذ التدابير الإضافية لمراقبة المخاطر في سجلات المخاطر وافقت اللجنة على السجلات المحدثه وطلبت من إدارة المخاطر متابعة المهام المعلقة المتعلقة بتدابير مراقبة المخاطر الإضافية وتحديث اللجنة في العام المقبل. تحليل البيانات المالية للفتره المنتهية في 31 مارس 2024 مع الرئيس المالي للمجموعه ، أبدت اللجنه ارتياحها عن البيانات الماليه ورفع توصية لمجلس الإدارة لإعتمادها
الخامس	11-06-2024	3	0	مراجعة تقرير الملاءة المالية كما في 31 مارس 2024 وقد أبدت اللجنة ارتياحها للتقرير ووافقت عليه،مراجعة تقرير المخاطر كما في 31 مارس 2024وقد ناقشت اللجنة التقرير ووافقت عليه، وطلبت من الإدارة حل حالات عدم الامتثال التنظيمي بشكل عاجل. مراجعة واعتماد تقييم مخاطر الاحتيال على مستوى الجهة وسجل مخاطر الاحتيال – 2024 وشددت اللجنة على الحاجة إلى تحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات في الوقت المناسب وشراء نظام كشف الاحتيال ووافقت على السجل المحدث. مراجعة واعتماد التقييم الذاتي لإطار إدارة مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – 2024 وشددت اللجنة على النشر العاجل لنظام "اعرف عميلك" الإلكتروني ووافقت على التقييم. مراجعة والموافقة على تحديث سجلات المخاطر للأقسام التاليه: أ(المؤشر الجغرافي والطاقة ب(مطالبات المؤشر الجغرافي ج(الحسابات والمالية د(الصحة والسلامة وشددت اللجنة على ضرورة استكمال عملية وضع العلامات على الأصول بشكل عاجل ووافقت على سجلات المخاطر. مناقشة تقرير التدقيق الداخلي بخصوص شطب المركبات وبيع الحطام للربع الأول من 2024
السادس	29-07-2024	3	0	تم اعتماد محضر اجتماع لجنة التدقيق والمخاطر رقم 2024/5 وتم مناقشة البيانات المالية للفتره المنتهية في 30 يونيو 2024 مع مدقق الحسابات الخارجي و أوصت اللجنه .برفعها لمجلس الإدارة للإعتماد في اجتماعهم القادم

السابع	29-10-2024	3	0	تم اعتماد محضر اجتماع لجنة التدقيق والمخاطر رقم 2024/6. ناقشت اللجنه تحليل البيانات المالية للفتره المنتهية في 30 سبتمبر 2023، و أوصت برفع توصيه لمجلس الإدارة لإعتمادها. مناقشة مصفوفة الصلاحيات المعدله أوصت اللجنه برفع المقترح بعد التعديل على مجلس الإدارة للإعتماد، مناقشة كافة المستندات المحدثه المتعلقه بإطار إدارة المخاطر ناقشت اللجنة ووافقت على النسخة المحدثةوقررت بأنه سيتم عرضها على مجلس الإدارة في الاجتماع القادم لإعتمادها،ناقشت اللجنة ووافقت على سجل المخاطر المؤسسية المحدث و وقررت بأنه سيتم عرضها على مجلس الإدارة في الاجتماع القادم للموافقه عليه،مناقشة التعديلات على دليل السياسات والإجراءات الخاص بإدارة الأمن السيبراني أبدت اللجنة رضاها عن التقرير العام المقدم لها، وأوصت برفعه لمجلس الإداره للإعتماد. مناقشة تعديلات ميثاق لجنة التدقيق والمخاطر أبدت اللجنه ارتياحها، وأوصت برفعه لمجلس الإدارة للإعتماد. مناقشة تحليل البيانات المالية للفتره المنتهية في 30 سبتمبر 2024 مع الرئيس المالي للمجموعه،ابدت اللجنه ارتياحها عن البيانات الماليه المعروضه، وأوصت برفعها على مجلس الإداره للإعتماد. أبلغ السيد مدير إدارة المخاطرالساده أعضا اللجنه بأنه سيتم إعطاء برنامجا تدريبيا مفصلا للساده أعضاء مجلس الإدارة عن إدارة المخاطر في اجتماع مجلس الإدارة القادم.عرض السيد/ شريف القاسم) مدير إدارة الإلتزام والإبلاغ (استقالته على الساده الأعضاء، وقبلت اللجنه الإستقاله متمنية له التوفيق والنجاح.

الثامن	25-11-2024	3	0	تم اعتماد محضر اجتماع لجنة التدقيق والمخاطر رقم 2024/7. مراجعة واعتماد تقرير الملاءة المالية كما في 30 يونيو و 30 سبتمبر 2024 أعربت اللجنة عن رضاها ووافقت على التقارير. مراجعة واعتماد تقرير المخاطر كما في 30 يونيو و 30 سبتمبر 2024 أعربت اللجنة عن رضاها عن التقرير وشرح الإدارة بشأن معالجة الانتهاك ووافقت على التقارير. مراجعة واعتماد نتائج اختبارات الإجهاد على الميزانية العمومية للشركة كما في 30-06-2024 ناقشت اللجنة سيناريوهات مختلفة وأعربت عن رضاها عن قوة الميزانية العمومية للمجموعه و تمت الموافقة على التقرير. مراجعة واعتماد التقييم الذاتي السنوي للمخاطر السيبرانية وتكنولوجيا المعلومات– 2024 أعربت اللجنة عن رضاها ووافقت على التقرير. مراجعة واعتماد سجلات المخاطر المحدثة للأقسام)أ(التكافل والصحة)ب(إعادة التأمين)ج(الإدارة والموارد البشرية أعربت اللجنة عن رضاها ووافقت على سجلات المخاطر. مناقشة تقرير التدقيق الداخلي لعمليات شطب المركبات وبيع الحطام للربع الثاني من عام 2024 أوصت اللجنه بإجراء اللازم وتحسين الإجراءات اللازمة بالخصوص أوصت اللجنه بإجراء اللازم وتحسين الإجراءات أوصت 9001-2015 ISO اللازمة بالخصوص. مناقشة تقرير التدقيق الداخلي لـ اللجنه بإجراء اللازم وتحسين الإجراءات اللازمة بالخصوص. مناقشة تقرير التدقيق الداخلي للإدارة الماليه أوصت اللجنه الإدارة العليا بتوجيه الإدارة الماليه و الدوائر المعنيه لتصويب أوضاعها بما يتناسب مع أفضل المعايير والتعليمات ودليل السياسات قد استعانت حال يا بوظيفة QIIG والإجراءات. أبلغ مدير المخاطر أعضاء اللجنة أن قطر. وينتهي عقدهم في 31 ديسمبر2024. GT الخبير الاكتواري الرئيسي لشركة SHMA وبنا ء على ذلك، تم طرح طلب تقديم عروض للشركات الخمس التالية)أ(شركة قطر)د(شركة GT ب(شركة عبد الرحيم عبد الوهاب)ج(شركة(Consulting قدم مدير إدارة المخاطر ورقة .DD Consults هـ(شركة(Badri Consultants المقارنة الفنية والتجارية للمقترحات الواردة بما في ذلك توصيات لجنة الشراء ورئيس SHMA المجموعة. وأفاد بأن لجنة الشراء ورئيس المجموعة أوصوا بشركة بنا ء على أقل سعر تم عرضه للنطاق مع وجود الفريق الأكثر Consulting SHMA خبرة.ووافقت اللجنة على توصية رئيس المجموعة ووافقت على تعيين شركة كخبير اكتواري رئيسي للمجموعه. أوصت اللجنه بعرض الموضوع Consultants .على مجلس الإدارة في الإجتماع القادم للإعتماد

من أهم مسؤوليات وواجبات اللجنة هو التالي:

- الحرص على تبني المجموعة لنظام رقابة داخلية والتوصية للمجلس على اعتماده، وإجراء مراجعات دورية عليه وتقييم مدى كفاءته .
- وضع إجراءات التعاقد وترشيح المدققين الخارجيين، والتأكد من استقلاليتهم أثناء تنفيذهم لعملية التدقيق.
- الإشراف على أعمال الرقابة الداخلية للمجموعة، ومتابعة عمل المدقق الخارجي، والتنسيق بينهما، وضمان امتثالهم لتنفيذ أفضل المعايير الدولية فيما يخص عملية التدقيق وإعداد التقارير المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومعايير التدقيق، والمراجعة الدولية، ومتطلباتهم.
- الإشراف على ومراجعة دقة وصلاحية القوائم المالية والتقارير السنوية والنصف سنوية والتقارير الربع سنوية .
- النظر في ومراجعة واتباع تقارير وملاحظات المدقق الخارجي فيما يخص القوائم المالية للمجموعة .
- التأكد من دقة البيانات والقوائم المالية والشؤون المفصح عنها المقدمة إلى المساهمين في الجمعية العمومية.

- التنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة.
- مراجعة النظم المالية، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر.
- إجراء تحقيقات على شؤون الرقابة المالية التي يطلبها مجلس الإدارة.
- التنسيق بين وحدة التدقيق الداخلية بالمجموعة والمدققين الخارجيين.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للمجموعة وتقديم الآراء والمقترحات لمجلس الإدارة في هذا الصدد.
- تنفيذ مهام مجلس الإدارة فيما يخص الرقابة الداخلية للمجموعة.
- وضع ومراجعة سياسات المجموعة بانتظام فيما يتعلق بإدارة المخاطر، مع الأخذ بالاعتبار لطبيعة أعمال المجموعة، وتغيرات السوق، واتجاهات الاستثمار، وخطط التوسع الخاصة بالمجموعة بعين الاعتبار .
- الاشراف على برامج التدريب على إدارة المخاطر التي أعدتها المجموعة .
- إعداد وتقديم تقارير دورية تختص بالمخاطر وإداراتها داخل المجموعة إلى مجلس الإدارة، في وقت يحدده المجلس، بما في ذلك اقتراحاتها، وإعداد تقارير حول مخاطر محددة بناءً على أوامر مجلس الإدارة أو رئيس المجلس .

الادارة التنفيذية العليا:

تتمثل الإدارة التنفيذية العليا في شخصية رئيس المجموعة السيد علي إبراهيم العبدالغني بالإضافة الى مجموعة من المدراء التنفيذيين والمستشارين والاداريين والقانونيين ورؤساء أقسام أخرين مسؤولين عن إدارة المجموعة من بينهم:

علي إبراهيم العبدالغني : رئيس المجموعة

زكي خميس عكيلة : المدير التنفيذي للشركة الإسلامية للاستثمار العقاري

نظام الدين عبد القادر : الرئيس التنفيذي للعمليات الفنية

محمد عباس الريس : المستشار الفني لرئيس المجموعة رئيس قطاع السيارات

ياسر محمد العاملي : الرئيس التنفيذي للشؤون المالية

كريم صاليح : المدير التنفيذي للتكافل والطبي

محمد عبدالرؤوف الرشيد : المدير التنفيذي للسيارات

محمد نصرالله : المدير التنفيذي للتأمينات العامة والطاقة)استقال خلال العام(

صالح فاروق : المدير التأمينات العامة

جمال ابراهيم الهادي : المدير التنفيذي للتعويضات العامة

شريف زياد القاسم : رئيس الالتزام والابلاغ

رامي محمد الأغا : مدير التدقيق الداخلي

نجيب حنيفة : المدير التنفيذي لتقنية المعلومات

محمد أشرف صديقي : المدير التنفيذي لإدارة المخاطر

صالح فتح الله : المدير التنفيذي للشؤون الإدارية والمشتريات

مؤهلات وخبرات الإدارة التنفيذية العليا:

تتميز الإدارة التنفيذية العليا لمجموعة الإسلامية القطرية للتأمين بوجود تنوع شامل وفي الخبرات والمهارات والمؤهلات العلمية والمهنية التي تمكنها من إدارة أعمال المجموعة بمهنية وحرفية عالية، ومنها الشهادات الأكاديمية المتنوعة ما بين الخلفية المحاسبية والاستثمارية والرقابة الداخلية وإدارة المخطر، بالإضافة الى الخبرة المهنية الطويلة في مجال التأمين وإعادة التأمين التي تتجاوز 30 عاما. والذي من شأنه أن يساعد المجموعة في تطوير وتغطية البعد الإستراتيجي المطلوب من الإدارة والذي يعتمده مجلس الإدارة أو أي من لجانه؛ فضلا عن ذلك تبحث الإدارة دوما عن إرساء وتفعيل أحدث وسائل التطوير المهني والتكنولوجي في تنفيذ أهدافها القصيرة والطويلة الأمد. كما أن التنوع في المؤهلات والخبرات المهنية يساعد الإدارة في تنفيذ مهامها اليومية بكفاءة وجودة عالية، وتسيير الأعمال اليومية للمجموعة.

كما أن الإدارة تنتهج أسلوب العمل الجماعي لتيسير الأعمال، وذلك عن طريق تشكيل لجان داخلية لمتابعة الجوانب التشغيلية والفنية وتطوير الإعمال سواء التشغيلية أو الإدارية، وعادة تتكون هذه اللجان برئاسة أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا، وتكون اجتماعاتها بشكل دوري حسب طبيعة وأهداف كل لجنة.

صلاحيات ومسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا:

تحمل الإدارة التنفيذية العليا على عاتقها مسؤولية وضع وتنفيذ الخطط الإستراتيجية للمجموعة بشكل كامل ومباشر، وذلك بعد عرضها واعتمادها من مجلس الإدارة، كما أنها المسؤولة عن خطط العمل التشغيلية والإدارية بالمجموعة. ويجب أن تحرص الإدارة على تناغم تلك الإستراتيجيات والخطط مع رؤية وأهداف المجموعة العامة، لكي يتسنى للمجموعة الوصول الى أهدافها وغاياتها بكفاءة وفاعلية.

كما أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن تطبيق قرارات مجلس الإدارة، والحرص على تطبيقها سواء في عملياتها اليومية أو في خططها المستقبلية، كما يجب على الإدارة إخطار المجلس بالمستجدات والتحديات التي تواجهها المجموعة وتقدم لها توصياتها بأفضل الوسائل التي يمكن أن تتبعها المجموعة لمواجهة تلك التحديات والمخاطر، ومن ضمن أهداف الإدارة التنفيذية الرئيسية على سبيل الذكر – لا الحصر- الاتي:

- اقتراح الموازنة العمومية للمجموعة واعتمادها من المجلس والعمل على تحقيقها؛
- اقتراح السياسات والإجراءات التشغيلية والإدارية واعتمادها من المجلس والحرص على تطبيقها ضمن عمليات المجموعة؛
- الحرص على تقديم التوصيات والتقارير المطلوبة من المجلس أو أي من لجانه.

وبالمقابل يمنح مجلس الإدارة الصلاحيات الملائمة للإدارة التنفيذية العليا لتتمكن من مزاولة مهامها ومسؤولياتها المناطة بها بشكل فعال دون معوقات أو تأخير لعمليات التشغيل، وتشمل هذه الصلاحيات على سبيل الذكر – لا الحصر- صلاحيات التعيين والفصل لجميع المناصب الوظيفية فيها، عدا تلك المسؤولة أمام المجلس مباشرة ؛ وعلى الإدارة التنفيذية العليا إطلاع المجلس على التعيينات الرئيسية العليا من باب الاطلاع والعلم، ولكن تبقى المسؤولية في هذه التعيينات أو الفصل ملقاة على عاتق الإدارة التنفيذية العليا. كما يمنح مجلس الإدارة الصلاحيات المالية للإدارة التنفيذية ضمن الضوابط ومصفوفة الصلاحيات والسلطة المالية المعتمدة من المجلس بما فيها المشتريات والاستثمار في الأصول التشغيلية.

أعمال الإدارة التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024:

قامت الإدارة التنفيذية العليا خلال العام 2024 بالعديد من الأعمال والإنجازات في مجال التوسع الإستراتيجي في سوق التأمين المحلي وذلك تماشيا مع رؤية المجلس الإستراتيجية للمجموعة واعمالها التشغيلية، وفيما يلي على سبيل الذكر -لا الحصر- بعض الإنجازات للإدارة خلال العام:

- حافظت المجموعة على تصنيفها الصادر عن وكالة التصنيف العالمية أ.م. بيست)AM Best(للقوة المالية للمجموعة عند درجة A-)ممتاز(و تصنيفها الائتماني طويل الامد للمصدر الى درجة a-)ممتاز(بالاضافة الى النظرة المستقبلية لها الى)مستقرة(خلال عام 2024

بيئة الرقابة الداخلية بالمجموعة:

الرقابة الداخلية:

يحدد مجلس الإدارة نظام الرقابة الداخلية للمجموعة، والذي يشمل آليات الرقابة الداخلية، وواجبات ومهام أقسام وفروع الإدارات التنفيذية العليا، ولوائحها وإجراءاتها الخاصة بالمسؤولية، وبرامج الوعي والتعليم للموظفين حول أهمية الرقابة الداخلية.

كما يشتمل المقترح المذكور أعلاه على خطة المجموعة في إدارة المخاطر والتي تتضمن تحديد المخاطر الكبرى التي تواجه المجموعة والتي قد تؤثر عليها وكيفية مواجهة تلك المخاطر، وخاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة، وإمكانية المجموعة في تنفيذ آليات تحديد المخاطر من حيث أثرها المتوقع واحتمالية حدوثها وتنفيذ الإجراءات الاحترازية لتفادي حدوثها او التخفيف من أثرها لتكون مقبولة بالنسبة لسعة المجموعة لتقبل المخاطر.(Risk Appetite)

إدارات الرقابة الداخلية

لدى المجموعة عدد من إدارات الرقابة الداخلية والتحكم بالمجموعة وهم كالتالي:

- إدارة التدقيق الداخلي
- إدارة المخاطر
- إدارة الالتزام والإبلاغ
- الخبير الإكتواري

إدارة التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بأعمال التدقيق المختلفة على جميع أعمال وإدارات المجموعة التنفيذية والإدارية وذلك وفقاً لخطة التدقيق المعتمدة من لجنة التدقيق، ومن ثم تقوم بإصدار تقارير التدقيق الداخلي بشكل دوري للجنة.

كما تمتلك إدارة التدقيق الداخلي الخاصة بالمجموعة ميثاق يحدد مسؤولياتها وواجباتها تجاه المجموعة ، والذي يتم مراجعته بصفة دورية من قبل لجنة التدقيق، وفيما يلي أهم مسؤوليات ومهام إدارة التدقيق الداخلي:

- تقييم نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في المجموعة ومدى تحقيقها لأهداف الإدارة العليا المرجوة، مع تقديم الاقتراحات والتوصيات التي ترفع من كفاءة تلك النظم.
- تقييم مدى التزام جميع الإدارات بتطبيق نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في المجموعة، مع تقديم التوصيات اللازمة لتلافي أوجه الضعف المكتشفة.
- تقييم كفاءة الأداء المالي للمجموعة مقارنة بالسنوات السابقة ومقارنة بالشركات المنافسة، لوضع يد الإدارة العليا للمجموعة على مواطن القوة والضعف في الأداء المالي للمجموعة وكيفية معالجة مواطن الضعف واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

- القيام بكافة المهام التي توكل للإدارة من قبل الإدارة التنفيذية بمعرفة وموافقة لجنة التدقيق.

إدارة المخاطر:

قامت المجموعة بإنشاء وحدة مستقلة لإدارة المخاطر تقوم بالعمل الدائم على تحديد وتقييم كافة المخاطر - بأنواعها - التي قد تتعرض لها المجموعة، ومن ثم وضع التصورات والتوصيات اللازمة لإدارة تلك المخاطر والتعامل معها وتلافي آثارها، وتقدم في ذلك التقارير الدورية للإدارة التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

كما تمتلك إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة ميثاق يحدد مسؤولياتها وواجباتها تجاه المجموعة ، والذي يتم مراجعته بصفة دورية من قبل لجنة إدارة المخاطر، وفيما يلي أهم مسؤوليات ومهام إدارة المخاطر بالمجموعة:

- مساعدة مجلس الإدارة ولجانه والإدارة العليا في تطوير الإطار العام لإدارة المخاطر والمحافظة عليه.
- مراقبة وتقديم النصائح والفحص والإبلاغ عن جميع المخاطر المهمة المتوقعة بشكل معقول، وفي الوقت المناسب.
- تقييم الاحتمالات والافتراضات المتوقعة عند مواجهة خطر ما، من حيث عواقبه ومدة استمراره.
- رفع تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا عن خلفية مخاطر المجموعة، من الجانب التاريخي وما طرأ عليها من تطور، والإشكاليات التي تواجهها والخطوات المناسبة لأجل التخفيف منها مستقبلا.

إدارة الالتزام والإبلاغ:

تعمل إدارة الالتزام والإبلاغ بالمجموعة- في ظل استقلالية تنظيمية ملائمة - على التأكد من التزام جميع إدارات المجموعة التنفيذية بتنفيذ كافة القوانين والتعليمات التي تخضع لها أعمال المجموعة، وترفع التقارير اللازمة عن مدى التزام إدارات المجموعة لكلٍ من لجنة التدقيق والإدارة التنفيذية.

كما تمتلك إدارة الالتزام والإبلاغ الخاصة بالمجموعة ميثاق يحدد مسؤولياتها وواجباتها تجاه المجموعة ، والذي يتم مراجعته بصفة دورية من قبل لجنة التدقيق، وفيما يلي أهم مسؤوليات ومهام إدارة الالتزام والإبلاغ بالمجموعة:

- متابعة مدى التزام المجموعة في تطبيق سياساتها الداخلية، ومدى التزامها خارجياً مع قوانين وتعليمات وتشريعات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعليمات مصرف قطر المركزي لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- التأكد من أن الأعمال التشغيلية تتم بشكل أخلاقي ومسؤول وموثوق به؛
- تحديد أوجه تضارب المصالح الفعلية والمحتملة وإدارتها بشكل فعال؛
- منع وقوع الجرائم المالية - قدر الإمكان - في المجموعة؛
- إبلاغ لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بشأن إي مسائل جوهرية تخص الالتزام أو عملية مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك مخاطر الالتزام الكبيرة التي تواجهها المجموعة، وأي انتهاكات أو تحقيقات هامة متعلقة بالالتزام أو متعلقة بعملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو بالغرامات أو الإجراءات التأديبية التي تمت من قبل مصرف قطر المركزي أو أي جهة حكومية منظمة أخرى تجاه المجموعة أو أي من موظفيها؛
- تقديم الاستشارات والدعم لمجلس إدارة والإدارة العليا بشأن مسائل الامتثال والالتزام؛
- تدريب موظفي المجموعة حول مسائل الامتثال. والالتزام وحول عملية مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب؛
- التفاعل مع مختلف الجهات الحكومية والرقابية حسب الحاجة في المجموعة؛

- وضع سياسات وإجراءات وضوابط متابعة للالتزام الخاصة بالمجموعة واتخاذ الخطوات المناسبة لضمان تطبيقها والتقيد بها.

تقييم الإدارة التنفيذية للمجموعة لإطار الرقابة الداخلية على التقارير والبيانات المالية:

مجلس إدارة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين هو المسؤول عن إنشاء والحفاظ على إطار للرقابة الداخلية على التقارير والبيانات المالية ("ICOFR") على النحو المطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية، وتم تصميم نظام الرقابة الداخلية بالمجموعة بشكل من شأنه توفير ضمان معقول فيما يتعلق بصحة التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية. كما يتضمن إطار الرقابة الداخلية أي ضا ضوابط وإجراءات الكشف الخاصة المصممة لمنع حدوث الأخطاء الجوهرية.

مخاطر التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية في أن البيانات المالية قد لا تُعْرض بشكل عادل بسبب أخطاء غير مقصودة أو متعمدة أو أن نشر البيانات المالية لا يتم في الوقت المناسب. ينشأ الافتقار إلى العرض العادل للبيانات المالية عندما يحتوي بيان مالي أو إفصاح واحد أو أكثر على أخطاء)أو إغفالات(جوهرية. تعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان بإمكانها، بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الاقتصادية التي قد يتخذها المستخدمون بنا ء على البيانات المالية.

لتقييد تلك المخاطر المالية، قامت المجموعة بتأسيس إطار للرقابة الداخلية على صحة البيانات والتقارير المالية بهدف تقديم ضمانات معقولة)وليست مطلقة(ضد الأخطاء الجوهرية. لقد قمنا أي ضا بتقييم تصميم إطار الرقابة الداخلية وتطبيقه وفعاليته التشغيلية بنا ء على المعايير المحددة في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية)2013(الصادر من "لجنة الرعاية لمؤسسات تريدواى كومشننج(COSO) "، والتي توصي بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام التحكم. ونتيجة لذلك، اعتمدت الإدارة الأهداف التالية:

- الوجود / الحدوث – وجود الأصول والالتزامات والموجودة وحدوث المعاملات الفعلي؛
- الاكتمال - جميع المعاملات يتم تسجيل أرصدتها وتظهر في البيانات المالية.
- التقييم / القياس - تسجيل الأصول والالتزامات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة؛
- الحقوق والالتزامات والملكية - يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول والالتزامات؛
- العرض والإفصاح - تصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية بشكل مناسب.

ومع ذلك، فإن أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك إطار الرقابة الداخلية على البيانات والتقارير المالية، بغض النظر عن مدى حسن تصميمه وتشغيله، يمكن أن يوفر ضما نا معقو لا ولكن ليس مطلقا لتحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية، وعلى هذا النحو، قد لا تمنع ضوابط الكشف والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بـه جميع الأخطاء أو حالات الاحتيال. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام التحكم حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب اعتبار الفوائد المتوقعة من الضوابط مقارنةً لتكاليفها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

المهام المشاركة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام الرقابة الداخلية على البيانات والتقارير المالية من قبل جميع القطاعات سواء التشغيلية أو الإدارية المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية. ونتيجة لذلك، يتم تطبيق نظام الرقابة الداخلية من خلال عدد مختلف من الموظفين في القطاعات والدوائر المختلفة داخل المجموعة.

ضوابط للحد من مخاطر حدوث الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على البيانات والتقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر حدوث الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية، ويتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل الاتي:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف من خلال السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين المهام؛
- العمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية؛
- الضوابط الوقائية أو الاستكشافية بطبيعتها؛
- الضوابط التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية. تأثير غير مباشر على البيانات المالية عناصر التحكم على مستوى المؤسسة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل صلاحيات النظام المحاسبي للمجموعة وصلاحية التأثير المحاسبي في النظام المحاسبي للمجموعة، في حين أن عنصر التحكم ذي التأثير المباشر يمكن أن يكون، على سبيل المثال، تسوية الديون والتي تؤثر بشكل مباشرة بند الميزانية العمومية.
- نظم الرقابة و / أو اليدوية، الضوابط الآلية هي وظائف تحكم مدمجة في عمليات النظام مثل الفصل الذي يفرضه التطبيق على ضوابط العمل وفحص مدى اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل صلاحية الموافقة على تمرير المعاملات.

قياس تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية

للسنة المالية 2024، أجرت المجموعة تقييماً رسمياً لكفاءة وصحة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير والبيانات المالية مع مراعاة الاتي:

- مخاطر وجود الأخطاء الجوهرية في البنود المدرجة في البيانات المالية، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية وقابلية الإظهار في البيانات المالية للبيانات الخاطئة؛
- قابلية التحكم المحددة للفشل، مع مراعاة عوامل مثل درجة التعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى التدخل البشري في اتخاذ القرار.
- تحدد هذه العوامل، إجمالًا، طبيعة وتوقيت ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل تقييم ما إذا كان تصميم نظام الرقابة الداخلية وتطبيقه وفعاليته يتماشى مع الهدف من تصميمه. يتم إنشاء الأدلة في حد ذاتها من الإجراءات المتكاملة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة على وجه التحديد لأغراض تقييم الرقابة الداخلية. تشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضًا مكونًا مهمًا من عناصر التقييم، حيث إن هذه الأدلة قد تثير اهتمام الإدارة أو قد تثبت النتائج.
- شمل التقييم تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط في مختلف العمليات بما في ذلك النقد والخزانة، الشراء، الاكتتاب، المطالبات، إعادة التأمين، دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية، الاستثمارات، الموارد البشرية والرواتب وإدارة المخاطر، ويتضمن التقييم أيضًا تقييمًا لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل عناصر التحكم في مستوى المؤسسة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط الإفصاح.

نتيجة تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على البيانات والتقارير المالية

نتيجة تقييم التصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على البيانات والتقارير المالية)ICOFR(، أنه لم يرد الى علم الإدارة وجود أي نقاط ضعف جوهرية وتوصلت إلى أن نظام الرقابة الداخلية على البيانات والتقارير المالية تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل مناسب وفعّال، وذلك كما في 31 ديسمبر 2024.

الرقابة الخارجية بالمجموعة:

يتم تعيين المدقق الخارجي للمجموعة)مراقب الحسابات(من قبل الجمعية العمومية العادية سنوياً بتوصية من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، وتحرص المجموعة على أن يكون واحداً من أكبر مكاتب التدقيق العالمية، وعلى ألا يستمر نفس مكتب التدقيق لمدة تزيد عن خمس سنوات متتالية، ويقوم المدقق الخارجي بأعمال التدقيق وتقديم تقارير التدقيق الخارجي بشكل ربع سنوي.

وتقوم لجنة التدقيق بمراجعة عروض المدققين الخارجية والنظر فيها وتقييمها فنياً ومالياً والتي تم جلبها عن طريق إدارة التدقيق الداخلي، كما أنها ترسل إلى مجلس الإدارة توصية تتضمن أسباب الاختيار مقترح واحد أو أكثر لتعيين المدقق الخارجي للمجموعة. وعلى الفور، بعد موافقة مجلس الإدارة على التوصية، يتم إدراجها ضمن أجندة الجمعية العمومية العادية للمجموعة

وقد تم تعيين مكتب كي بي ام جي)KPMG(للقيام بأعمال تدقيق حسابات المجموعة عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2024، بناءً على قرار الجمعية العامة العادية في 24 مارس 2024.

إدارة المخاطر:

تهتم المجموعة اهتماما بالغا بتطبيق منظومة متكاملة من النظم الإدارية لضمان توفير نظام فاعل لإدارة وتقدير كافة المخاطر التي ترتبط بعمل المجموعة والتي من شأن حسن إدارتها تحقيق أهدافها وخططها المستقبلية.

إن الهدف الأساسي للمجموعة في إطار إدارة المخاطر والإدارة المالية هو حماية مساهمي المجموعة من الأحداث التي تعوق تحقيق مجموعة من أهداف التشغيل المالي بصورة مستدامة، هذا وتدرك الإدارة العليا الأهمية البالغة لامتلاك أنظمة إدارة مخاطر تتسم بالفعالية والكفاءة، هذا وتنقسم أنواع المخاطر التي تتعرض لها المجموعة إلى ما يلي:

- مخاطر التأمين وإعادة التأمين
- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر العملات
- مخاطر السوق
- مخاطر المعلومات
- مخاطر التشغيل
- مخاطر الاستثمار

مخاطر السيولة:

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في الصعوبات التي تواجهها المجموعة للحصول على أموال للوفاء بالتزاماتها، هذا ويتم رصد متطلبات السيولة على أساس يومي/ أسبوعي/ شهري وتضمن الإدارة المالية توفير أموال كافية للوفاء بأية التزامات عند نشوئها، ومن

أهم الإجراءات التي تؤمن توفير السيولة اللازمة للمجموعة فإن سياسة المجموعة في استثمار أموالها ترتكز دوما على الاحتفاظ بنسبة ملائمة من أموال المجموعة في شكل حسابات جارية أو توفير أو ودائع لدى البنوك دون استثمارها في العقارات أو الأسهم.

مخاطر المعلومات:

بما أن المجموعة تعتمد في عملها على توافر نظام فاعل ومتنامٍ لتكنولوجيا المعلومات فإن المخاطر المرتبطة بهذا الجانب يتم متابعتها بشكل مستمر بحيث تتوافر كافة وسائل الأمن والسلامة والدعم والمساندة لذلك النظام وخاصة توافر خطط إدارة الكوارث المرتبطة بالنظام.

مخاطر الاستثمار:

يقوم مجلس الإدارة - من خلال لجنة الاستثمار - بإدارة مخاطر الاستثمارات والتي على أثرها يتم وضع سياسة توزيع الأصول الاستثمارية وتعديلها حسب التغير الذي يحصل في معايير ومخاطر الاستثمار.

مخاطر العملات:

مخاطر العملات هي المخاطر المتمثلة في تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغييرات في معدلات صرف العملات الأجنبية. الريـال القطري مربوط بصورة فعالة بالدولار الأمريكي وبالتالي فإن مخاطر العملات تحدث فقط فيما يتعلق بالعملات الأخرى بخلاف الريـال القطري.

بذلك فإن تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية هو محدود لأن معظم العمليات تتم بالريـال القطري أو الدولار الأمريكي .

مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر المتمثلة في تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغييرات في أسعار السوق، سواء كانت هذه التغييرات ناتجة عن عوامل محددة خاصة بورقة مالية معينة أو مصدرها أو عوامل تؤثر على جميع الأوراق المالية المدرجة في السوق.

تحد المجموعة من مخاطر السوق بالاحتفاظ بمحفظة متنوعة والرصد المستمر للتطورات في أسواق الأسهم والسندات العالمية والمحلية، بالإضافة إلى ذلك تقوم المجموعة بالرصد النشط للعوامل الرئيسية التي توثر على تحركات أسواق الأسهم والسندات متضمناً إجراء تحليل للأداء التشغيلي والمالي للشركات المستثمر فيها .

مخاطر التشغيل:

وهي مخاطر الخسارة التي تنشأ من فشل النظام أو الخطأ البشري أو الاحتيال أو من أحداث خارجية. في حالة فشل ضوابط الرقابة في الأداء قد تتسبب المخاطر التشغيلية في مخاطر للسمعة وقد يكون لها مدلولات قانونية أو تشريعية أو قد تؤدي إلى خسارة مالية، ولا يمكن للمجموعة أن تتوقع إزالة جميع المخاطر التشغيلية إلا أنه وعن طريق وضع نظام رقابة صارم وبالرصد ومعالجة المخاطر المحتملة تتمكن المجموعة من إدارة تلك المخاطر، كما أن المجموعة لديها أدلة عمل مفصلة وتوصيفات وظيفية بها فصل فعال للمهام وضوابط للوصول وإجراءات التفويض والتسوية وأساليب لتدريب وتقييم الموظفين وخلافها، إضافة إلى أعمال التدقيق الداخلي.

الإفصاح عن الإجراءات التي اتخذتها المجموعة بشأن تطبيق نظام الحوكمة:

لقد قامت المجموعة بتطبيق عديد من القرارات والإجراءات للامتثال بنظام الحوكمة، وفيما يلى أهم الإجراءات والقرارات التي اتخذتها المجموعة:

- فهم متطلبات نظام الحوكمة وتحديد مجالات التحسين المطلوبة للامتثال به وبمبادئه.
- مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة ومدى التزام المجموعة تجاه تلك التطبيقات.
- التعاقد مع أحد بيوت الخبرة في مجال التدقيق والاستشارات الفنية)السادة /جراند ثورنتن ("GT"بغرض عمل تقرير بالفجوات لتطبيق نظام الامن السيبراني الفعال، وتطوير بعض السياسات والإجراءات المطلوبة بموجب نظام الحوكمة.
- اعتماد مجلس الإدارة لعدد كبير من السياسات والإجراءات التي تم تطويرها وفقا لنظام الحوكمة.

الإفصاح عن امتثال المجموعة مع القوانين والتشريعات ومبادئ الحوكمة خلال العام:

لم تُفرض على المجموعة أية جزاءات أو عقوبات مالية أو إدارية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وذلك سواءً من هيئة قطر للأسواق المالية أو من مصرف قطر المركزي.

كما أنه لا توجد أي دعاوي قضائية جوهرية ضد المجموعة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وكل الدعاوي القضائية سواءً من أو ضد المجموعة هي ضمن الأطر الطبيعية لعمليات التأمين وتخص حوادث التأمينات العامة وتأمينات السيارات.

كما قامت المجموعة بعمل تقييم ذاتي لقياس مدى التزامها تجاه نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار رقم)5(لسنة 2016 من هيئة قطر للأسواق المالية ونتيجة التقييم هو الاتي:

م.	رقم المادة	ممتثل	غير ممتثل	أسباب عدم الامتثال
1	المادة(2)	✓		-
2	المادة(3)	✓		-
3	المادة(4)	✓		-
4	المادة(5)	✓		-
5	المادة(6)	✓		-
6	المادة(7)	✓		-
7	المادة(8)	✓		-
8	المادة(9)	✓		-
9	المادة(10)	✓		-
10	المادة(11)	✓		-
11	المادة(12)	✓		-
12	المادة(13)	✓		-
13	المادة(14)	✓		-
14	المادة(15)	✓		-
15	المادة(16)	✓		-

16	المادة(17)	✓		-
17	المادة(18)	✓		-
18	المادة(19)	✓		-
19	المادة(20)	✓		-
20	المادة(21)	✓		-
21	المادة(22)		✓	لم يقدم المدقق الداخلي التقرير ربع السنوي المطلوب إلى لجنة التدقيق بشأن إنجازات الرقابة الداخلية للشركة
22	المادة(23)	✓		-
23	المادة(24)	✓		-
24	المادة(25)	✓		-
25	المادة(26)	✓		-
26	المادة(27)	✓		-
27	المادة(28)	✓		-
28	المادة(29)	✓		-
29	المادة(30)	✓		-
30	المادة(31)	✓		-
31	المادة(32)	✓		-
32	المادة(33)	✓		-
33	المادة(34)	✓		-
34	المادة(35)	✓		-
35	المادة(36)	✓		-
36	المادة(37)	✓		-
37	المادة(38)	✓		-
38	المادة(39)	✓		-

الإفصاح عن نسب تملك أسهم المجموعة لأعضاء مجلس لإدارة:

م.	اسم حامل الأسهم	عدد الأسهم	نسبة التملك من إجمالي أسهم المجموعة
1	جمال عبدالله احمد جاسم الجمال	-	-
2	عبدالرحمن عبدالجليل العبدالغني	1،588،060	% 1.06
3	شركة طريق الحق للتجارة	375،000	% 0.25
4	شركة البيدخ للاستثمار	375،000	% 0.25

5	مجموعة ثبير للاستثمار	375،000	% 0.25
6	شركة دار الثريا للاستثمار	375،000	% 0.25
7	المجموعة للرعاية الطبية	375،000	% 0.25
8	راشد ناصر راشد سريع الكعبي	-	-
9	خالد محمد اسد العمادي	-	-

الإفصاح عن نسب تملك أسهم المجموعة للإدارة التنفيذية العليا للمجموعة:

حسب كشف المساهمين في نهاية عام 2024 تبين امتلاك خمسة أعضاء في الإدارة التنفيذية العليا حص صا في المجموعة بإجمالي قدره 150،051 سه ما، وهذا يمثل ما نسبتة)0.1 %(من إجمالي الأسهم المجموعة.

الإفصاح عن المبالغ التي تم دفعها والمبالغ المترصدة كأرصدة دائنة لدي المجموعة لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية:

عملا بالقانون رقم)13(لسنة 2008 والمعدل بموجب قانون رقم)8(لسنة 2011 والذي نص على تحصيل مبلغ يعادل)2,5 %(من صافي الأرباح السنوية للمجموعة لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية، تلتزم المجموعة بأحكام هذا القانون، كما نبين في الجدول أدناه قيمة المبالغ التي تم دفعها والمبالغ المترصدة كأرصدة دائنة لدي المجموعة:

السنة	المبلغ المستحق	المبالغ المدفوعة	المبالغ المترصدة
2023	3569982	3569982	-
2024	3592418	-	3592418

الإفصاح عن الأحداث الجوهرية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024:

تلتزم المجموعة بالإفصاح عن كل الأحداث الجوهرية التي قد تهم أصحاب المصالح، وفيما يلى أهم المعلومات والأحداث التي تم الإفصاح عنها خلال العام 2024:

م.	تاريخ الافصاح	مضمون الإفصاح
	9/1/2024	أعلنت المجموعة بأنه تم أخذ موافقة مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين على خفض نسبة أجر الوكالة من حساب حملة الوثائق إلى حساب المساهمين من نسبة 33 % إلى نسبة 30 % وذلك اعتبارا من تاريخ 2024.1.8 م لما فيه مصلحة لكافة الأطراف
	17/1/2024	أعلنت المجموعة عن العزم على الإفصاح عن البيانات المالية المنتهية في 31 ديسمبر2023 ، وذلك في 15/02/2024
	17/1/2024	أعلنت المجموعة عن الدعوة لعقد المؤتمر الهاتفي الموجه للمستثمرين لمناقشة النتائج المالية السنوية 2023 ، وذلك يوم 19/02/2024 12:30 مسا ء، بتوقيت الدوحة.

15/2/2024	أعلنت المجموعة عن البيانات المالية السنوية للفتره المنتهية في 31 ديسمبر2023 حيث بلغ صافي الربح 142,799,281 ريال قطري مقابل صافي الربح 101,335,310 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه. كما بلغت ربحية السهم 0.95 ريال قطري في السنوية من العام 31 ديسمبر2023 مقابل ربحية السهم 0.68 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه. كما اوصى المجلس بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 50% من القيمة الإسمية للسهم بواقع 0,50 ريال لكل سهم عن العام الحالي 2023
29/2/2024	أعلنت المجموعة عن دعوة الجمعية العامة العادية للإنعقاد وذلك في 24/03/2024, المقر الرئيسي في تمام الساعة 09:30 مسا ء وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني يعقد الاجتماع البديل في 27/03/2024, المقر الرئيسي في تمام الساعة 09:30 مسا ء
24/3/2024	أعلنت المجموعة عن نتائج إجتماع الجمعية العامة العادية الذي عقد في 24/03/2024 حيث تمت المصادقه على الآتي أعلنت مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين بأنه تم يوم الأحد الموافق 24/3/2024م إكتمال النصاب القانوني لعقد إجتماع الجمعية العامة العادية ، وقد تم المصادقة على القرارات التالية :- نتائج إجتماع الجمعية العادية :- 1- تم المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المجموعة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في عام 2023 . 2- تم المصادقة على تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في عام 2023 . 3- تم المصادقة على تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية المجموعة وحساب الإيرادات والمصاريف لحملة وثائق التأمين وبيان الدخل للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2023 وتقريره عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ومدى الإلتزام بمباديء الحوكمة والتصديق عليها . 4- تم المصادقة على الميزانية العمومية للمجموعة وعلى حساب الإيرادات والمصاريف لحملة وثائق التأمين وبيان الدخل للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في عام 2023 ، وكذلك المصادقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة 50 % من القيمة الاسمية للسهم 0,50 ريال للسهم عن السنة المالية المنتهية في عام 2023 . 5- تم المصادقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية وعلى تحديد مكافآتهم عن السنة المالية لعام 2023 . 6- تم المصادقة على تقرير الحوكمة عن عام 2023 شاملا التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة . 7- فتح باب تلقي الأسئلة والإستفسارات والمواضيع الغير مُدرجة ضمن جدول الأعمال من قبل السادة المساهمين . 8- تم المصادقة على تعيين مكتب / كي بي أم جي لمراجعة حسابات المجموعة للسنة المالية 2024 .
26/3/2024	أعلنت المجموعة عن الدعوة لعقد المؤتمر الهاتفي الموجه للمستثمرين لمناقشة النتائج المالية للربع الأول 2024 ، وذلك يوم 02/05/2024 12:30 مسا ء، بتوقيت الدوحة.
26/3/2024	أعلنت المجموعة عن العزم على الإفصاح عن البيانات المالية المنتهية في 31 مارس2024 ، وذلك في 30/04/2024
22/4/2024	أعلنت المجموعة أنه تقرر تعديل موعد عقد اجتماع مجلس إدارة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين للإفصاح عن البيانات المالية للربع الأول من عام 2024 والمنتهية في 31/3/2024 إلى يوم الأحـد الموافق 28/4/2024م في الساعة 1,15 ظهرا بدلا من يوم الثلاثاء الموافق 30/4/2024

22/4/2024	أعلنت المجموعة قررت تعديل موعد عقد مؤتمر علاقات المستثمرين للإفصاح عن النتائج الربع سنوية عن عام 2024 والمنتهية في 2024/3/31 إلى يوم الثلاثاء الموافق 2024/4/30 في الساعة 2 ظهرا . بدلا من يوم الخميس الموافق 2024/5/2 إن شاء الله
28/4/2024	أعلنت المجموعة عن البيانات المالية الربعية للفتره المنتهيه في 31 مارس 2024 يحيث بلغ صافي الربح43,009,498 ريال قطري مقابل صافي الربح 29,296,675 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه. كما بلغت ربحية السهم 0.29 ريال قطري في الربع الاول من العام 31 مارس 2024 مقابل ربحية السهم 0.20 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه
5/6/2024	أعلنت المجموعة بأن أ أم بيست قد أعلنت عن تثبيت التصنيف الإئتماني عند درجة -A التصنيف يعكس قوة ميزانية المجموعة والتي قدّرتها أ أم بيست عند قوية جدا كما يعكس قوة نتائج العمليات
6/6/2024	أعلنت المجموعة موافقة السادة / مصرف قطر المركزي على تغيير ممثل شركة طريق الحق للتجارة والخدمات في عضوية مجلس إدارة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين من سعادة الشيخ / محمد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني إلى السيد / محمد عبدالكريم عبدالله المير
2/7/2024	أعلنت المجموعة عن العزم على الإفصاح عن البيانات المالية المنتهية في 30 يونيو2024 ، وذلك في 30/07/2024
2/7/2024	أعلنت المجموعة عن الدعوة لعقد المؤتمر الهاتفي الموجه للمستثمرين لمناقشة النتائج المالية النصف سنوية 2024 ، وذلك يوم 01/08/2024 02:00 مسا ء، بتوقيت الدوحة.
30/7/2024	أعلنت المجموعة عن البيانات المالية نصف السنوية للفتره المنتهية في 30 يونيو2024 حيث بلغ صافي الربح 79,124,605 ريال قطري مقابل صافي الربح 64,230,759 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه. كما بلغت ربحية السهم 0.53 ريال قطري في نصف السنوية من العام 30 يونيو2024 مقابل ربحية السهم 0.43 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه.
29/9/2024	أعلنت المجموعة عن العزم على الإفصاح عن البيانات المالية المنتهية في 30 سبتمبر2024 ، وذلك في 29/10/2024
29/9/2024	أعلنت المجموعة عن الدعوة لعقد المؤتمر الهاتفي الموجه للمستثمرين لمناقشة النتائج المالية للربع الثالث 2024 ، وذلك يوم 03/11/2024 01:00 مسا ء، بتوقيت الدوحة.
29/10/2024	أعلنت المجموعة عن البيانات المالية الربعية للفتره المنتهية في 30 سبتمبر2024 حيث بلغ صافي الربح 113,581,458 ريال قطري مقابل صافي الربح 103,283,053 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه. كما بلغت ربحية السهم 0.76 ريال قطري في للربع الثالث من العام 30 سبتمبر2024 مقابل ربحية السهم 0.69 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه.

تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان والإدارة التنفيذية العليا:

آلية تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة وعملهم في اللجان:

قامت لجنة المكافآت والترشيحات بتقييم أعمال الأعضاء للعام 2024 حسب المعطيات التالية:

- نسبة حضور العضو لاجتماعات مجلس الإدارة
- التفاعل وإبداء المقترحات خلال اجتماعات مجلس الإدارة.
- نسبة حضور العضو في اللجنة / اللجان المنتسب اليها.
- التفاعل وإبداء المقترحات خلال عمله في اللجنة / اللجان المنتسب اليها.

نتائج التقييم لأداء الأعضاء وعملهم باللجان:

كانت نتيجة التقييم لجميع الأعضاء مرضية ومتناغمة مع الأهداف والإستراتيجيات المتوقعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

آلية تقييم أداء الإدارة التنفيذية:

قام المجلس بتقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا عن طريق طلب تقرير من الإدارة التنفيذية يتضمن النقاط التالية:

- مقارنة النتائج المحققة للعام مع الميزانية المعتمدة للعام 2024 مع توضيح أسباب تحقيق أو عدم تحقيق)إن وجد(النتائج المتوقعة للموازنة.
- أهم الأعمال المنجزة خلال العام.
- معدل نمو المجموعة خلال الخمسة سنوات السابقة مع توضيح العوامل والتحديات التي واجهت الإدارة كيفية تخطيها لها.

نتائج التقييم لأعمال الإدارة العليا:

كانت نتيجة التقييم لأعمال الإدارة العليا مرضية للمجلس ومتناغمة مع الأهداف والإستراتيجيات المتوقعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

آلية تقييم أعمال أمين سر المجلس:

قام المجلس بتقييم أداء أمين سر المجلس عن طريق لجنة المكافآت والترشيحات عن طريق تقييم مدى التزام أمين السر بالواجبات والمسؤوليات المحددة له في لائحة الحوكمة والامتثال الخاصة بالمجموعة)مشار اليها سابقا في هذه التقرير في بند مسؤوليات وواجبات أمين سرّ المجلس(.

نتائج التقييم لأعمال أمين سر المجلس:

كانت نتيجة التقييم لأعمال أمين سر المجلس مرضية للمجلس ومتناغمة مع الواجبات والمسؤوليات المتوقعة منة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية العليا:

تقوم لجنة المكافات والترشيحات بتحديد مكافات اعضاء المجلس وبدلات جلسات اجتماعاته ولجانه بالاضافة الى مكافات هيئة الرقابة الشرعية و الادارة التنفيذية العليا وفقا لنص المادة)119(من قانون الشركات التجارية والنظام الاساسي الخاص بالمجموعة، كما تتلزم المجموعة باللائحة الداخلية بشأن تقييم أداء العاملين بها وتحدد طريقة منح مكافآتهم، ويتم إحاطة المساهمين بالمكافآت التي يوصي بها المجلس عند عرض بند إبراء ذمة أعضاء المجلس واعتماد مكافآتهم في الجمعية العامة العادية للمجموعة، ويتم تضمينها في محضر

اجتماع الجمعية العامة للمجموعة. وفيما يلي جدول يوضح قيمة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2023م، والتي إجازتها الجمعية العامة للمجموعة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 مارس 2024 عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023:

م.	سم العضو	لصفة	المكافئة بالريال القطري
1	جمال عبدالله احمد جاسم الجمال	رئيس مجلس الإدارة	1,231,630
2	عبدالرحمن عبدالجليل العبدالغني	نائب رئيس مجلس الإدارة	615,815
3	شركة طريق الحق للتجارة يمثلها : الشيخ محمد بن ثاني آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	615,815
4	شركة البيدخ للاستثمار يمثلها : الشيخ/ ناصر بن عبدالعزيز بن ناصر آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	615,815
5	مجموعة ثبير للاستثمار يمثلها : الشيخ/ عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	615,815
6	شركة دار الثريا للاستثمار يمثلها : الشيخ/ تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	615,815
7	المجموعة للرعاية الطبية يمثلها : الشيخ/ ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	615,815
8	راشد ناصر راشد سربع الكعبي	عضو مجلس الإدارة	615,815
9	خالد محمد اسد العمادي	عضو مجلس الإدارة	615,815

أما عن مكافآت هيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية العليا كانت بمبلغ إجمالي 360،000 ر.ق. لهيئة الرقابة الشرعية ومبلغ 8،223،913 ر.ق. للإدارة التنفيذية العليا والمدراء التنفيذيين عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2023.

تضارب المصالح وتعاملات الأطراف ذوي العلاقة:

بما أن رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وطاقم الإدارة التنفيذية والإدارة المالية للمجموعة يمثلون المطلعين على المعلومات الداخلية غير المتوفرة للعموم والتي يمكن لها أن تؤثر إيجابا أو سلبا على سعر سهم المجموعة في بورصة قطر، فإن مسؤول الاتصال الذي يربط بين المجموعة والسوق – وهو مسؤول علاقات المستثمرين – يشرف على التحقق من الالتزام الدائم للمجموعة بالتعليمات المنظمة لتداول المطلعين الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر

.

يلتزم مجلس الإدارة بالتقيد بضوابط وإجراءات التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة - إن وجدت - طبقا لما نص عليه النظام الأساسي للمجموعة وميثاق مجلس الإدارة والتي تضمن تغليب مصالح المجموعة على المصالح الشخصية وتحقيق العدالة بين جميع مساهمي المجموعة وضمان عدم استفادة أي مطلع على المعلومات على حساب باقي المساهمين وأصحاب المصالح، مع عدم تصويت الطرف المعني في أي قرار يخص التعامل معه.

كما يلتزم المجلس بمبدأ الشفافية والإفصاح الكاملين في حالة حدوث تعاملات مع أي طرف ذي علاقة ضمن التقرير السنوي للمجموعة. وقد تم الإفصاح عن كافة المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة ضمن إيضاحات البيانات المالية.

تنمية المجتمع والنهوض به والمحافظة على البيئة:

تؤمن مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين بالدور والواجب المجتمعي الذي يهدف الى تنمية المجتمع والنهوض به، مما يدفعها الى المشاركة في عدد من الفعاليات ولأنشطة الاجتماعية حين توجد الفرصة المناسبة، كما أنه من الجدير بالذكر اشتراك المجموعة في عدد من حملات التبرعات المجتمعية ذلك بالإضافة الى سداد كافة المبالغ المستحقة لصندوق دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية موضح بالجدول أدناه بعضا منها:

م.	اسم النشاط	المبلغ
1	صندوق دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية	3,592,418 ريال قطري
2	الاتحاد القطري لرياضة ذوي الاحتياجات الخاصة	10,000 ريال قطري

إدارة علاقات المستثمرين:

ترتبط المجموعة بقنوات اتصال مباشرة وسهلة على درجة عالية من الشفافية بمساهميها وبالجهات الأخرى التي تتعامل معها، ويتولى مهام مسؤولية علاقات المستثمرين السيد / **وليد ابراهيم أبوعرجة** ، وذلك بالإضافة الى مسؤولياته كـأمين سرّ لمجلس إدارة المجموعة كما ويشرف على قنوات التواصل مع المساهمين واصحاب المصالح بشكل فعال بحيث يتلقى الاراء والشكاوي الخاصة بهم سواء من خلال المراجعة المباشرة او من خلال المراسلات البريدية الوارده على البريد الالكتروني الخاص بالمجموعة او حتى من خلال مؤتمر علاقات المستثمرين ويقوم باطلاع مجلس الادارة عليها. وتتولى وحدة علاقات المستثمرين في المجموعة تنظيم الاتصال بالمستثمرين بشكل ربع سنوي من خلال مؤتمر علاقات المستثمرين المتوفر على موقع المجموعة الالكتروني - قسم علاقات المستثمرين- وهي القناه الاساسية التي تتلقى المجموعة من خلالها الطلبات المتعلقة بالمساهمين والمحللين للحصول على المعلومات والشكاوي والتظلمات اتجاه قرارات وتصرفات المسؤولين و الادارة التنفيذية العليا في المجموعة وتتمثل قنوات الاتصال بين المجموعة وأصحاب المصالح من خلال ما يلي:

- التقارير المالية ربع السنوية ونصف السنوية والختامية التي يتم الإعلان عنها في مواعيدها في الصحف المحلية وموقع بورصة قطر وموقع المجموعة على الإنترنت، فضلًا عن نشر البيانات الصحفية في المواعيد المحددة من قبل السوق للإعلان.
- التقرير السنوي والأخبار الدورية التي تصدرها المجموعة .
- موقع المجموعة على الإنترنت (www.qiic.com.qa) والذي يتم تحديثه بانتظام بأخبار المجموعة ومنتجاتها ونتائجها وبياناتها المالية.
- تعقد المجموعة اجتماع الجمعية العامة للمساهمين خلال أربعة أشهر من انتهاء السنة المالية، ولهذه الغاية تلتزم المجموعة بالإعلان عن موعد ومكان انعقاد الجمعية العمومية الكترونيا بالاضافة الى الصحف المحلية .
- ينص النظام الأساسي للمجموعة على حق المساهمين في الاطلاع على ميزانية المجموعة وتقرير مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العمومية بمدة مناسبة، كما تقدم لهم بيانات وافية يتم ذكرها داخل التقرير السنوي أيضاً من كل عام عن جميع المزايا والمنافع التي حصل أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية وغيرها من البيانات الهامة.
- كما تنظم مواد النظام الأساسي للمجموعة جميع أعمال الجمعية العمومية "العادية" و "الغير عادية" للمجموعة وحقوق جميع المساهمين بما فيهم مساهمي الأقلية، العلم بموعد انعقاد الجمعية قبل موعد الانعقاد بواحد وعشرون يوماً على الأقل، بالإضافة إلى تنظيم وتقنيين كل أعمال الجمعية العمومية "العادية" و "الغير عادية" بما يضمن حقوق المساهمين بشكل كامل.

- كما يشرح النظام الأساسي للمجموعة كيفية تحديد صافي الفائض وصافي أرباح المساهمين وكيفية توزيع كل منهما بالشكل الذي يضمن العدالة والمصلحة العامة لكل من حملة الوثائق وجميع المساهمين .

انتهى التقرير

كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠
مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون : ٤٤٥٧ ٦٤٤٤ ٩٧٤+
فاكس : ٤٤٣٦ ٧٤١١ ٩٧٤+
الموقع الإلكتروني : home.kpmg/qa

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ع.ق

تقرير حول امتثال الشركة لنظامها الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك قانون حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

وفقًا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") ، فقد تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ع.ق ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدودة بشأن تقييم مجلس الإدارة ما (أ) إذا كانت الشركة لديها عملية قائمة للامتثال لنظامها الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما (ب) إذا كانت الشركة ملتزمة بمتطلبات مواد النظام خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، ويشار إليهما معًا باسم "بيان حوكمة الشركات".

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس إدارة الشركة مسؤولية:

- إعداد وتقديم بيان حوكمة الشركات امتثالا للنظام. قدّم مجلس الإدارة بيان حوكمة الشركات الذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي في 5 مارس ٢٠٢٥ (الملحق ١).
- تصميم وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة، سواء كانت بسبب الاحتيال او الخطأ.
- منع واكتشاف الاحتيال وتحديد وضمان وجود عملية لدى الشركة للامتثال لنظامها الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة والامتثال لأحكام القانون.
- التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان التدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وعن تغطية أي تغييرات في التقارير لجميع وحدات الأعمال الهامة.

كي بي إم جي فرع قطر، مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة في دولة قطر بصفتها شركة عضو في شبكة مجموعة الشركات الأعضاء المستقلة المنتسبة إلى كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")، وهي شركة انجليزية. يشكل اسم شركة كي بي إم جي وشعارها علامات تجارية مسجلة لشركة كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية").

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ع.ق

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المنقح)، مهام التأكيد بخلاف عمليات وتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأمين.

يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقًا لمتطلبات المادة ٢٤ (٤) من القانون.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة ١، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "*قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (متضمنا المعايير الدولية للاستقلالية)*" (قواعد السلوك الأخلاقي)، والمبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لامتثال للنظام الأساسي الخاص بها، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثالها لمواد النظام وظروف المشاركة الأخرى، واعتبارنا المجالات التي من المحتمل أن تنشأ فيها حالات عدم امتثال جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهمٍ لأسلوب الشركة للالتزام بنظامها الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والتزام الشركة لمواد النظام والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء تلك الظروف، ولكن ليس لأغراض التعبير عن استنتاج بشأن فعالية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على الإعداد والعرض العادل للبيان.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة الإجراءات المتبعة لإلتزام الشركة بالنظام الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والإلتزام بمواد النظام، ومدى ملاءمة المعايير المستخدمة من قبل الشركة في إعداد البيان في ظروف المهمة، وتقييم مدى ملاءمة السبل والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ع.ق

مسؤولياتنا (تابع)

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة للامتثال لمتطلبات مواد النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى الشركة الإجراءات الكفيلة للالتزام بالنظام الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة مواد النظام؛
- فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام الشركة بمواد النظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام الشركة بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).

كجزء من هذه المهمة، لم نقم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من البيان أو السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة الشركات السنوي للشركة والذي سيتم إدراجه كجزء من التقرير السنوي الذي من المتوقع أن يتم إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيتم تضمين بيان حوكمة الشركات وتقرير التأكيد المحدود عليه في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي وتقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليهما، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص وقيود البيان

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يطبقون الاجراء، وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان اجراء الامتثال قد تم تنفيذه بشكل فعال، وفي بعض الحالات لن يحتفظوا بمراجعة الحسابات. ومن الملاحظ أيضًا أن تصميم إجراءات الامتثال سيتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة معها. تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظرًا لخصائص تقييم مجلس الإدارة للطريقة المعمول بها لضمان الامتثال للنظام الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك الامتثال مع النظام والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها.

تم أُعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم هامة في البيئة الخاصة به.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ع.ق

المعايير

معايير هذه المهمة هي تقييم أسلوب الالتزام بالنظام الأساسي للشركة وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بأحكام مواد النظام.

الاستنتاجات

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهناً بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بأن (أ) أن لدى الشركة الإجراءات الكفيلة للالتزام بالنظام الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة؛ و

(ب) أن الشركة ملتزمة بأحكام مواد النظام

ولم يتم توضيحها بشكل عادل في جميع النواحي الجوهرية وفقًا للمتطلبات وفقًا للمادة ٢٤ (٤) من القانون. باستثناء عدم الامتثال كما هو مذكور في بيان حوكمة الشركات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تأكيد المسألة

نلفت الانتباه إلى عدم الامتثال كما هو مذكور في بيان حوكمة الشركات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالمادة (٢٢).

استنتاجنا لا يتغير فيما يتعلق بهذه المسألة.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ع.ق

تقييد استخدام تقريرنا

تم إعداد تقريرنا لمساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لتلبية متطلبات قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في المادة ٢٤ من القانون. لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف آخر غير مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على إمكانية الوصول إلى تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن نقبل أو لا نتحمل أي مسؤولية وننكر أي مسؤولية تجاه أي طرف آخر غير مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا أو تقرير التأكيد المستقل المعقول هذا أو الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يتم نسخه أو الرجوع إليه أو الكشف عنه كليًا (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) أو جزئيًا، دون موافقتنا الخطية المسبقة.

20 مارس ٢٠٢٥
الدوحة
دولة قطر

يعقوب حبيقه
كي بي إم جي
رقم سجل مدققي الحسابات القطريين ٢٨٩
مرخصة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية: خارجي
رقم رخصة مدققي الحسابات ١٢٠١٥٣

مرفق ١: تقييم مجلس الإدارة حول الامتثال لنظام الشركة الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك مواد النظام.

كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠
مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون : ٤٤٥٧ ٦٤٤٤ ٩٧٤+
فاكس : ٤٤٣٦ ٧٤١١ ٩٧٤+
الموقع الإلكتروني : home.kpmg/qa

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ع.ق.

تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقًا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام ") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة")، فقد كلّفنا مجلس إدارة شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ع.ق. ("الشركة") والشركات التابعة لها (المشار إليها معًا بـ "المجموعة") للقيام بعملية تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى فعالية تصميمها وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة (" تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية ") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ("البيان").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة المسؤولية عن الإعداد والعرض العادل لبيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفقا لأهداف الضوابط الواردة في المعايير.

يتضمن بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، الموقّع من جانب رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي و تمت مشاركته مع كي بي إم جي بتاريخ 5 مارس ٢٠٢٥ والذي من المقرر إرفاقه مع التقرير السنوي للمجموعة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية لعمليات الاكتتاب والمطالبات وإعادة التأهيل والاستثمارات والموارد البشرية والإدارة والنقد والخزينة وإدارة المخاطر والضوابط على مستوى الكيان والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات والتقارير المالية. تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المذكورة؛
- تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المذكورة.
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة، و
- تخطيط وأداء اختبارات الإدارة، وتحديد أوجه القصور في ضوابط الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استناداً إلى المعايير المقررة في الرقابة الداخلية - إطار العمل المتكامل (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة" تريدواي" ("لجنة المنظمات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

كي بي إم جي فرع قطر، مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة في دولة قطر بصفتها شركة عضو في شبكة مجموعة الشركات الأعضاء المستقلة المنتسبة إلى كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")، وهي شركة انجليزية. يشكل اسم شركة كي بي إم جي وشعارها علامات تجارية مسجلة لشركة كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية").

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ي ش.م.ع.ق.

مسؤوليات مجلس الإدارة (تابع)

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ والحفاظ على واختبار ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كان ناتجًا عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن منع واكتشاف حالات الاحتيال وتحديد وضمان امتثال المجموعة للقوانين واللوائح المعمول بها المطبقة على أنشطتها . كما على المجلس التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

مسؤولياتنا

تشتمل مسؤولياتنا على مراجعة البيان الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه في صيغة نتيجة تأكيد مستقل معقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ ("المعدل")، مهام التأكيد بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، والذي يتطلب قيامنا بالتخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على تأكيدٍ معقولٍ حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، وفقًا لأهداف الرقابة الواردة فيه.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة ١ الذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

وقد تضمنت مهمتنا أيضا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها المجموعة على التقارير المالية ومدى ملاءمة معايير الرقابة التي وضعتها المجموعة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا كانت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية قد صممت ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية. التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

وتشمل الإجراءات المنفذة خلال البيان، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- الاستفسار من إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة؛
- فحص المجالات داخل النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ع.ق.

مسؤولياتنا (تابع)

- تقييم مدى كفاية ما يلي:

  - مستندات ضوابط الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - توثيق مستندات الرقابة على بيئة ضوابط الرقابة، وتقييم المخاطر، والرصد، والمعلومات والاتصالات والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما هي ملخصة في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - المخاطر الناشئة عن تكنولوجيا المعلومات والضوابط كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والمراقبة؛
  - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.

- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
- فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛

- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛

- فحص خطط الإدارة لاختبار فاعلية التشغيل لتقييم معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛

- فحص مستندات الاختبار الذي قامت به الإدارة للتحقق من ان اختبارات ضوابط الرقابة الرئيسية قد تمت وفقا لخطة الإدارة؛ و

- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي اجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

لقد قمنا بهذه الاستفسارات من مراجعي حسابات المكونات المهمة داخل المجموعة المعنية وقمنا بمراجعة أعمالهم بالقدر اللازم لتكوين استنتاجنا. ونبقى نحن وحدنا المسؤولين عن استنتاجنا.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للمجموعة والذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير تأكيدنا المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ع.ق.

خصائص وقيود البيان

تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها. لذا، قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة. كما أن توقعات أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية إذا حدث تغيير في الظروف أو تراجع في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ التي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

إن المعايير المتبعة في هذه المهمة هي ضوابط الرقابة المنصوص عليها والتي يتم على أساسها قياس أو تقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات التحكم. تم تطوير أهداف الرقابة داخليًا من قبل المجموعة، بناءً على المعايير المحددة في إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

النتائج

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير ورهناً بها.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

في رأينا، واستنادًا إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقولة لدينا، بيان مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، فإن ضوابط الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل صحيح، وتشغيلها بفعالية، من جميع النواحي الجوهرية، وفقًا لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية، مذكور بشكل عادل.

القيود على استخدام التقرير

تم إعداد تقريرنا لمساهمي الشركة والهيئة العامة للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لاستيفاء متطلبات قانون ضوابط الرقابة الداخلية على الشركات من الهيئة العامة لأسواق المال والتفرغ من المسؤوليات المسندة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في المادة ٢٤ بالقانون. بالتالي يجب ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، فإنه يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ع.ق.

القيود على استخدام التقرير (تابع)

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

20 مارس ٢٠٢٥
الدوحة
دولة قطر

يعقوب حبيقة
كي بي إم جي
رقم سجل مدققي الحسابات القطريين ٢٨٩
مرخصة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية: خارجي
رقم رخصة مدققي الحسابات ١٢٠١٥٣

الملحق رقم ١: بيان مجلس الإدارة حول تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية